الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سعيدة –الدكتور مولاي الطاهر–

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص مالية

تحت عنوان:

الازدواج الضريبي في ظل الرقمنة

بعض التجارب الدولية كنماذج

مقدمة من طرف الطالبتين:

بكورة أميرة

كناندة سهيلة

تحت إشراف الأستاذ:

مصطفاي نبية

اللجنة المناقشة

بوعلي هشلم		رئيساً
لحول عبد القادر		ممتحنا
مصطفاي نبية		مشرفا

السنة الجامعية: 2026/2025

إ هـد ا ء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من كانا سندي وعوني في مسيرتي، إلى والديّ الكريمين، اللذين غرسا في نفسي حب العلم والاجتهاد، وكان دعاؤهما الدائم مصدر قوة وأمل لي.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين رافقوني بالمحبة والتشجيع في مختلف مراحل حياتي.

إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين أناروا طريقي بالعلم والمعرفة، وأسهموا في تكويني العلمي والأكاديمي.

إلى كل من ساندني وقدم لي كلمة طيبة أو دعماً صادقاً خلال مسيرتي الدراسية.

إلى كل من يسعى وراء العلم والمعرفة، أهدي هذا العمل المتواضع، راجيةً أن يكون خطوة في طريق النجاح والعطاء.

والحمد لله أولاً وآخراً.

كناندة سهيلة

إ هـد ا ء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل بعد جهدٍ ومثابرة.
أهدي هذا الإنجاز إلى من كانوا سبباً في كل نجاح أحققه في حياتي، إلى والديّ الكريمين، اللذين غمراني بالحب والرعاية، وكان دعاؤهما سنداً لي في كل مراحل دراستي، فلهما مني كل الشكر والامتنان.

وإلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين كانوا لي خير عونٍ وسند، وشاركوا معي لحظات الفرح والتعب بكل محبة.

وإلى أساتذتي الأفاضل، الذين أناروا طريقي بالعلم والمعرفة، ولم يبخلوا عليّ بنصائحهم وتوجيهاتهم، فكان لهم الفضل الكبير في مسيرتي الأكاديمية.

وإلى نفسي، التي صبرت واجتهدت وثابرت حتى وصلت إلى هذه المرحلة، فكان هذا الإنجاز ثمرة تعب طويل وطموح كبير.

وإلى كل من مدّ لي يد العون أو شجعني بكلمة صادقة أو دعاءٍ خفي، أهدي هذا العمل المتواضع وفاءً وامتناناً.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل نافعاً ومباركاً، وأن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى.

والحمد لله رب العالمين.

بكورة أميرة

شكر و تقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل وإتمامه، فله الحمد أولاً وآخراً.

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة مصطفاي نبية على هذه المذكرة، على ما قدمه لنا من توجيهات قيمة ونصائح علمية سديدة، وعلى ما بذله من وقت وجهد في متابعة هذا العمل، فكان خير مرشد ومعين طوال فترة إنجازه.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتقييمها، وإثرائها بملاحظاتهم العلمية القيمة.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة قسمنا الكرام الذين ساهموا في تكويننا العلمي والمعرفي طوال سنوات الدراسة، وكان لهم الفضل في ما وصلنا إليه اليوم.

كما نعبر عن امتناننا لكل من قدم لنا يد العون والمساندة، سواء من قريب أو بعيد، وساهم في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة تشجيع أو نصيحة صادقة.

وفي الأخير، نسأل الله تعالى أن يجزي كل من ساهم في هذا العمل خير الجزاء، وأن يجعل هذا الجهد المتواضع نافعاً ومفيداً.

.

ملخص

تتناول هذه الدراسة الازدواج الضريبي الدولي في سياق التحول الرقمي للاقتصاد العالمي، وتبحث تأثير الرقمنة على القواعد الضريبية التقليدية.

اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، واستعرضت مفاهيم الازدواج الضريبي وآثاره، إضافة إلى أدوات الرقمنة الضريبية والآليات الدولية التي طورتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مثل تبادل المعلومات والفوترة الإلكترونية وتقنيات البلوكشين.

وتخلص الدراسة إلى أن الرقمنة تؤثر بشكل مزدوج؛ فهي تزيد من تعقيد تحديد الوعاء الضريبي ومكان فرض الضريبة، ما يرفع احتمال الازدواج الضريبي، لكنها في المقابل تعزز الشفافية وتسهّل التعاون بين الدول وتحد من التهرب الضريبي.

كما تؤكد أن فعالية هذه الرقمنة تتطلب تحديث التشريعات الضريبية، وتعزيز التعاون الدولي، وتطوير البنية التحتية الرقمية والكفاءات، بما يساهم في بناء نظام ضريبي أكثر عدالة وفعالية.

Summary

This study addresses international double taxation in the context of the rapid digital transformation of the global economy, highlighting how digitalization challenges traditional tax systems.

It adopts a descriptive, analytical, and comparative approach to examine the concept of double taxation, its causes and economic effects, as well as digital tax tools and international mechanisms developed by the OECD, such as tax information exchange, electronic invoicing, and blockchain technologies.

The study finds that digitalization has a dual impact: it complicates the identification of the tax base and the place where income is generated, thereby increasing the risk of international double taxation, while also improving tax administration efficiency, transparency, and cross-border cooperation, which helps reduce both double taxation and tax evasion.

It concludes that effectively addressing this issue requires updating tax legislation, strengthening international cooperation, and investing in digital infrastructure and human expertise, in order to build a fairer and more efficient tax system capable of adapting to global economic changes.

فهرس

فهرس 7
مقدمة 10
الفصل الأول 7
المبحث الأول: ماهية الازدواج الضريبي الدولي 9
المطلب الأول: تعريف الازدواج الضريبي 9
المطلب الثاني: أنواع الازدواج الضريبي 19
المطلب الثالث :أسباب الازدواج الضريبي 22
المطلب الرابع: آثار الازدواج الضريبي و طرق معالجته 25
المبحث الثاني: تأثير الرقمنة على الازدواج الضريبي 36
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة في الإدارة الضريبية والاقتصاد الرقمي. 36
المطلب الثاني : أهداف رقمنة الإدارة الضريبية 40
المطلب الثالث: البنية التحتية والمتطلبات التقنية للرقمنة الضريبية: 41
المطلب الرابع: التحديات التي تواجه رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر: 42
الفصل الثاني 44
أدوات الرقمنة الضريبية وآليات مكافحة الازدواج الضريبي 44
المبحث الأول: الأدوات التقنية الحديثة للرقابة والامتثال والآليات الدولية للتعاون الرقمي (معايير OECD) 46
المطلب الأول :نظام الفوترة الإلكترونية (e-invoicing) والملف القياسي للتدقيق.(SAF-T) . 46
المطلب الثاني :تقنية "البلوكشين (Blockchain) "ودورها في توثيق المعاملات العابرة للحدود. . 51
المطلب الثالث :التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) والمعيار المشترك للإفصاح.(CRS) 57
المطلب الرابع :إجراءات الاتفاق المتبادل (MAP) في ظل الرقمنة. 63
المبحث الثاني: تقييم أثر الرقمنة في الحد من الازدواج الضريبي (دراسة تجارب) 64

المطلب الأول :أثر التبادل الرقمي للمعلومات في تقليل حالات التصادم الضريبي. 65
المطلب الثاني :دور الأنظمة الذكية في تسريع إجراءات الاتفاق المتبادل.(MAP) 68
المطلب الثالث :تجارب عربية في الرقمنة الضريبية. 73
المطلب الرابع :تجارب أوروبية في الرقمنة الضريبية..... 82
خاتمة 83
قائمة المصادر و المراجع 83

قائمة الأشكال

الشكل 1: تسميات الاقتصاد الرقمي 38
الشكل 2: منظومة الفواتير الإلكترونية..... 48

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تحولات هيكلية عميقة نتيجة التسارع الكبير في التطور التكنولوجي والانتشار الواسع لتقنيات الإعلام والاتصال، حيث أصبحت الرقمنة تمثل ركيزة أساسية في بناء النماذج الاقتصادية الحديثة ومحركًا رئيسيًا للنمو والتنمية. فقد أفرزت هذه التحولات ما يُعرف بالاقتصاد الرقمي، الذي يتميز بمرونته العالية واعتماده على تدفقات البيانات والمعاملات الإلكترونية، الأمر الذي ساهم في توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية وتكثيف المبادلات التجارية على الصعيد الدولي، متجاوزا بذلك القيود الجغرافية والحدود التقليدية بين الدول.

غير أن هذا التطور، رغم ما يحمله من فرص واعدة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية ورفع مستويات الإنتاجية، قد أفرز في المقابل تحديات معقدة أمام السياسات المالية، وعلى وجه الخصوص الأنظمة الضريبية التي لا تزال في كثير من الأحيان قائمة على أسس تقليدية لا تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الرقمي. ومن بين أبرز هذه التحديات، تبرز ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي كإشكالية اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تخصيص الموارد وتدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث يتم فرض الضريبة على نفس الدخل في أكثر من ولاية قضائية، مما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على المستثمرين ويحد من كفاءة الأسواق.

ويُعد الازدواج الضريبي من العوامل التي تؤثر سلبًا على جاذبية المناخ الاستثماري، إذ يؤدي إلى تقليص العوائد المتوقعة من الاستثمار ويخلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي، خاصة في ظل غياب التنسيق الكافي بين الأنظمة الضريبية المختلفة. كما أن تزايد الأنشطة الرقمية العابرة للحدود، مثل التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، قد زاد من حدة هذه الإشكالية، نظرًا لصعوبة تحديد مكان تحقيق الدخل والوعاء الضريبي، وهو ما ينعكس على فعالية السياسات الضريبية في تحقيق العدالة والكفاءة الاقتصادية.

في المقابل، تمثل الرقمنة في حد ذاتها أداة ذات بعد اقتصادي مهم يمكن توظيفها لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتعزيز الامتثال الجبائي، من خلال تقليص تكاليف التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي. فقد أتاحت التقنيات الحديثة، مثل الفوترة الإلكترونية، وأنظمة تبادل المعلومات بين الإدارات الضريبية، وتحليل البيانات الضخمة، أمكانية تتبع المعاملات الاقتصادية بشكل أدق، مما يساهم في توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق قدر أكبر من الشفافية. كما أن هذه الأدوات تساهم في الحد من حالات الازدواج الضريبي عبر تحسين التنسيق بين الدول وتعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي.

وعليه، فإن العلاقة بين الرقمنة والازدواج الضريبي تُعد علاقة مزدوجة الأثر، حيث تسهم الرقمنة من جهة في تعقيد هذه الظاهرة نتيجة الطبيعة غير المادية للأنشطة الاقتصادية، ومن جهة أخرى توفر حلولًا مبتكرة من شأنها التخفيف من حدتها وتحسين كفاءة الأنظمة الضريبية. ومن هذا

المنطلق، تكتسي دراسة هذه الإشكالية أهمية اقتصادية بالغة، نظرًا لتأثيرها المباشر على بيئة الأعمال، وتدفقات الاستثمار الدولي، وتحقيق العدالة الجبائية.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الازدواج الضريبي في ظل التحولات الرقمية، من خلال إبراز أبعادها الاقتصادية، ودراسة تأثير الرقمنة على الأنظمة الضريبية، إضافة إلى تقييم دور الأدوات الرقمية الحديثة في الحد من هذه الظاهرة، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها دعم فعالية السياسات الضريبية وتعزيز قدرتها على مواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي.

الإشكالية:

في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي نتيجة الرقمنة، تبرز إشكالية أساسية تتمثل في:

ما هو أثر التحول نحو الاقتصاد الرقمي على ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي،؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:

- ما المقصود بالرقمنة في المجال الضريبي، وما هي أهم مظاهرها؟
- كيف أثرت الرقمنة على أسس ومفاهيم النظام الضريبي التقليدي؟
- ما هي أبرز الأدوات الرقمية المعتمدة في مكافحة الازدواج الضريبي؟
- إلى أي حد ساهمت الرقمنة في تقليص حالات الازدواج الضريبي على المستوى الدولي؟
- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية؟

الفرضية:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي يسهم في تعقيد ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي نتيجة عدم ملائمة القواعد الضريبية التقليدية لطبيعة الأنشطة الرقمية، إلا أنه في المقابل يوفر أدوات وآليات حديثة من شأنها تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية والتقليل من حدة هذه الظاهرة عبر تحسين الشفافية وتكثيف التعاون الدولي.

وتندرج ضمن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- يؤدي توسع الأنشطة الرقمية إلى صعوبة تحديد الوعاء الضريبي ومكان فرض الضريبة، مما يزيد من احتمالية الازدواج الضريبي.

- تساهم الرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي من خلال تقليص التهرب وتعزيز الامتثال الجبائي.
- تلعب الأدوات الرقمية الحديثة دورًا فعالًا في الحد من حالات الازدواج الضريبي عبر دعم تبادل المعلومات والتنسيق بين الدول.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الازدواج الضريبي من خلال توضيح مفهومه وأسبابه وآثاره مع إبراز دور الرقمنة في تطوير الأنظمة الضريبية الحديثة. كما تسعى إلى تحليل تأثير التحول الرقمي على قواعد فرض الضريبة, خاصة في ظل تنأمي الاقتصاد الرقمي , إضافة إلى دراسة مختلف الأدوات الرقمية المعتمدة في الإدارة الضريبية ومدى مساهمتها في الحد من الازدواج الضريبي . وتهدف كذلك إلى استعراض بعض التجارب الدولية في مجال الرقمنة الضريبية واستخلاص أهم النتائج التي يمكن الاستفادة منها, وصولا إل تقييم فعالية الرقمنة كآلية حديثة لمعالجة هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد المواضيع الحديثة التي فرضتها التحولات الرقمية المتسارعة على الأنظمة الضريبية، والمتمثل في إشكالية الازدواج الضريبي في ظل الاقتصاد الرقمي . حيث أصبحت الرقمنة تطرح تحديات كبيرة أمام الدول فيما يتعلق بتحديد الوعاء الضريبي ومكان فرض الضريبة، الأمر الذي أدى إلى ظهور صعوبات قانونية ومالية أثرت على فعالية الأنظمة الضريبية التقليدية. كما تبرز أهمية الدراسة من خلال محاولة تحليل مختلف الآليات والتدابير المعتمدة دوليا للحد من ظاهرة الازدواج الضريبي، وبيان مدى قدرة التشريعات الضريبية على مواكبة التطورات الرقمية الحديثة. إضافة إلى ذلك، تسهم هذه الدراسة في إثراء الجانب الأكاديمي من خلال توفير مرجع علمي يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالرقمنة والضرائب الدولية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية, أبرزها:

- المنهج الوصفي: لوصف ظاهرة الازدواج الضريبي والرقمنة الضريبية.
- المنهج التحليلي: لتحليل أثر الرقمنة على الازدواج الضريبي.

– المنهج المقارن: من خلال دراسة تجارب بعض الدول في تطبيق الرقمنة الضريبية.

كما تم الاعتماد على مصادر متنوعة تشمل: الكتب– المقالات العلمية –تقارير المنظمات الدولية والمذكرات الجأمعية

الدراسات السابقة:

دراسة بن شعوان فاتح و حاشي النوري."الازدواج الضريبي وطرق تفاديه ومعالجته"

اعتمد هذا المقال على إعطاء فكرة حول " الازدواج الضريبي" ومشاكل ظهوره وكيفية تفاديه وطرق معالجته في الدول العربية بوضع المفاهيم وإسقاطها على الجزائر بالخصوص من أجل إجراء طريقة مستقبلا لتجنب الوقوع في حالات الازدواج الضريبي المختلفة والمتنوعة.

إن التطرق لمشكل الازدواج الضريبي ما هو إلا نتيجة لتطبيق السياسات الضريبية كما أن دراسته والتطرق إليه تسمح بإجراء دراسات حول ما يسمى التهرب الضريبي.

دراسة لعجال ياسمينة "إشكالية الازدواج الضريبي الدولي بين الآثار السلبية وفعالية الحلول الوطنية"

شكلت إشكالية الازدواج الضريبي الدولي حجر عثرة أمام تطور الاستثمارات الأجنبية, بل وأمتدت آثارها السلبية لتشكل تهديدا حقيقيا لاقتصاديات الدول, النامية منها خاصة. فتفطنت الدول الجزائرية كغيرها من الدول إلى ضرورة خلق منظومة ضريبية وتبني جملة من الأمتيازات الضريبية التحفيزية.

دراسة محمد رعد تحسين الدراجي "ظاهرة الازدواج الضريبي وآليات مكافحته"

– تعتبر ظاهرة الازدواج الضريبي من الظواهر ذات الأهمية الكبيرة نظرا لما أثارته من بحوث ونقاشات بين المتخصصين في مجال القانون والمالية العامة والاقتصاد, وذلك لأن هذه الظاهرة تتعارض مع مبدأ العدالة الضريبية, والذي يرتكز على ثلاث قواعد لتحقيق العدالة الضريبية وهي عمومية الضريبة والشخصية الضريبية وعدم ازدواج الضريبة, لذا كانت الدراسة محور البحث هي بيان هذه الظاهرة وكيف أنها تتعارض مع مبدأ العدالة الضريبية, وما يؤثر ذلك على زيادة الأعباء المالية على المكلف مما يؤدي إلى تهربه من دفع الضريبة, وبالتالي نقصان في حصيلة الضرائب التي تعتبر مورد من أهم موارد الدولة, التي تعتمد عليها لتغطية نفقاتها العامة, بالإضافة إلى تأثير هذه الظاهرة على عرقلة انتقال رؤوس الأموال بين الدول وإعاقة حركة التجارة الدولية, ولكل هذه الآثار وما يلحقها من أضرار فقد بذلت الحكومات جهود محلية ودولية لتجنب الازدواج الضريبي واتخاذ إجراءات لازمة لذلك.

دراسة قوادري محمد "رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر"

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية, حيث تطرقوا إلى مفهوم الرقمنة ومدى استخدامه في النظام الجبائي الجزائري, كما تطرقوا إلى الرقابة الجبائية ودور الرقمنة في الحد من ظاهرتي التهرب و الغش الضريبي, بحيث استخدموا منهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلوا إلى بداية توجه إلى رقمنة النظام الضريبي في الجزائر من خلال إطلاق نظام المعلومات الجبائي ؟جبايتك؟ وهو نظام معلوماتي الكتروني مستحدث تم تبنيه من سنة 2017اصبح قيد التطبيق على مستوى مديرية كبرية المؤسسات وبعض المدريات كمرحلة أولى قبل التعميم الشأمل , كما توصلوا إلى أن عملية تبني نظام ؟جبايتك كانت مرتكزة على عملية التصريحات الجبائية وعملية التصريح الجبائي فقط دون التطرق إلى محور الرقابة الجبائية , وهذا ما أدى إلى عدم تفعيل أداء الرقابة الجبائية .

دراسة معروف رابح ولسلوس مبارك "دور رقمنة في تعزيز حوكمة النظام الضريبي الجزائري "

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور الرقمنة في تعزيز حكمة المنظومة ضريبية في الجزائر ,من خلال توظيف تقنيات الرقمية لتبسيط إجراءات ,وتحسين كفاءة تحصيل , وتعزيز شفافية ومكافحة تهرب وغش ضريبي . كما تبرز أهمية تطوير بنية تحتية الرقمية وربط مصالح ضريبية بالأنظمة الإلكترونية لتسهيل تبادل المعلومات, وتحقيق التكامل بين مختلف الجهات المعنية. وتوصلت الدراسة إلى أن الرقمنة تمثل خيارا استراتيجيا لتفعيل الحوكمة الضريبية من خلال دورها في ترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة, ودعامة أساسية لبناء نظام ضريبي أكثر فعالية ومساءلة في الجزائر.

دراسة صراع سعاد وبومدين حسين

واقع الرقمنة في الإدارة الجزائرية: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الرقمنة في الإدارة الجزائرية، وذلك لدورها الفعال والاستراتيجي في الارتقاء بالجانب الإداري، فعملت على تطوير أساليبه بالانتقال من الشكل التقليدي الورقي إلى الالكتروني الرقمي، مما ساهم في تقليص الوقت والجهد من جهة ومن جهة أخرى تمكين من تحسين أداء الإدارة العمومية .

ومن خلال هذه الدراسة تم الإشارة إلى بعض القطاعات التي تطبق الرقمنة كقطاع التعليم، قطاع الجماعات المحلية ---(البلدية)، قطاع العدالة، قطاع الضرائب، قطاع البريد .

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها ان رقمنة هذه القطاعات لم ترقى إلى المستوى المطلوب بسبب ضعف البنية التحتية التكنولوجية، ونقص الكفاءات الرقمية لدى الموظفين، وغياب الثقافة الالكترونية – الأمية الالكترونية – في المجتمع.

دراسة بن خالدي فضيل "رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019- 2023"

تهدف الدراسة إلى إبراز عملية رقمنة الإدارة الجبائية ف الجزائر وأثرها على التحصيل الضريبي. وهذا بتحليل كيفية تطبيق تقنيات الرقمنة فالإدارة الضريبية وتأثيرها على تحسين الأداء وتحقيق العدالة الضريبية. كما تم تناول التحديات التي تواجه تطبيق هذه التقنيات والإجراءات المتبعة للتغلب عليها. ومن تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتحصيل الضريبي الرقمي، مع تقديم دراسات حالة لمركز الضرائب فولاية تلمسان توصلت الدراسة إلى أن استعمال أنظمة الاعلأم الآلي بمركز الضرائب واستحداث تصريحات عن بعد يؤدي إلى محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي، كما أن التصريحات الجبائية الالكترونية فالمركز تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.

دراسة OECD 2015 تقرير BEPS Actions 8- 10

وهي دراسة متخصصة تعالج آليات تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، وتقدم توصيات تقنية تفصيلية لكنها تفتقر إلى التحليل القانوني المتكامل لأثر الرقمنة على الازدواج الضريبي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للازدواج الضريبي

تمهيد

يعدّ موضوع الازدواج الضريبي من أبرز الإشكالات التي تواجه الأنظمة الجبائية المعاصرة، حيث ينشأ هذا الوضع عندما تُفرض الضريبة على نفس الدخل أو نفس المكلف من قبل أكثر من دولة أو أكثر من جهة ضريبية، مما يؤدي إلى عبء ضريبي مضاعف يؤثر سلبًا على الاستثمار ويُعيق حرية انتقال رؤوس الأموال. ومع تطور الاقتصاد العالمي واشتداد ظاهرة العولمة، أصبحت المعاملات الاقتصادية تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، الأمر الذي زاد من تعقيد تحديد الوعاء الضريبي والاختصاص الجبائي للدول.

وفي ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، برزت الرقمنة كعامل رئيسي غيّر من طبيعة النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت المعاملات تتم عبر الفضاء الرقمي دون الحاجة إلى وجود مادي واضح داخل الدولة. وقد أدى ذلك إلى ظهور تحديات جديدة أمام الأنظمة الضريبية، خاصة فيما يتعلق بتحديد مكان تحقيق الدخل ومكان فرض الضريبة، وهو ما ساهم في تفاقم إشكالية الازدواج الضريبي، لاسيما في مجال الاقتصاد الرقمي.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الازدواج الضريبي وأسبابه وأنواعه، مع تحليل تأثير الرقمنة على تفاقم هذه الظاهرة، واستعراض الجهود الدولية المبذولة للحد منها، من خلال الاتفاقيات والمعايير الضريبية الحديثة، بهدف تحقيق عدالة جبائية وتوازن بين حقوق الدول والمكلفين.

المبحث الأول: ماهية الازدواج الضريبي الدولي

يعد الازدواج الضريبي من الظواهر المهمة في المجال الجبائي, حيث يتم فرض ضريبة على نفس الدخل أو نفس المكلف أكثر من مرة , سواءً داخل الدولة أو على المستوى الدولي. ويشكل هذا الوضع عبئا على المكلفين ويؤثر على النشاط الاقتصادي, خاصة مع تطور العلاقات الاقتصادية والرقمنة مما يستدعي دراسة ماهيته وأنواعه وأهم خصائصه.

المطلب الأول: تعريف الازدواج الضريبي

قبل التعرف على الازدواج الضريبي نتطرق إلى مفهوم الضريبة ومبادئها فيما يلي:

1-1 مفهوم الضريبة:

للضريبة تعاريف متعددة منها الكلاسيكي ومنها الحديث, فقد عرفها الأستاذ جنز قاستون على أنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة.

كما عرفها البعض بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجنيه من المكلفين بصفة إجبارية ونهائية وبلا مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية, كما عرفت بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين مساهمة منهم في تغطية نفقاتهم العامة بصفة نهائية دون أن يعود عليهم نفع خاص مقابل دفع ضريبة باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة تهدف للخدمات العامة.[1]

كما عرفها البعض بأنها أداة لإعادة توزيع الدخول وسلاح للتوجيه الاقتصادي من فئة إلى فئة أخرى. كما ذهب بعض الفقه إلى تعريف بأنها مبلغ من النقود يلزم الأفراد بأدائه للسلطات العامة وفقا لقواعد مقررة لكي تتمكن من القيام بالخدمات العامة. كما عرفها البعض بأنها عبارة عن عبئ مالي يفرض جبرا على الأفراد بما للدولة من سيادة وسلطة عامة, وتستخدم حصيلتها لتمويل النفقات العامة.[2]

[1] الباحث يعقوب عبد الكريم الاطار المفاهيمي للضريبة والنزاع الضريبي مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية جامعة الجلفة المجلد الثاني العدد الثامن سبتمبر 2019 ص228

[2] السيد محمد عطية بيبرس الدور الاجتماعي للنظم الضريبية في ظل أزمة كورونا العالمية دراسة مفارنة مع إشارة خاصة للنظام الضريبي المصري والسعودي مجلة الباحث الاقتصادي جامعة شقراء المملكة العربية السعودية المجلد 10 العدد 01(2022) ص91-113

كما تعرف الضريبة على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة وذلك بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.[1]

فمن خلال هذه التعريفات يتضح أن مفهوم الضريبة يتشابه في كل من المالية العامة والمحاسبة الضريبية فالأخصائيين في المالية والاقتصادية يرون أن هذه الأخيرة هي الوسيلة التي يتم بواسطتها تمويل النفقات العامة للدولة وهو يختلف عما يراه رجال السياسة والذين يعتبرونها أداة التنمية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي اذ انها اقتطاع عن طريق السلطة العامة يهدف إلى تحقيق أهداف عامة.

أما رجال القانون فان معظمهم اجمعوا على أنها اقتطاع مالي إجباري من المكلفين بالضريبة حسب قدرتهم الضريبية يتم عن طريق تحويل نهائي للملكية وبدون مقابل بفرض تحديد الأهداف المسطرة من قبل السلطة العامة.[2]

1-2 مبادئ الضريبة:

من الواضح أن أي دولة في العالم تفرض الضرائب لتحقيق أهداف تسعى إليها، ولكي تتمكن الدولة من تحقيق هذه الأهداف يجب أن تراعي قواعد أساسية عند فرض الضرائب وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي:

1- ***قاعدة العدالة:*** تعتبر العدالة ركن أساسي من أركان الضريبة بحيث يجب أن يخطط ويبرمج وفقها، وتتحقق عن طريق مبدأين أولهما معالجة الأوضاع المتشابهة بنفس الأحكام القانونية، وبالمقابل تقتضي أوضاعا مختلفة أحكام مختلفة، أما المبدأ الثاني، وهو الاستناد إلى المواساة في التضحية أي بحسب قدرة الشخص لا المساواة الحسابية. وتنقسم إلى شكلين:[3]

العدالة الضريبية وفقا للضريبة النسبية: فقد بين "أدم سميث" في قرون مضت أن قاعدة العدالة تمثل:

[1] منصور شريفة و عدة أسماء النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية مجلد الاقتصاد والتنمية جامعة وهران المجلد 08 العدد02(2020) ص 49-62

[2] يعقوب عبد الكريم مرجع سبق ذكره

[3] د. ميلود حاج عمر و د. سليمان بوزكري أثر البعد الاقتصادي في القاعدة القانونية الضريبية مجلة القانون والعلوم البيئية المجلد02 العدد01 أفريل 2023 ص7

نسبة مساهمة الفرد في خزينة الدولة من أجل تغطية النفقات العامة، كما أن الضريبة العادلة حسب "أدم سميث" تكون بتطبيق الضريبة النسبية أي أن تكون النسبة المقتطعة من الوعاء دائما واحدة مهما كان مقدار المادة الخاضعة للضريبة، أي أن الضريبة تزداد كلما زاد دخل الفرد.

العدالة الضريبية وفقا للضريبة التصاعدية: يعتبر "ساي" مؤيدها ويرى بأنها تحقق العدالة الضريبية على عكس فكرة "أدم سميث" اتجاه العدالة الضريبية، ومن هنا ظهرت المالية الحديثة التي تقوم على تطبيق نظرية التضامن الاجتماعي، وذلك من خلال أن مبلغ الضريبة الذي يدفع يكون وفقا لقيمة الدخل، أي تبعا لدخل الفرد تكون نسبة الضريبة فبالنسبة ألصحاب الدخول المرتفعة يكون معدل الضريبة يتناسب مع دخولهم وبالتالي فهو يفوق معدل الضريبة بالنسبة لأصحاب الدخول المحدودة، كما يكون معدل الضريبة معدوما بالنسبة للطبقات الفقيرة والتي تعتبر المستفيد من الإيرادات الضريبة.

إن الضريبة التصاعدية أكثر عدالة من الضريبة النسبية لأنها توفي بالغرض وهو دعم الطبقات الفقيرة وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع[1].

2- قاعدة اليقين:ويعني ذلك أن تكون الضريبة مفروضة طبقا لقواعد محددة و

واضحة بالنسبة للمكلف و الإدارة الضريبية. فيجب أن يكون سعر الضريبة و

ميعاد سدادها وكيفية تحصيلها وكافة الإجراءات المتعلقة بها معروفة من العامة. ولا شك أن عدم وضوح هذه الأمور قد يؤدي إلى تحكم الإدارة الضريبية وما يتبعه ذلك من انتهاك لقاعدة العدالة والمساواة وانتشار للمحسوبية وعموم الفساد عند تقدير وتحصيل الضرائب . وحتى يتحقق اليقين يجب أن تتميز الضريبة بالاستقرار والثبات أي لا تخضع للتعذيب المستمر . فالتعديلات في تشريعات الضرائب يجب أن تكون محدودة وعلى فترات متباعدة حتى لا تؤدي إلى مضايقة الممولين أو اضطراب النشاط الاقتصادي كما يجب ان يتميز التشريع الضريبي بالوضوح حتى يسهل فهمه لعامة الناس دون عناء أو التباس، وحتى تستطيع المحاكم والإدارات الضريبية أن تطبقه دون اجتهاد أو تأويل. .[2]

[1] د.جمال الدين بكيري –د.جيلالي بهاز الالتزامات الضريبية لمختلف أنواع الضرائب والرسوم حسب النظام الضريبي الجزائري الملتقى الوطني حول : الجباية بين التشريع و القضاء جامعة غرداية ص 4

[2] تركي كاظم عبيس الضريبة وعلاقتها بالقانون 2016 ص7-8

قاعدة الملائمة في الدفع والتحصيل:يقضي هذا المبدأ ضرورة تبسيط إجراءات التحصيل، اختيار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف، حتى لا يتضرر من الضريبة حين دفعها، وفي هذا السياق يجب أن تكون المطالبة بدفع الضريبة في وقت يناسب الممول و بالكيفية الملائمة له بحيث لا يترتب عنه إضرار بالخزينة العمومية ولا إرهاق للممول، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الاعتبارات التالي :

– يجب أن يتصف النظام الضريبي بالشفافية حتى يسمح للمكلف بتحديد ما يستحق عليه من ضرائب

بالنسبة للضرائب غير المباشرة تكون متضمنة في سعر السلعة، لذلك يعتبر و الشراء أحسن الأوقات ملائمة للممول بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه يختار وقت الشراء الذي يناسبه .

–بالنسبة للضرائب المباشرة يجب إتباع طريقة التقسيط على فترات تتلاءم مع فترات السيولة النقدية المتوفرة لدى الممول .

–يجب أن ينظر إلى مديني الضرائب وخاصة المعسرين منهم باهتمام، وبحث الأسباب في تراكم الديون الضريبية، و محاولة تسوية وضعيتهم في الآجال الممكنة دون الإضرار بنشاطهم العادي.[1]

قاعدة الاقتصاد في النفقات التحصيل: تنطوي هذه القاعدة إلى ضرورة الاقتصاد في تكلفة الضريبة

حسب "أدم سميث"، أي أن الفرق بين المبلغ المدفوع من طرف المكلف بالضريبة وما يدخل الخزينة يكون ضئيلا جدا، والمقصود من ذلك أنه على الدولة أن تختار أسلوب الجبائية الملائم الذي يكلفها أقل نفقة، وهذا حتى لا يتحمل المكلف عبء كبير لأن كل زيادة تكلفة الضريبة تؤدي إلى تحميل المكلف بعبء لا تقابله زيادة في الإيرادات العامة، ومن هنا يتضح أن أفضل الضرائب هي التي تتصف بوفرة حصيلتها وتدني تحصيلها[2].

1-3 مفهوم الازدواج الضريبي

في ظل غياب تعريف مانع و جامع للازدواج الضريبي، وجدت عدة محاولات مذكورة أدناه.

[1] العدد03 ديسمبر2013 ص 403مجلة دراسات جبائية شروط فعالية النظام الضريبي الجزائريين عياد سمير ناصر مراد

[2] د.جمال الدين بكيري –د.جيلالي بهاز مرجع سبق ذكره ص 5

تبعا للتعريف المقترح من طرف المجلس الفرنسي للضرائب في تقريره المكرس لفرض الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية نكون بصدد الازدواج الضريبي،عندما تقوم الإدارة الجبائية التابعة للدولتين بتحصيل ضريبة مماثلة لدى نفس المكلف بالضريبة في مجال الإخضاع الجبائي و بعنوان نفس المدة التي تفرض فيها الضريبة

يفهم من الازدواج الضريبي، حسب الأستاذ الدكتور سعيد عبد العزيز عثمان،المشكلة التي قد تنشأ أساسا من إخضاع مداخيل المستثمرين لنوعية من الضرائب، ضرائب داخل الدولة و في دولة أخرى التي يتبعها من حيث الجنسية عند قيام بتحويل عوائد مشروعاته إلى الخارج.[1]

ويعرف أيضا أنه فرض نفس الضريبة أكثر من مرة عل نفس المكلف وعلى نفس المال عن نفس المدة. ولكي يوجد ازدواج ضريبي لا بد من أن تفرض نفس الضريبة أكثر من مرة على نفس المكلف ونفس الوعاء الضريبي وخلال المدة ذاتها.

وهو أيضا فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على ذات الشخص بالنسبة للمال نفسه في المدة نفسها, كما عرفه الأستاذ jeizotti بأنه الحالة الناشئة عن إصابة نفس المال أو الممول بالضريبة مرتين في نفس الوقت الذي لا يوجد فيه غير سبب واحد يبرر تحصيل ضريبة واحدة أو تحصيل عدة ضرائب ولكن كل منها تصيب جزءا مختلفا من نفس المال.[2]

و بناء على ما سبق، يمكننا اقتراح التعريف التالي: يتصل الازدواج الضريبي بمسألة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها حيث يسدد على ذات الموضوع الواحد الخاضع للضريبة و خلال نفس الفترة الضريبية أكثر من مرة لأكثر من إدارة ضريبية و قد يحدث على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي.

و تبعا لما سبق، يمكن تصنيف الازدواج الضريبي إلى عدة أقسام و ذلك حسب المعايير الثلاث المعمول بها عادة و هي:

أولا-الازدواج الضريبي حسب معيار إقليمية القوانين: نميز، وفقا لمعيار إقليمية القوانين، بين الازدواج الداخلي و الازدواج الدولي، و يكون الازدواج داخليا عندما تتحقق شروطه داخل الدولة الواحدة بغض النظر عن شكلها. و تطبق كل من السلطات المالية التابعة لها قانون الضريبة على نفس الشخص و على نفس الوعاء و عن ذات المدة.

[1] آيت دحمان سيد علي واقع الازدواج الضريبي وطرق تسويته في التشريع الجزائري مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة الجزائر1 ص 233

[2] عزوز مفتاح الازدواج الضريبي المفهوم وآليات المعالجة مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد 11 العدد الثاني تاريخ النشر 17-06-2018 ص 82

يمكن للسلطة المالية الواحدة أن تفرض أكثر من ضريبة واحدة على المكلف الواحد و مادة التكليف الواحدة بمناسبة نفس الواقعة المنشئة، و يتجلى ذلك بوضوح في حالة ما إذا فرضت السلطة الواحدة على الدخل الناتج عن العمل الضريبة في سنة معينة مرة باعتباره دخلا نوعيا و قامت بتأسيس اقتطاع جبائي آخر على هذا الإيراد نظرا لكونه أحد المكونات الأساسية للدخل الكلي الذي يخضع للضريبة على الإيراد.

و لا يشترط في الازدواج الضريبي الداخلي تعدد السلطات المالية التي تقوم بفرض الضريبة فأما أن تكون السلطة الضريبية واحدة أي مركزية فتفرض ضريبتين أو أكثر على نفس المادة و نفس الشخص لأي سبب من الأسباب أو قد تتعدد السلطات الضريبية كما هو الشأن بالنسبة للدول الاتحادية كالولايات المتحدة الأمريكية حيث من الممكن أن تؤسس الحكومة المركزية ضريبة معينة ثم تقوم إحدى الولايات مرة أخرى بتطبيق الضريبة نفسها على ذات المادة، فيحدث الازدواج بفرض الضريبتين.

أما الازدواج الضريبي الدولي الذي أنتشر بسبب نمو التجارة الدولية و حركة رؤوس الأموال بين الدول نتيجة تبني سياسة الانفتاح الاقتصادية يقصد منه فرض الضريبة أكثر من مرة على نفس الوعاء باسم ذات الشخص في دولتين أو أكثر، فينشأ هذا الازدواج نتيجة استقلال كل دولة بوضع قانونها الضريبي دون التقيد بتشريعات الدول الأخرى متى تحققت شروطه بالنسبة لدولتين أو أكثر فتقوم السلطات المالية التابعة لدولتين أو أكثر بتطبيق تشريعاتها الضريبية على نفس الشخص و نفس الوعاء و عن نفس المدة و مثال عن ذلك قيام بعض الدول بفرض ضريبة على مداخيل رعاياها في الدول الأجنبية على الرغم من خضوع إيرادات هؤلاء في البلد المقيمين به.

و تجدر الإشارة في هذا الصدد، بأنه يتفق الازدواج الضريبي الدولي مع الازدواج الضريبي الداخلي في العناصر و المفهوم ففي كليهما يتم فرض الاقتطاعيين الجبائيين من صنف واحد على المكلف نفسه و في مدة زمنية ذاتها و وعاؤهما يتم من مال مكلف واحد إلا أنهما يختلفان في الأسباب حيث ترجع في الازدواج الضريبي الداخلي إلى تعدد السلطات المالية التي تفرض الضريبة في حين يتصل بالنسبة للازدواج الضريبي الدولي بسلطة كل دولة و سيادتها على إقليمها مما يجعلها صاحبة الصلاحية المطلقة في إحداث الضريبة، فعندما تمارس أكثر من دولة هذا الحق فيتحقق ما يسمى بالازدواج الضريبي الدولي[1].

[1] أيت دحمان سيد علي مرجع سبق ذكره

ثانيا-الازدواج الضريبي حسب معيار الطبيعة: نميز في هذا الخصوص بين الازدواج القانوني و الازدواج الاقتصادي.

1- الازدواج الضريبي القانوني الذي يعرف، حسب اللجنة الجبائية للأعمال التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) على أنها ثنائية الجبائية الناتجة عن إخضاع نفس المكلف بالضريبة على أساس نفس الدخل أو ذات الثروة للضريبة في أكثر من دولة واحدة.

يمكن تبيان ذلك في وضعيتين أولهما حالة اعتبار دولتان أن نفس المكلف بالضريبة مقيما جبائيا في إقليمها، يخضع إلى ثنائية ضريبية ليس من منظور الإيراد الذي حققه في دولتين و إنما أيضا بالنظر ما تم تجميعه من مداخيل في الدولة الثالثة مثال على ذلك ترك موظف ذو جنسية جزائرية دولة الجزائر للعيش بعض السنوات في فرنسا و خلال هاته المدة عمل مقابل راتب في

مؤسسة فرنسية و لكن ظلت أسرته في الجزائر علما بأنه يتحصل على إيرادات عقارية الناتجة عن تأجير شقة مالكا لها في دولة تونس.

يكون المكلف بالضريبة، تطبيقا لما ذكر أعلاه، موضوع متابعة ضريبية في كل من دولة الجزائر و دولة فرنسا و دولة تونس و حلا لهذا الإشكال يتعين الرجوع إلى الاتفاقيات الجبائية بهدف تحديد الدولة التي يتعين على الشخص تسديد الضرائب لديها (معيار الإرتباط) و توضيح الكيفية التي سيتم على أساسها تجنب حالات الازدواج الضريبي المحتمل (منح حق الإخضاع الضريبي).

و تكمن الحالة الثانية عندما يعتبر شخص مقيم في دولة ما و يتحصل على إيرادات متأتية من دولة أخرى أو يحوز على أموال عقارية متواجدة في دولة أخرى.

2- الازدواج الضريبي الاقتصادي الذي يفهم منه، حسب اللجنة الجبائية للأعمال التابعة منظمةOCDE ، على أنها الوضعية التي يخضع لها شخصين مختلفين للضريبة بعنوان نفس الدخل أو ذات الثروة و مثال على ذلك تقوم شركة تونسية باعتبارها شركة فرعية تابعة لشركة فرنسية بتسديد أتاوى لقاء استخدام براءة الاختراع تم التنازل عنها من طرف شركة الأم الفرنسية.

تم حساب مبلغ الأتاوى بتطبيق معدل 20% من رقم الأعمال المحقق من قبل الشركة التونسية بعنوان استغلال براءة الاختراع في تونس.

و بمناسبة الرقابة الجبائية، أعتبر محقق المصالح الجبائية التونسية أن معدل 20% جد مرتفع بالنظر لشروط الاستغلال والنقص الملاحظ في أصل براءة الاختراع، و لهذه الأسباب و من أجلها يتعين تخفيض النسبة إلى حدود 5%. أعتبر المحقق أن هاته الوضعية هي مصدر لتحويل الأرباح من تونس في اتجاه فرنسا.

لذا تعتبر عملية التقويم المتممة في تونس بمثابة مصدر للازدواج الضريبي الاقتصادي بمجرد أن الأتاوى تم اعتبارها جد مفرطة بـ 15 نقطة:

- تم رفض خصم الأعباء الضريبية في تونس مما يعني أن الضريبة على الشركات يتعين تسديدها على عملية توزيع الأرباح.
- تخضع للضريبة على الشركات في فرنسا بسبب أن شركة الأم و كذا بالنسبة للإدارة الفرنسية، تعتبر أن هاته المبالغ ما هي في الحقيقة إلا حاصل عمليات الاستغلال تدرج بعنوان المواد الخاضعة للضريبة.

و عليه، نكون بصدد الازدواج الضريبي الاقتصادي في حدود حصة الأتأوى التي اعتبرت مفرطة بالنظر لكونها ناتجة عن إخضاع شخصين مكلفين بالضريبة متميزين، الشركة الفرعية التونسية و شركة الأم الفرنسية في دولتين مختلفتين: تونس و فرنسا.

ثالثا-الازدواج حسب معيار القصد: نميز بصدد الازدواج، حسب معيار القصد، بين الازدواج المقصود و غير المقصود، يكون الازدواج الضريبي مقصودا نتيجة تعمد السلطات المالية إحداثه داخل الدولة لزيادة الحصيلة الضريبية أو لإخفاء ارتفاع سعر الضريبة أو للتمييز بين الإيرادات تبعا لمصادرها أو لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية معينة كفرض ضريبة خاصة على مجموع المبيعات التي تزيد حد معين إلى جانب الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية و ذلك تدعيما للمشروعات الصغيرة وتمكينها من الاستمرار في مزاولة نشاطها التجاري و الصناعي جنبا إلى جنب مع المشروعات الكبيرة.

و يكون الازدواج الضريبي غير مقصود إذا لم تتعمده هذه السلطة حيث ينشأ نتيجة قصور في التشريع أو لعدم توزيع الاختصاص في فرض الضريبة بصورة دقيقة و واضحة بين السلطة المركزية و السلطات المحلية و يرجع السبب إلى مبدأ السيادة و استقلال كل دولة بوضع تشريعاتها الضريبية دون الاهتمام بما تسنه الدول الأخرى في المجال الجبائي و من ثم فإن الأسس التي تعتمد عليها كل دولة تختلف عن الأخرى.

كما يكون الازدواج الضريبي الدولي في حالات نادرة مقصودا إذا ما تعمدت الدولة إحداثه تحقيقا لأهداف اقتصادية معينة فقد تفرض الدولة ضريبة معينة على إيراد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج في الوقت الذي تخضع فيه الدولة المضيفة للاستثمار هي الأخرى تلك المداخيل للضريبة. و تهدف الدولة من فرض الاقتطاع الضريبي المذكور إلى الحد من تصدير رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج .

1-4 شروط تحقق الازدواج الضريبي:

وحدة الشخص الخاضع للضريبة:

تعتبر وحدة الشخص الخاضع للضريبة إحدى الشروط الأساسية كي يتحقق الازدواج الضريبي, أي انه يكون ذات الشخص يتحمل الضريبة أكثر من مرة, أي يتحمل الضرائب المتشابهة, وبناء على ذلك إذا كانت المادة الخاضعة للضريبة مملوكة لشخصين, وقأم كل منهما بدفع الضريبة بالجزء الذي يملكه فإننا لا نكون أمام ازدواج ضريبي لاختلاف شخصية الممول.

وقد يثار هنالك تساءل عندما تفرض الضريبة على إحدى الشركات ثم تفرض ضريبة اخرى على المساهمين كضريبة القيم المنقولة على الأرباح التي وزعتها الشركة على المساهمين فهل يوجد ازدواج هنا أم لا؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب أن نفرق بين حالتين حسب وجهة النظر التي نأخذ بها, القانونية أم الاقتصادية.

فمن وجهة النظر القانونية لا يوجد ازدواج ضريبي لان الضريبة الأولى هي ضريبة أرباح تجارية وصناعية فرضت على الشركة, والشركة لها شخصيتها القانونية المستقلة عن المساهمين, والضريبة الثانية فرضت على المساهمين, أما إذا نظرنا لها من وجهة نظر اقتصادية فانه يوجد ازدواج ضريبي؛لأن المساهم هو الذي يتحمل عبء الضريبتين في واقع الأمر , فالشركة وان كانت لها ميزة قانونية

مستقلة عن المساهمين فيها إلا أنها تمثلهم, و في النهاية فأرباحها هي ربحهم, وما تدفعه الشركة من أرباحها تنقص من الأرباح التي سوف تتوزع عليهم, وبناءًا على هذا فان الازدواج الضريبي الاقتصادي يعتبر متحقق.[1]

[1] د. محمد رعد تحسين الدراجي شروط تحقق الازدواج الضريبي ظاهرة الازدواج الضريبي وآليات مكافحته

وحدة المادة الخاضعة للضريبة (اي وحدة الوعاء الضريبي)

ويعني خضوع الوعاء أو المال للضريبة أكثر من مرة, أما إذا فرضت الضريبة في كل مرة على مال مختلف فلا نكون أمام ظاهرة الازدواج الضريبي, بالرغم من وحدة الشخص المكلف بدفع الضريبة. ومن أمثلة ذلك إذا دفع الشخص ضريبة على دخله الناتج عن الثروة العقارية وضريبة على دخله كموظف وضريبة على دخله من مهنة حرة, فبالرغم من أن الضريبة دفعها ثلاث مرات من دخله إلا أن شروط وحدة المال الخاضع للضريبة غير متوفرة وبالتالي لا يوجد ازدواج ضريبي, أما إذا خضع إلى ضريبة على أرباحه في داخل البلد وخارجه في مدة معينة وقامت دولة أخرى بفرض نفس الضريبة على الربح الناتج عن نشاطه في داخل إقليمها, فإن الشخص يكون قد تعرض لازدواج ضريبي لأنه يخضع لنفس الضريبة على نفس المادة الخاضعة للضريبة (الأرباح) وفي نفس المدة بالرغم من اختلاف الإدارة الضريبية.[1]

وحدة المدة الزمنية أو وحدة الواقعة المنشئة للضريبة:

فاختلاف المدة التي فرضت عنها الضريبة ينفي واقعة الازدواج ولو تحققت الشروط السابقة، ففرض ضريبة الرواتب والأجور على موظف عام عن راتبه المقبوض لشهر فبراير 2017 بعد فرض الضريبة ذاتها عليه عن راتبه المقبوض لشهر يناير للعام ذاته لا ينشئ واقعة ازدواج ضريبي؛ وذلك لاختلاف مدة التكليف في الحالتين. وهناك جانب من الفقه ينفي صفة الاستقلال عن شرط وحدة المدة؛ لأنه مرتبط بشرط وحدة المادة

الخاضعة للضريبة، ففي المثال السابق يلاحظ أن المادة الخاضعة للضريبة في شهر فبراير (وهي أجر الموظف عن هذا الشهر) تختلف عن المادة الخاضعة للضريبة في شهر يناير وهي أجره عن شهر يناير، فالشرطان تخلفا معاً، ويؤيد ذلك رأي بعض الفقهاء الذين يميزون بين الدخل الذي يتحتم فيه ارتباط شرط وحدة المدة بشرط وحدة الوعاء الضريبي، وبين رأس المال الذي قد يستقل فيه شرط وحدة المدة تماما عن شرط وحدة المادة الخاضعة للضريبة، كما يشترط في إطار الضرائب غير المباشرة، أن تكون الواقعة المنشئة للتكليف الضريبي واحدة حتى تتحقق ظاهرة الازدواج الضريبي؛ وما ذكر سابقاً عن الضرائب الجمركية التي تفرض من

[1] بن الدين أمحمد الازدواج الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي اليوم الدراسي حول التحفيز الضريبي وعلاقته بالواقع الاستثماري في ولاية أدرار

قبل سلطات عدة دول على بضاعة تمر عبر حدودها هو خير مثال على أن الواقعة المنشئة لكل ضريبة تختلف عن الأخرى،وذلك باختلاف الحدود التي تعبرها البضاعة في كل مرة[1].

وحدة الضريبة المفروضة

ويقصد بوحدة الضريبة المفروضة هي أن يدفع المكلف نفس الضريبة مع توفر الشروط الأخرى أكثر من مرة على نفس المال, أما إذا أدفع المكلف ضريبة عن الأرباح الصافية عن دخله ثم دفع ضريبة الدمغة أو ضريبة ما يتدأوله من أموال فلن يكون هناك ازدواج ضريبي رغم أن المكلف واحد و المال واحد بل نكون أمام تعدد للضرائب ، إذ يقع الازدواج الضريبي في حالة قيام الدولة (أ) بفرض الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية على الأرباح ناتج عن النشاط الذي يمارسه المكلف في إقليمها لتفرض الدولة (ب) أمام نفس الدولة للمكلف نفسه و على نفس المال باعتباره جزءا من أرباح المركز الرئيسي للمنشأة الموجودة فيها.[2]

المطلب الثاني: أنواع الازدواج الضريبي

يحدث الازدواج الضريبي داخل إقليم الدولة، أو يحدث في الخارج بني دولتين أو

أكثر واستنادا إلى ذلك يمكن تقسيم الازدواج من حيث نطاقه إلى ازدواج داخلي وازدواج دولي.

كما قد يحدث الازدواج بصورة مقصودة من جانب المشرع أو السلطات المالية أو يحدث بصورة عفوية غير مقصودة، واستنادا لذلك يمكن تقسيم الازدواج من حيث قصد المشرع إلى ازدواج مقصود و أخر غير مقصود. وسنتناول في بحثنا كل نوع على حدة:

1_الازدواج الداخلي والازدواج الدولي: يقصد بالازدواج الداخلي أن تتحقق شروطه داخل إقليم الدولة الواحدة، أيا كان شكل هذه الدولة، وتطبق كل من السلطات المالية التابعة لها قانون الضريبة على نفس الشخص وعلى نفس الوعاء وعن نفس المدة.

وفي الازدواج الداخلي لا يشترط تعدد السلطات المالية التي تقوم بفرض الضريبة. فإنما تكون السلطة الضريبية واحدة أي مركزية، فتفرض ضريبتين أو أكثر على نفس المادة ونفس الشخص لأي سبب من الأسباب. أو قد تتعدد السلطات الضريبية كما هو الحال بالنسبة للدول الاتحادية (الو م أ)، حيث من الجائز أن تفرض الحكومة المركزية ضريبة معينة ثم تقوم إحدى

[1] د. سامي محمود مراد دراسة تحليلية لآليات تجنب الازدواج الضريبي الدولي المجلة العلمية للبحوث التجارية كلية بريد الاهلية العدد الثاني أبريل 2019

[2] م.د. نور حمزة حسين الازدواج الضريبي الدولي وسبل علاجه مجلة العلوم القانونية كلية القانون جامعة بغداد العدد الاول 2020 ص 270

الولايات بفرض نفس الضريبة، مع توفر الشروط الأخرى، فيحدث الازدواج بفرض الضريبتين ، كذلك الحال بالنسبة للدولة الموحدة البسيطة، فقد تقوم الحكومة المركزية بفرض ضريبة معينة ثم تقوم إحدى السلطات المحلية بمجلس المحافظة مثلا بفرض نفس الضريبة مرة أخرى، وبذلك الازدواج الضريبي مرتبط هنا بتعدد السلطات المالية.

أما الازدواج الدولي فيقصد به تحقق شروطه بالنسبة لدولتين أو أكثر، بحيث تقوم السلطات المالية التابعة لدولتين أو أكثر بتطبيق تشريعاتها الضريبية على نفس الشخص ونفس الوعاء وعن نفس المدة، وظاهرة الازدواج الضريبي الدولي قد انتشرت في الآونة الأخيرة بسبب نمو التجارة الدولية وتنقلات رؤوس الأموال بين الدول.

فبعد أن كان لكل دولة نظامها الاقتصادي الخاص، بكل سلبياته وإيجابياته، تغير الوضع وحل الانفتاح الاقتصادي محل الاقتصاد المغلق، وليصبح العالم كوحدة اقتصادية وكسوق واسع المدى.

وعادة ما يحدث الازدواج الدولي نتيجة مبدأ السيادة الضريبية الذي يعين السلطة المطلقة للدولة في اتخاذ القرار على إقليمها وأن هذه السيادة دائما ما تكون مطلقة وغير محدودة. فسلطة فرض الضرائب من خصوصيات السيادة المعترف بها لكل دولة، دون النظر إلى باقي التشريعيات الضريبية المقارنة، فكل دولة تتخذ المعيار المناسب لها، التبعية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، الذي يحقق لها الغرض الذي تسعى إليه. كما أن الدولة بصدد سنها لتشريعها الضريبي، نادرا ما تبحث في النظم أو التشريعات الضريبية الأخرى المطبقة في الدول الأخرى لمنع الازدواج الضريبي.

ومثال الازدواج الضريبي الدولي فيما يتعلق بضريبة الأرباح التجارية والصناعية، فقد يكون لمنشأة ما فروع في دول أخرى، فتقوم الدولة الموجود بها كل فرع من هذه الفروع بفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباح هذا الفرع، وفي ذات الوقت الذي تقوم فيه الدولة الموجود بها المركز الرئيسي لهذه المنشأة بفرض الضريبة نفسها على مجموع أرباح هذه المنشأة. كذلك فيما يتعلق بالضريبة على إيراد القيم المنقولة (الأسهم والسندات) فقد يقيم شخص في دولة ما، بصفتها دولة المواطن بفرض ضريبة على إيراد هذه القيم المنقولة، كما تقوم الدولة الثانية،

بصفتها دولة مصدر الدخل بفرض هذه الضريبية أيضا على الدخل نفسه وهكذا يتحقق الازدواج الضريبي[1].

***3*- الازدواج المقصود والازدواج غير المقصود:**

الازدواج الضريبي المقصود: قد يسعى المشرع الضريبي إلى تحقيق الازدواج الضريبي عن قصد من خلال النص عليه في التشريعات الضريبية، ويعرف الازدواج الضريبي المقصود بأنه " هو الازدواج الذي قصده المشرع أي يتعمد إحداثه داخل الدولة لتحقيق أغرا ض معينة قد تكون مالية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية" .والازدواج الضريبي المقصود هو اتجاه نية المشرع إلى إحداثه لتحقيق أغراض معينة، وهي كالآتي:

أ- الحصول على إيرادات إضافية: وذلك من خلال قيام المشرع الضريبي بفرض ضرائب إضافية إلى جانب الضرائب الأصلية بهدف تحقيق مزيد من الإجراءات المالية للدولة أو زيادة العدالة الضريبية، أو بهدف سد عجز مؤقت في الموازنة العامة للدولة.

ب-الحد من ارتفاع الدخل: قد يسعى المشرع لإحداث الازدواج الضريبي المقصود داخل الدولة وذلك من أجل الحد من ارتفاع الدخل، من خلال فرض ضريبة على أصحاب دخول معينة علاوة على الضرائب التي تفرض على كافة المكلفين بحيث ينشأ هنا ازدواج ضريبي مقصود، لفئة معينة من المكلفين.

ت-يصبح النظام الضريبي المفروض وذلك عن طريق فرض ضريبة شخصية إضافية على الدخل، من أجل أن يكون هناك تناسب ما بين عبء الضريبة، ومقدرة الأفراد على دفع ضريبة وذلك من خلال فرض ضريبة عامة على الدخل فضلا عن الضرائب النوعية المفروضة عليه.

ث-فرض الضريبة على رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد وذلك للحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية داخل وكذلك من اجل محاربة الأنشطة الغير مرغوب فيها اقتصاديا وذلك من خلال فرض ضريبة إضافية على أرباح الشركات أو المشروعات أو المنتجات الكحولية أو السجائر بهدف الحد من إنتاجها أو تقليل

[1] بن شعوان فاتح و حاشي النوري الازدواج الضريبي وطرق تفاديه ومعالجته مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة الجلفة المجلد السادس العدد الاول أفريل 2022 ص 33

من استهلاكها من خلال منعها بطريقة مقنعة دون أن يؤدي قرار المنع إلى حدوث أزمات سياسية داخلة تؤثر على الوضع السياسي والاستقرار الأمني للبلد.

ج-تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، على رعايا الدول الأجنبية.[1]

الازدواج الضريبي المقصود: هو ذلك الازدواج الذي يتعمد المشرع احداثه بحق المكلفين أحيانا، وهذا يكون عادة بهدف دعم خزانة الدولة بضرائب إضافية، لأجل مواجهة عجز قائم في الموازنة العامة للدولة أو بهدف تخفيف العبء النفسي على المكلفين عندما يرغب المشرع برفع معدل الضريبة المفروضة، وذلك بتوزيعها على ضريبتين أو أكثر من النوع ذاته، وأحيانا قد يقصد المشرع من وراء هذا الازدواج الحد من بعض الأنشطة الاقتصادية، والازدواج المقصود لا يمكن توقع حدوثه إلا في النطاق الداخلي أو المحلي، ونادرا ما يقع على الصعيد الدولي .[2]

المطلب الثالث :أسباب الازدواج الضريبي

أسباب الازدواج الضريبي الداخلي:

ان انتشار الازدواج الضريبي الداخلي يعود لعدة أسباب, منها سبب تشريعي أو مالي أو اداري ,وسنبين كل سبب بالتوضيح والشرح كما يلي:

1-السبب التشريعي:

يعني ذلك عدم وجود تلاؤم أو اتفاق ما بين التشريعات الضريبية, ومثال ذلك أن تصدر تشريعات ضريبية متضاربة مما يؤدي إلى إخضاع المال لأكثر من ضريبة .

2-السبب المالي:

وممكن بيان السبب المالي بعدة نقاط نذكرها فيما يلي:

-إرادة الدولة بالتوسع في فرض الضرائب لمواجهة الأعباء المالية المرتفعة, وهو ما يحثها إلى فرض أكثر من ضريبة متشابهة على المادة الواحدة, أو فرض الضريبة الواحدة أكثر من مره .

-إرادة الحكومة في تمويه الارتفاع في أسعار الضرائب, فتقوم إلى تقسيم عبء الضريبة إلى عدة ضرائب, بمعنى إضافة ضرائب إضافية على بعض الأموال بدل من رفع أسعار الضرائب الأصلية المفروضة عليها, بقصد تخفيف عبء الضريبة على المكلف.

[1].د. نور حمزة حسين مرجع سبق ذكره ص 271-272م

[2]د. سامي محمود مراد مرجع سبق ذكره ص 12

– رغبة الحكومة بالتمييز في المعاملة المالية بين الفئات المختلفة من المكلفين, وعن طريق فرض ضريبة إضافية على فئة منهم, بالإضافة إلى الضريبة العامة التي تفرض عليهم جميعا .

3-السبب الإداري:

ويكون لهذا السبب دور في حدوث الازدواج الضريبي في ظل أنظمة الحكم المحلي, حيث تسمح الدولة للسلطات المالية المحلية بفرض ضرائب على الأموال الخاضعة لضرائب مفروضة بواسطة الحكومة الاتحادية التي تمثل السلطة المركزية[1].

أسباب الازدواج الضريبي الدولي:

اختلاف ضوابط (معايير) الإخضاع الضريبي:

نتيجة تباين معايير تحديد الوعاء الضريبي، ما قد يؤدي إلى تراكم الضرائب في أكثر من دولة لنفس الشخص أو لنفس الدخل وفي نفس الفترة الزمنية؛ حيث تختلف الدول في نوع المبدأ أو الأساس المعتمد عليه في الإخضاع للضريبة بين الدول:

يمكن إرجاع الاختلاف بين الدول من ناحية تطبيق القانون الضريبي إلى اختلاف المبدأ المتبع في الإخضاع للضريبة، ما قد يؤدي إلى تراكم الضرائب في أكثر من دولة لنفس الشخص أو لنفس الدخل وفي نفس الفترة الزمنية؛ حيث تختلف الدول في نوع المبدأ أو الأساس الذي تعتمده في الإخضاع للضريبة، ويمكن حصر أبرز المعايير أو الضوابط المعتمدة لتحديد الإخضاع الضريبي، في الضوابط التالية

1.1.5. ضابط الجنسية (التبعية السياسية):

أو ما يسمى بعالمية الإيراد، و يقصد به أن يتم فرض الضريبة على رعايا الدولة التابعين لها سياسيا (كل من يحمل جنسيتها)، حيث تعتبر الجنسية رابطة قانونية بين الشخص والدولة تجعل الشخص بمركز تابع للدولة تقرر له الحقوق وتحمله التزامات، ودفع الضريبة يعد واحدا من بين تلك الإلتزامات، بالنسبة لجميع مداخيله بصرف النظر عن مصدرها و بصرف النظر أيضا عن موطن إقامته أو مزأولته لنشاطاته أي سواء كان مقيما داخل الوطن أو خارجه.

2.1.5.ضابط الإقامة (التبعية الاجتماعية):

[1] بن شعوان فاتح وحاشي النوري مرجع سبق ذكره

لقد كانت التبعية السياسية الضابط الوحيد الذي ترتكز عليه الدول في فرض الضريبة، نتيجة للصلة التي تربط الفرد بالدولة، و اعتبارها صلة سياسية، مظهرها الجنسية، لكن تضاءلت أهمية هذا الضابط في تحديد الاختصاص الضريبي للدول، لاحتلال الصدارة من طرف ضابطي الإقامة و المصدر. تدل التبعية الاجتماعية على حق الدولة في فرض الضرائب على جميع المداخيل التي تؤدى إلى الأشخاص المقيمين بالدولة دون الأخذ بعين الاعتبار مصدر هذه المداخيل. ويمكن إستخدأم مصطلح موطن التكليف للدًلالة على مكان إقامة المكلف .وبمفهوم التشريعات الضريبية هو إقامة الشخص في مكان ما إقامة دائمة على وجه الاعتياد، وتتحقق الإقامة الفعلية إذا ما توافرت نية البقاء والاستقرار في ذلك المكان.

إن الأخذ بهذا المبدأ يحقق ازدواج ضريبي دولي من خلال فرض الضريبة على الشخص بسبب تعدد أماكن الإقامة لديه من جهة و أحقية كل دولة في فرض الضريبة على الشخص الذي يقيم فيها من جهة أخرى. يؤدي اختلاف ضوابط الإخضاع الضريبي إلى تنازع قوانين الضرائب في أكثر من دولة واحدة وبالنسبة لنفس الشخص ونفس الأساس الضريبي .

3.1.5.ضابط المصدر (التبعية الاقتصادية):

يتضمن هذا المبدأ إقرار حق الدولة في فرض الضريبة على جميع المداخيل التي تنشأ داخل إقليمها بصرف النظر عن جنسية أو موطن إقامة الأشخاص الذين تؤول إليهم .

بمعنى أنه بموجب هذا المعيار يتم فرض الضريبة على كل دخل ينشأ داخل الدولة بغض النظر إذا كان صاحب الدخل يقيم داخل الدولة أمً لا، ما يؤدي إلى تعدد الضرائب على الأشخاص بسبب تكون الإيرادات لديهم في أكثر من دولة .

إذ يتخذ هذا المبدأ من مكان نشوء الدخل أو الربح أساسا للخضوع للضريبة، حيث يعتبر مكان نشوء الدخل أو الربح سببا كافيا لفرض الضريبة .

وعليه فإن اختلاف الدول في تطبيق المعيار المتخذ كأساس لفرض الضريبة، ما بين اعتماد ضابط الجنسية بغض النظر عن إقامة الشخص، وبين اعتماد البعض الآخر على معيار الإقليمية القائم على أساس التبعية الاقتصادية بغض النظر عن مصدر المداخيل والأرباح، و بين أيضا من أتخذ من معيار الإقامة والموطن أساسا لتحديد خضوع الدخل أو الربح للضريبة من عدمه، وفي ظل تمسك كل دولة بمبدأ سيادتها الضريبية المطلقة، سيبقى هذا سببا رئيسيا مباشر يؤدي إلى ظاهرة الازدواج الضريبي الدولي غير المقصود، وذلك بسبب خضوع المكلف

بالضريبة لأكثر من ضريبة على نفس الوعاء لا لقصد وإنما لاختلاف ضوابط الإخضاع الضريبي المعتمدة من قبل الدول.

2.5.اختلاف تفسير الاصطلاحات الفنية:

من أهم الأمثلة حول اختلاف و تباين التشريعات الضريبية في الدول المختلفة حول المفاهيم الضريبية الأساسية نجد الإقامة، الموطن، والمنشأة الدائمة (المستقرة)، فبعض القوانين الضريبية الوطنية ترتكز في تحديدها للموطن الضريبي على فكرة الإقامة الرئيسية، في حين يرتكز البعض الآخر منها على فكرة موقع المصالح الرئيسية للمكلف أو الممول أو إلى الجمع ما بين الضابطين، أو إلى حصوله على دخل مصدره تلك الدولة ويترتب على التباين في مدلول هذه المصطلحات أمكانية وجود تعدد ضريبي على الوعاء الضريبي .

3.5.اختلاف التنظيم الفني للضرائب:

يعتبر التنظيم الفني للضرائب من أكثر الأسباب أهمية على تحديد ضوابط الإخضاع الضريبي، حيث تأخذ بعض الدول بالنظام الشخصي الكلي في تأسيس ضرائب الدخل (الضريبة العامة على الدخل أو الضريبة على الدخل الإجمالي)، في حين تأخذ دول أخرى بالنظام النوعي (الضريبة عل الأرباح التجارية والصناعية، الضريبة على المداخيل الفلاحية، الضريبة على المداخيل العقارية..) و يأخذ البعض الأخر بنظام مركب بين النظامين السابقين، حيث يولد هذا التباين بين الدول ازدواجا ضريبيا، يخضع فيه الوعاء الواحد إلى ضريبة نوعية في بلد المصدر، وضريبة عامة في بلد الموطن.

4.5.ظهور التجارة الإلكترونية:

لقد أدى ظهور وتطور التعامل تجاريا عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني، إلى احتمال حدوث ازدواج ضريبي على المعاملة التجارية الإلكترونية الواحدة، نظرا لاختلاف مكان دفع قيمة المعاملة التجارية عن موطن الشركة المستفيدة منها، إذ دولة مكان دفع قيمة المعاملة ترى أن لها الحق في فرض الضريبة على الدخل، في حين ترى دولة موطن الشركة المستفيدة من هذه المعاملة أن لها الحق في فرض الضريبة، وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى تقلص حجم التجارة الإلكترونية.[1]

المطلب الرابع: آثار الازدواج الضريبي و طرق معالجته

[1] مطبوعة جامعية محكمة في مقياسالنظم الجبائية الدولية 2023-2024 ص 59 الدكتور محمد جمعي

1-1 آثار الازدواج الضريبي:

الآثار السلبية للازدواج الضريبي الدولي :

على الرغم من مشروعية الازدواج الضريبي الدولي، الذي يستمد هذه المشروعية من حق السيادة الذي تتمتع به كل دولة على مواطنيها وعلى الأجانب المقيمين في إقليمها وعلى الأموال والدخول الناتجة عن مصادر منها، إلا أن ذلك لا يخفي ما يرتبه من آثار سلبية خطيرة قد تؤدي إلى الإخلال بفاعلية النظام الجبائي، حيث يمكن أن تترتب عنه آثار سلبية مباشرة وأخرى غير مباشرة

1- **الآثار السلبية المباشرة**:يترتب عن إشكالية الازدواج الضريبي الدولي آثار سلبية مباشرة، نظرا للأضرار المباشرة التي تلحقها بالاقتصاد الوطني، من خلال عرقلة حركة رؤوس الأموال الأجنبية ، ومنها ما يمس بأهم مبادئ فرض الضريبة ونقصد بذلك مبدأ العدالة الضريبية

الفرع الأول: عرقلة حركة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية

– يلعب الاستثمار الأجنبي كأحد مصادر التمويل الخارجية دورا هاما وحيويا بالنسبة للاقتصاد الوطني نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية والتخفيف من أعبائها لما يرتبه من عملة صعبة ، بالتالي فإن عرقلة حركة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية يشكل خطورة وتهديد كبيرين للاقتصاد الوطني .فالدول الراغبة في جذب الاستثمارات الأجنبية تسعى جاهدة إلى توفير أدوات مختلفة في سياستها الضريبية يمكن الاختيار بينها وفق ظروف مناخ الاستثمار الدولي وأغراضها التنموية، حيث تحاول الدول في سبيل تطوير منظومتها الضريبية باتجاه الاستثمار، صياغة مناهج مختلفة لجذب الاستثمار الأجنبي، وتحتل الحوافز الضريبية الممنوحة كإغراءات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية مقدمتها. والجدير بالذكر أن نجاح تطوير المنظومة الضريبية اتجاه الاستثمار الدولي لا 1يعتمد فقط على التشريعات والاتفاقيات، ولكن أيضا على أساليب تشغيل وتطبيق القانون الضريبي في الواقع العملي . الأمر الذي يعكس دور الضريبة الأساسي في توجيه رؤوس الأموال الأجنبية والتأثير المباشر في توطين الشركات ، فجل القوانين الضريبية والاتفاقيات الدولية الجماعية منها والثنائية المتعلقة بهذا الصدد تتخذ من الضريبية سبيلا أساسيا من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مما يجعلها تتخذ مكانة هامة في تشجيع انتقال رؤوس الأموال والتحكم في التوطين الجغرافي للشركات والمشروعات الاستثمارية .

مما سبق يتضح أن الازدواج الضريبي يشكل عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية ، ذلك لأن خضوع المكلف لنفس الضرائب على نفس الدخل في بلد إقامته والبلد الذي يمارس فيه نشاطه سيؤدي إلى تراكم الضرائب المستحقة على نفس الدخل وثقل العبء الضريبي الذي يتحمله المستثمر، مما يؤدي إلى تقليص العوائد التي كان يأمل هذا الأخير إلى تحقيقها من خلال استثماره ، الشيء الذي يجعل المستثمر يحجم بشأن إعادة استثمار تلك العوائد نتيجة المساس بأهم أهدافه المرجوة من اتخاذه لقرار الاستثمار ، الأمر الذي يجعل من الازدواج الضريبي الدولي عائقا أمام انتقال رؤوس الأموال بين مختلف الدول .

كما يؤدي الازدواج الضريبي الدولي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الدول التي تفرض ضرائب أقل أو تنعدم فيها الضرائب ، الأمر الذي ينجم عنه التوزيع غير المتوازن لرؤوس الأموال وتمركزها في مناطق معينة ما ينعكس سلبا على الدول الأخرى ويجعلها في حاجة إلى استثمارات ورؤوس أموال لتمويل مشاريعها وتغطية نفقاتها كما هو الحال بالنسبة للدول النامية[1].

الفرع الثاني: النيل من مبدأ العدالة الضريبية .

إن الازدواج الضريبي الدولي يؤدي إلى توزيع عبء الضريبة توزيعا غير عادل بين الممولين الذين يحققون دخولا خارج بلدانهم، و الممولين الذين يقتصر نشاطهم داخل حدود دولتهم، حيث تكون الأعباء الضريبية التي يتحملها الشخص المقيم في دولة و يحصل على دخل من الخارج نتيجة لاستثمار أمواله في دولة أخرى، أكبر من تلك الأعباء التي يتحملها شخص يحصر نشاطه داخل دولة الإقامة.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ العدالة الضريبية تحكمه أربع (04) قواعد رئيسية تتمثل في:

أ)- **المساواة أمام الضرائب** : أي تحمل الأفراد للأعباء الضريبية بتساو، وتأخذ هذه القاعدة عدالتها على أساس كلما زادت مقدرة الفرد على الدفع توجب أن يتحمل عبئا ضريبيا.وقد تمخضت عن هذه القاعدة نظريات عدة ،أهمها نظرية المساواة في التضحية وأساسها أن تكون التضحية ناشئة عن دفع ضريبة واحدة بالنسبة لكل فرد . ونظرية الحد الأدنى للتضحية ويستند أساسها إلى أن توزيع العبء الضريبي على الفرد يجب أن يتم في شكل تصبح فيه التضحية التي يتحملها المكلفون في مجموعهم أقل ما يمكن.

[1] د/ لعجال ياسمينة إشكالية الازدواج الضريبي الدولي بين الآثار السلبية وفعالية الحلول الوطنية مجلة السياسة والقانون العدد الخامس عشر جوان 2016 ص 115

[2] مطبوعة دروس في مقياس :النظم الضريبية الدولية2019-2020 جامعة ابن خلدون تيارت ص 40 :مفتاح فاطمة أستاذة محاضرة "ب"

ب)- عموميـــة الضـــريبة: ويقصـد بهـا أن تفـرض الضـريبة علـى الأشـخاص والأمـوال فـي مجتمـع مـن المجتمعـات، فـلا يعفـى الأفـراد مـن دفعهـا دون مسـوغ، كمـا لا تفـرض علـى أمـوال دون أخرى .

ج)- شخصـــية الضـــريبة: مضـمونها ضـرورة أن يراعـي القـانون الضـريبي ظـروف المكلـف الشخصـية ومركـزه المـالي ، وتختلـف هـذه النظريـة بـذلك عـن النظريـة العينيـة التـي ينحصـر اهتمأمهـا فـي العـين أو المـال الخاضـع للضـريبة بعيـدا عـن الظـروف الشخصـية المكلـف ومركـزه المالي ،لذا فإن هذه النظرية تنافي مبدأ العدالة .

ت)- عـدم ازدواجيـة الضـريبة: فحواهـا عـدم خضـوع المكلـف نفسـه لأكثـر مـن ضـريبة علـى المـال نفسـه والفتـرة ذاتهـا كمـا، ويسـتوي الأمـر إن كـان هـذا الازدواج قانونيـا أم اقتصـاديا وفقـا لمـا أشـرنا سـابقا .بـذلك يتضـح أن مفهـوم العدالـة يعتريـه الكثيـر مـن الجـدل والخـلاف ، إلا أن الفقـه يتفـق علـى أن العدالـة الضـريبية تشـتق مـن مبـدأ المسـاواة أمـام الضـريبية ومعاملـة الممـول وفـق مقدرتـه وعـدم ازدواجيـة فـرض الضـريبة، بالتـالي فحـدوث الازدواج الضـريبي يعنـي خضـوع مكلـف بالضـريبة لأكثـر مـن ضـريبة علـى المـال نفسـه وفـي الفتـرة نفسـها دون غيـره، ممـا يـؤدي إلـى عـدم المسـاواة فـي فـرض الضـرائب بـذلك المسـاس بمبـدأ العدالـة الضـريبية وافتقـار النظـام الضـريبي إلـى ركـن أساسـي مـن أركانـه. فضـلا عـن ذلـك، فـإن الازدواج الضـريبي الـدولي يـؤدي إلـى توزيـع عـبء الضـريبة توزيعـا غيـر عـادل بـين الممـولين الـذين يحققـون دخـولا خـارج بلـدانهم، و الممـولين الـذين يقتصـر نشـاطهم داخـل حـدود دولـتهم، حيـث تكـون الأعبـاء الضـريبية التـي يتحملهـا الشـخص المقـيم فـي دولـة و يحصـل علـى دخـل مـن الخـارج نتيجـة لاسـتثمار أموالـه فـي دولـة أخـرى، أكبـر من تلك الأعباء التي يتحملها شخص يحصر نشاطه داخل دولة الإقامة [1] .

2 الآثار السلبية غير المباشرة .

يترتـب عـن الازدواج الضـريبي الـدولي آثـار سـلبية غيـر مباشـرةّ لا تقـل خطورتهـا عـن الآثـار المباشـرة ، مـن خـلال تشـجيع المكلفـين فـي سـياق محـاولتهم للتخفيـف مـن حـدة العـبء الضـريبي النـاجم عـن الازدواج الضـريبي إلـى اللجـوء إلـى مـا يعـرف بـالتهرب الضـريبي الـدولي بالإضـافة إلـى ظهور ما يعرف بالمنافسة الجبائية المضرة

[1] د. لعجال ياسمين مرجع سبق ذكره ص 117

الفرع الأول: تشجيع التهرب الضريبي الدولي .

بالإضافة إلى الآثار السلبية للازدواج الضريبي الدولي التي سبق ذكرها، يخلق الازدواج الضريبي الدولي إشكاليات خطيرة أخرى لا تقل خطورتها عن الآثار المباشرة، قد يكون أهمها التهرب والغش الضريبي الدولي، إذ يمكن أن يلجأ المكلفون بالضريبة عند تحملهم لعبء ضريبي أثقل ناتج عن الازدواج الضريبي الدولي إلى التخلص من كل الضريبة أو جزء منها باستعمال العديد من الأساليب المشروعة منها أو غير المشروعة، أو نتيجة لاستغلالهم لذلك التضارب في القوانين الضريبية للدول جراء الإجراءات الغير الاعتيادية المتخذة من قبل الدول أثناء سعيها لتفادي الظاهرة وتطويقها مما ينجر عنه آثار سلبية خطيرة.[1]

ويعرف التهرب الضريبي على أن يتخلص المكلف بالضريبة من دفع الضريبة المتوجبة عليه كليا أو جزئيا. ويعرفه آخرون على أنه محاولة الممول التخلص من الضريبة وعدم الالتزأم بأدائها.[2]

كما يعرف أيضا على أنه اعتداء غير مباشر على القوانين المنظمة للضريبة

باستعمال وسائل معينة تمكن المكلف من عدم دفع جزء أو كل الضريبة.[3]

الفرع الثاني: ظهور التنافسية الجبائية الدولية المضرة (الغير مشروعة)

- لقد ظهرت التنافسية الجبائية الدولية كنتيجة حتمية لحركية رؤوس الأموال ما بين الدول ، إذ أدى ذلك إلى تسابق هذه الدول فيما بينها من أجل جدب أكبر حجم من التدفقات المالية في شكل رؤوس أموال واستثمارات مادية وخدمية . فالتنافسية الجبائية الدولية بصفة عامة هي " إجراء ضريبي تقوم به الدولة من جانب واحد لتشجيع الاستثمار أو لتوسيع الوعاء الضريبي ، ذلك من خلال تخفيض معدلات الضريبة أو عن طريق منح الإعفاءات الضريبية .

- لكن بالمقابل قد تتمخض عن التنافسية الجبائية الدولية ما يعرف بالتنافسية الضريبية المضرة نتيجة محاولة الدول لتخفيف العبء الضريبي الناجم عن الازدواج الضريبي الدولي ، وتعرف على أنها (التنافسية الجبائية الدولية المضرة") الانحرافات والفوارق

[1] الضب طارق آليات مكافحة الازدواج الضريبي وأثرها على الاستثمارات الأجنبية أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في الحقوق جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة2018-2019 ص 32

[2] د. مهداوي عبد القادر الآليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد الثاني عشر جانفي 2015 ص 3

[3] سعدان شبايكي و ملاك قارة التهرب الضريبي دراسة ميدانية في ولاية قسنطينة ص162

الموجودة بين الأنظمة الجبائية للدول الراغبة في تنامي ظاهرة التنافسية الجبائية ، من أجل السيطرة على مورد عالمي هام والمتمثل في تدفق المال الأجنبي لأي دولة ، مما يخلق تباينا في أداء هذه الدول من الجانب الجبائي ، بالمقابل تشكل تهديد بالنسبة للدول الأخرى وفقا للتنافس الجبائي الحاصل بينها ، مما يؤدي إلى الصراع من أجل البقاء"التي لا تملك مؤهلات وإمكانيات للبقاء فتضمحل و تنطمس ثم تنسحب من السوق .

- يتضح مما سبق أن الدول تسعى جاهدة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال اللجوء إلى التنافسية الجبائية الدولية قصد تخفيف العبء الضريبي ، هذا الأخير يشكل الازدواج الضريبي الدولي أهم مسبباته . لكن يجدر التفرقة بين التنافسية الجبائية المشروعة ونظيرتها الغير مشروعة (المضرة) ، فالتنافسية الجبائية المشروعة تستمد مشروعيتها من انعدام الضرر فيها للدول المعنية بها ، سواء كانت دولا مستقبلة للاستثمار أو دولا مستثمرة ، فهي تسعى إلى تحقيق المنافع الجبائية لكل الأطراف المعنية ، وتتمثل هذه المنافع التي تحققها التنافسية الجبائية غير المضرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وإقامة الشراكة في مجالات الاستثمار وغيرها ، وما يترتب عنها من منافع عديدة من توفير العملة الصعبة وخلق مناصب شغل ...وما سوى ذلك .

- إن العديد من الدول ومن خلال سعيها للتخفيف من حدة الازدواج الضريبي الدولي تلجأ إلى ما يعرف بالتنافسية الجبائية غير المشروعة ، وتستمد هذه التسمية نتيجة للضرر الذي تلحقه بالدول المعنية بها سواء أكانت دولا مضيفة ، حيث تضحي الأولى بجزء من مواردها السيادية (الضرائب) قصد جذب للاستثمار أو دولا مشاركة في السوق الاستثمار الأجنبي دونما أي اهتمام بحجم المخاطر المحتملة عن تلك التضحية .أما بالنسبة للصنف الثاني من الدول المعنية)المستقطبة للاستثمار) فإن عدم استقطابها للاستثمار الأجنبي يسبب لها أضرارا معتبرة ، منها ضياع فرصة الاحتكاك بالتكنولوجيا الحديثة المتأتية من الاستثمارات الأجنبية ، ومن جهة أخرى تتسبب لتلك الدول في ضياع التدفقات المالية من العملة الصعبة وتحرمها من تغطية نفقاتها ، كما تتسبب لها في ضياع مناصب الشغل وانتشار البطالة بشكل خطير ، الأمر الذي يؤثر سلبا على البنية الاجتماعية لتلك الدول كانتشار الآفات الاجتماعية ، أي عكس ما

تحققه التنافسية الجبائية الدولية غير المضرة من منافع، وهو غالبا الأثر الذي يلحق باقتصاديات الدول النامية[1].

1-2 طرق معالجته:

الطرق الداخلية لمعالجة الازدواج الضريبي الدولي :

يمكن للدول أن تتلافى الازدواج الضريبي الدولي عن طريق إجراءات تشريعية داخلية تتخذها من تلقاء نفسها، من أجل أن تجنب مواطنيها الوضع في مشكلة الازدواج الضريبي ودفاع الضريبة مرتين وهذه الطرق هي كالآتي:

أولا – الخصم الضريبي :وبموجب هذه الطريقة تخصم دولة الإقامة أو الموطن، جميع الضرائب التي يحصل عليها المكلف عن الدخول، الناتجة من مصادر أجنبية، من قيمة الضريبة التي تطالبه بها، أو أن تطبيق نظام الخصم الضريبي لا بد أن يقدم المكلف الوثائق والمستندات التي تدل على دفعه للضريبة في دولة مصدر دخل ولقد تم تطبيق الخصم الضريبي في الكثير من التشريعات الضريبية للدول كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقضي بفرض ضريبة على جميع الدخول التي يحصل عليها الرعايا الأمريكيين بصرف النظر عن إقامتهم أو موطنهم، وبنفس الوقت يسمح التشريع الغربي الأمريكي للشركات الأمريكية والرعايا الأمريكيين والأجانب المستوطنين على أساس المعاملة بالمثل أن يخصموا من مقدار الضريبة الأمريكية المستحقة على دخولهم من مجموع الضرائب التي دفعت في أية دولة، أجنبية أخرى، نرى المشرع الأمريكي عالج الازدواج الضريبي وبالوقت نفسه لم يتنازل عن حقه في فرض الضريبة

كذلك لجأ إلى طريقة الخصم الضريبي لمعالجة الازدواج الضريبي الدولي المشرع الانجليزي منذ سنة 1950وذلك بتشريعه القانون المالي، وكذلك المشرع الهولندي الذي طبق نظام الخصم الضريبي في عام 1941.والذي نص على تمتع بالخصم الرعايا الهولنديين والمستوطنين بها والأجانب الذين لا تقل مدة إقامتهم عن خمس سنوات، بشرط المعاملة بالمثل من جانب دولهم وذلك بتمتعهم بخصم ضريبي عن ضرائب الدخل الأجنبية، التي دفعت من الدخول التي حصلوا عليها في البلاد الأجنبية،وينتهي من ذلك الضرائب الأجنبية التي يتحملها المكلف في هولندا نتيجة الأرباح التي يحصل عليها من استثمار أمواله في شركات أجنبية.

[1] لعجال ياسمينة مرجع سبق ذكره ص 118

لكن ما يؤخذ على طريقة الخصم الضريبي، أنها تؤدي إلى حرمان الدولة من الإيرادات الضريبية للدول المانحة للخصم وأن الدولة التي تطبق طريقة الخصم الضريبي تواجه صعوبة في حصر وتحديد الدخل الخاضع للضريبة.[1]

ثانيا : تقييم الاختصاص الضريبي :

وبمقتضى هذر الطريقة تقوم دولة بإعفاء جزء من دخل المكلف الخاضع لاختصاصها الضريبي وتقوم الدولة الأخرى فرض الضريبة عليه بحرية كاملة، حيث يتم تقييم الاختصاص الضريبي بين الدول تبعا لمبدأ التبعية الاقتصادية, أي أن المكلف لا يخضع للضريبة في الدولة التي لا يقيم فيها حتى لو كان فيها رأس ماله أو نشاطه بممارسة.

ومثال ذلك ما نصت عليه الاتفاق المبرم بين المملكة المتحدة وباين أيرلندا عام 1926وذلك بإعفاء متبادل للأشخاص المقيمين في كلا الدولتين، أي أن الأشخاص المقيمين في ايرلندا لن يتحمل ضريبة عن الإيراد الذي يحصل عليه في انكلترا وبالمقابل يعفى المقيم في انكلترا من كافة الضرائب التي يحققها عن نشاطه في ايرلندا.

وأخذ بهذا الاتجاه المشرع المصري في المادة 101 من القانون المصري رقم 157 لسنة 1981بشان الضريبة العامة على الدخل حيث نص يعفى من الضريبة كل من (السفراء والوزراء والمفوضون وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل والممثلين القنصليين الأجانب، بشرط المعاملة بمثل وفي حدود تلك المعاملة).[2]

ثالثا: نظام الإعفاء

وفق طريقة الإعفاء تتنازل دولة ما من الدولتين المتقاعدتين عن طريق اتفاقية جبائية عن حقها في فرض الضريبة على المكلف الدولي لفائدة دولة أخرى والتي تربطها معه علاقات جد وثيقة كالإقامة أو الجنسية أو المقر....إلخ[3]

الجهود الدولية لحل مشكلة الازدواج الضريبي الدولي:

أن مشكلة الازدواج الضريبي هي إحدى المشاكل الاقتصادية العالمية التي لها آثار سلبية على الاستثمار وعلى التجارة الدولية ,التي لا يمكن الاستهانة بها، لذا اجتمعت الجهود الدولية من منظمات وهيئات دولية لحل هذه المشكلة لها وهي كالآتي

[1] د. نور حمزة حسين مرجع سبق ذكره ص286
[2] د.نور حمزة حسين مرجع سبق ذكره ص 287
[3] آيت دحمان سيد علي معالجة ظاهرة الازدواج الضريبي في التشريع الجزائري جامعة الجزائر 1 مجلة صوت القانون العدد الثامن السنة 2017 ص 117

أولا: غرفة التجارة الدولية:

أبدت غرفة التجارة الدولية منذ إنشائها سنة 1920 اهتماما بالغا بدراسة مشكلة

الازدواج الضريبي، فأنشأت في أول اجتماعها لجنة خاصة لدراسة المشكلة وبحث التشريعات الضريبية للدول المتقدمة.و قد قامت اللجنة بوضع تقرير ناقشته الغرفة في مؤتمر لندن سنة 1921 وصادقت على أربعة مبادئ نجملها في ما يلي:

- **المبدأ الأول:**

على الدولة عند فرض الضريبة على الإيرادات الناتجة في إقليمها، معاملة كافة المكلفين الوطنيين منهم والأجانب معاملة ضريبية واحدة لا تمييز فيها.

- **المبدأ الثاني:**

على الدولة عند فرض الضريبة على الإيرادات ذات المصدر الأجنبي، معاملة كافة المكلفين الوطنيين منهم والأجانب معاملة ضريبية واحدة لا تمييز فيها، ويفضل إعفاء هذه الإيرادات من الضرائب الوطنية لتفادي الازدواج الضريبي ما دامت قد خضعت للضريبة في دولة المصدر.

- **المبدأ الثالث:**

على الدولة أن تراعي عدم وقوع عبء الضريبة العامة على الدخل التي يخضع لها الأجانب المقيمون بها، إلا بقدر الإيرادات الناتجة في إقليمها.

- **المبدأ الرابع:**

على الدولة مراعاة تطبيق المبادئ السالفة الذكر على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على حد سواء. وقد واصلت غرفة التجارة الدولية في اجتماعاتها المتعاقبة بعد ذلك الدفاع عن هذه المبادئ الأربعة، ومحاولة التوفيق بين ضابطي الموطن والمصدر، والمطالبة بالتوسيع في التشريعات الفردية من جانب الدول، وفي إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة بين الدول لمعالجة الازدواج الضريبي نظرا لاستحالة التوفيق بين مصالح الدول المختلفة، ولا تزال الغرفة التجارية الدولية تجري أبحاثها ودراساتها لمشكلة الازدواج الضريبي حتى وقتنا الحالي.[1]

[1] أ. نعيم عاشوري الاتفاقيات الجبائية كوسيلة لمعالجة الازدواج الضريبي الدولي جامعة قسنطينة 2 مجلة العلوم الانسانية العدد 41 جوان2014 ص178

ثانياً: عصبة الأمم:

تعتبر جهود عصبة الأمم، هي الحجر الأساسي في حل مشكلة الازدواج الضريبي الدولي، حيث قامت عصبة الأمم، بتشكيل لجنة الضرائب لبحث مشكلات الازدواج الضريبي الدولي، وعهدت هذه اللجنة إلى لجان ثانوية، من أجل دراسة التشريعات الضريبية للدول، من أجل

التعرف على كيفية فرض الضريبة وما هي الأسس المعتمدة التي تعتمدها في فرضها، على شركات الوطنية والأجنبية.

واستطاعت عصبة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمرها في المكسيك عام 1943 والتي توصلت فيه إلى عقد اتفاقية ثنائية لمنع الازدواج الضريبي، وكانت هاذه الاتفاقية من الاتفاقيات

المهمة تخدم مصالح الدول النامية، وكانت هذه الاتفاقية تخدم مصالح الدول النامية، لأنها عقدت من قبل ممثلين أغلبهم من الدول اللاتينية، وبعد ذلك أعادت صياغة هذه الاتفاقية من خلال اللجنة الضريبية خلال دورتها الرابعة في لندن وقامت بتعديل يلاءم مصالحها، وبعد ذلك قامت عصابة الأمم بتشكيل هيئة الأمم المتحدة، لتكمل المسيرة عنها في حل مشكلة الازدواج الضريبي دولي[1].

ثالثاً: هيئة الأمم المتحدة:

قد تكون تلك الدراسات التي قدمتها الأمم المتحدة عندما شكلت لجنتين لبحث مشكلات الازدواج الضريبي الدولي، بالإضافة إلى جهود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية، ذات دور كبير في رسم معالم تشكل نموذجًا لإبرام الاتفاقيات الضريبية .

عقب انتهاء الحرب العالمية الثالثة، برزت على الصعيد الدولي منظمة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي كان حفظ السلام والأمن الدوليين، إلا أن إدراك واضع و ميثاق المنظمة أن هذا الهدف ليس سهل المنال ولا يمكن تحقيقه بمفرد هبل بتضافر جهود الدول وتعاونها على كافة المستويات مما يساهم في زرع بذور الوئام بين الشعوب وتقوية أواصر العلاقات بين الدول .فجاءت الفقرة الثانية من المادة الأولى لتؤكد على المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

وبالفعل، عهدت المنظمة الاختصاص في المسائل إلى لجنة خاصة هي لجنة المالية، حيث عرفت سنة 1964 نقطة انطلاق لهذه الهيئة من أجل البحث في الجوانب المختلفة

[1] د. نور حمزة حسين مرجع سبق ذكره

للازدواج الضريبي وسبل معالجته .وقد قامت هذهاللجنة بإجراء استقصاء عن الأنظمة الضريبية لمختلف الدول، وكانت تهدف بذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها: التوسع في نشر الأبحاث والمعلومات الضريبية، وإصدار موسوعة الاتفاقيات الضريبية الدولية الخاصة بمعالجة الازدواج الضريبي الدولي ومكافحة التهرب الضريبي، بالإضافة إلى جمع تعليقات وآراء الدول المختلفة في مشروعات الاتفاقيات النموذجية التي أصدرتها عصبة الأمم في المكسيك سنة 1943 وفي لندن.1946

كما عملت على التعاون مع الهيئات الدولية المهتمة بمعالجة الازدواج الضريبي الدولي كالغرف التجارية الدولية وهيئة الطيران المدني والمنظمةOECD الأوروبية للتعاون الاقتصادي) كما أكدت استعدادها الكامل لتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء لإصلاح الأنظمة الضريبية فيها بما يتلائم والأسس الفنية الحديثة .وهذه كانت من أهم الأعمال التي قامت بها هذه اللجنة إذ كانت لها فائدة كبيرة لبعض الدول النامية كالاستثمارات الفنية والمعونات التي قدمتها اللجنة إلى البرازيل وفنزويلا..[1]

رابعاً: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

لقد بذلت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية جهود كبيرة في محاولة القضاء على مشكلة الازدواج الضريبي والذي له أثر سلبي على الاستثمار، وعلى التجارة الخارجية، إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) كانت بدايتها بإنشاء اللجنة الضريبية للمنظمة سنة 1956، حيث قامت هذه اللجنة بإعداد مشروع لتجنب الازدواج الضريبي الدولي، وشنت تقرير

بعنوان القضاء على الازدواج الضريبي الدولي، ثم قامت منظمة (OCDE) بنشر الاتفاقية الخاصة بالازدواج الضريبي عام 1966، وتعد هذه الاتفاقية هي إحدى المراجع المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها عند عقد الاتفاقيات الجبائية الخاصة بمشكلة الازدواج الضريبي

خامسا: اتفاقية الاتحاد الأوروبي للتحكيم الضريبي:

عقد الإتحاد الأوربي اتفاقية عام 1990 لحل مشاكل الازدواج الضريبي والمنازعات الضريبية واعتمد التحكيم كآلية أساسية لحل هذه المنازعات وألزمت الدول المتعاقدة في هاذه الاتفاقية عدم إحالة القضية إلى التحكيم إلا بعد مرور ثلاثة سنوات من نشوئها.[2]

[1] الضب طارق مرجع سبق ذكره ص 28
[2] د. نور حمزة حسين مرجع سبق ذكره 287

المبحث الثاني: تأثير الرقمنة على الازدواج الضريبي

أدى التطور السريع للرقمنة إلى إحداث تغييرات عميقة في الأنظمة الجبائية, حيث ساهمت في تعقيد مسألة الازدواج الضريبي نتيجة صعوبة تحديد مكان تحقيق الدخل والاختصاص الضريبي. وفي المقابل وفرت الرقمنة أدوات حديثة لتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات بين الدول, مما يساعد على الحد من هذه الظاهرة. وعليه يستدعي الأمر دراسة تأثير الرقمنة على الازدواج الضريبي من حيث تفاقمه وسبل معالجته.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة في الإدارة الضريبية والاقتصاد الرقمي.

1-1 مفهوم الرقمنة:

تعد الرقمنة من أبرز التوجهات الإستراتيجية في العصر الحالي ,لما لها من تأثير في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .وقد فرضت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات بفضل ما توفره من كفاءة ومرونة , ما جعلها خيارا محوريا في السياسات العامة للعديد من الدول ويبرز نجاحها بشكل خاص في المجال الضريبي , من خلال مساهمتها في رفع مستوى الفعالية وتسهيل وتبسيط الإجراءات مع تقليل الجهد والوقت اللازمين لإنجاز المهام الإدارية.

حيث عرفت رقمنة الإدارة الضريبية بأنها عملية تطبيق التقنيات الحديثة والأنظمة الإلكترونية في جميع مراحل العملية الضريبية، تبدأ هذه العملية باحتساب الضرائب المستحقة وإنشاء قواعد بيانات للممولين، وتمتد لتشمل عمليات دفع الضرائب وتحصيلها، تندرج رقمنة الإدارة الضريبية ضمن مجموعة من الأنظمة والقواعد القانونية والإجرائية التي تحكم وتنظم جميع أنواع الضرائب والرسوم بشكل إلكتروني. تهدف هذه العملية إلى تعزيز الإيرادات الضريبية للدولة والحكومات المحلية، كما تعتبر أداة فعالة لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلد .رقمنة إدارة الضرائب تشمل توفير آليات الدفع الإلكتروني للممولين من خلال المنصات الرقمية الخاصة بالهيئات الضريبية، حيث يستطيع دافعو الضرائب تسديد التزاماتهم المالية تجاه هذه الهيئات عن طريق ملء نماذج إلكترونية متاحة على مواقعها الإلكترونية، لاسيما تلك المتعلقة بإيرادات التحصيل التي تمكن المكلفين من سداد الضرائب المترتبة عليهم عبر التواصل الإلكتروني .[1]

[1] مرزوقة جلال و حسين ذيب مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في التقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياتها ايليزي مجلة أفاق للبحوث والراسات المجلد 08 العدد01 2025 ص 528

وفي تعريف آخر: فتعد رقمنة الإدارة الضريبية تقنية حديثة تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب, وتسهيل إجراءات تحصيل الضرائب من المكلفين بشكل أكثر كفاءة, وتتمثل إحدى أبرز مزاياها في أمكانية تقديم هذه الخدمات عبر منصات رقمية

وبالتالي يمكن القول أن رقمنة الإدارة الضريبية تعتبر تقنية متطورة تسمح بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أنشطة ومهام الإدارة الضريبية، بدءا من التسجيل الضريبي، مرورا بتقديم الإقرارات الضريبية ، دفع الضرائب ووصولا إلى عمليات التدقيق والرقابة بهدف تحسين جودة الخدمات الضريبية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز فعالية الموظفين مع ضمان تيسير تعاملات المكلفين بالضريبة والحد من التهرب والغش الضريبي[1].

1-2تعريف الاقتصاد الرقمي:

تعدد الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي , ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه ما يلي:

يقصد بالاقتصاد الرقمي "ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (tic) من جهة, وبين الاقتصاد القومي والقطاعي و الدولي من جهة أخرى, بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما "

وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية.

وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات internet بتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري online بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت.[2]

كما يعرّف الاقتصاد الرقمي على أنه " التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة ، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي

[1]معروف رابح و لسلوس مباركة دور الرقمنة في تعزيز حوكمة النظام الضريبي الجزائري جامعة البليدة2 وجامعة غرداية مجلة دراسات جبائية المجلد14 العدد27 2025ص64

[2]الإقتصاد الرقمي دار العلم والايمان للنشر والتوزيع ص 5 محمود أحمد عياد

والـدولي مـن جهـة أخـرى بمـا يحقـق الشـفافية الفوريـة والإتاحـة لجميـع المؤشـرات الاقتصـادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما.[1]

كمـا تعرفـه منظمـة التعـاون والتنميـة (OECD) الاقتصـاد الرقمـي : بأنـه ذلـك النشـاط الـذي يشـمل جميـع الأنشـطة الاقتصـادية التـي تعتمـد علـى اسـتخدام المـدخلات الرقميـة، أو التـي يـتم تعزيزهـا بشـكل كبيـر مـن خـلال اسـتخدام المـدخلات الرقميـة، بمـا فـي ذلـك التقنيـات الرقميـة و والبنيـة التحتيـة الرقميـة والخـدمات والبيانـات الرقميـة، ويشـير إلـى جميـع المنتجـين والمسـتهلكين بمـا في ذلك الحكومة وجميع الذين يستخدمون هذه المدخلات الرقمية في أنشطتهم الاقتصادية.[2]

الشكل 1: تسميات الاقتصاد الرقمي



[1] بن دنيدينة سعيد و بوعكاز عامر سبل ووسائل حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي مجلة البناء الاقتصادي جامعة الجلفة العدد01 جوان2018 ص 67

[2] عزاوي محمد و بروكي عبد الرحمان دراسة تحليلية لمفهوم الاقتصاد الرقمي وآفاق تطويره في الجزائر -قراءة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي- أدرار journal of managmet organizatoins and strategy JMOS vol7 no2 year 2025 p45

المصدر: تطور الرؤية للتحول الرقمي في العالم العربي–دراسة تجارب بعض الدول–

1-3 خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتسم الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص والسمات من أهمها ما يلي :

–**سهولة الوصول إلى مصادر:** حيث يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة ، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية ، مثل: شبكات الكهرباء، وشبكات الهواتف، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات ، وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستكية مثل : بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة[1].

– **المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:** يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات ، وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد والقطاعات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي ، ويرى بعض الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد وتأثير شبكات المعلومات والمعايير والسلع العامة وتكلفة المعاملات والصفقات ، ومن المعروف أن التكنولوجيات تتغير بصفة سريعة وتؤثر على منظومات الأعمال من حيث المصادر البديلة والمدخلات والعمليات والتشغيل والمخرجات والمنتجات والاستخدامات والتوزيع .وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية ، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي ، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة في مجال التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

–**مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:** تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، ويؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

–**الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:** يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية ، وتساعد مهارات إدراة

[1] بن دنيدينة سعيد و بوعكاز عامر مرجع سبق ذكره ص 69

المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة ، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الإحتياجات المعلوماتية ثم إختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتكون هذه المعلومات أما:

- **معلومات إلكترونية** : وتشمل البريد الإلكتروني والإنترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة .
- **معلومات المنطوقة:** تتمثل في المكالمات الهاتفية والحوارات .
- **معلومات مطبوعة:** مثل التقارير والفاكسات .كما يوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من الحداثة و الكفاءة والأهمية والدقة وأمكانية التحقق من صحتها[1].

المطلب الثاني : أهداف رقمنة الإدارة الضريبية

1-1أهداف رقمنة الادارة الضريبية

تسعى رقمنة الإدارة الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال:

1- تساهم رقمنة الإدارة الضريبية في خفض تكاليف تحصيل الضرائب

2- تتيح الرقمنة معالجة سريعة وفعالة للكم الهائل من التصريحات الضريبية للمكلفين بالضريبة في وقت قصير

3- تعزز رقمنة تقنيات التحصيل الضريبي وقلة ارتكاب الأخطاء من قبل موظفي مصلحة الضرائب ثقة المكلفين بالضريبة

4- تسهل رقمنة ملفات المكلفين بالضريبة عملية التسيير وتحصيل الضرائب.[2]

2-1 أهمية الرقمنة في تحقيق الشفافية

قامت الدولة بوضع استراتيجية لعصرنة هياكلها قصد السير مع متطلبات العصر الحالي ،توجت بأحدث هيا كل جديدة على مستوى المصالح المركزية و الخارجية فتم انشاء و استحداث كل من:

[1] بن دنيدينة سعيد و بوعكاز عامر مرجع سبق ذكره ص 69
[2] مرزوقة جلال و حسين ذيب مرجع سبق ذكره ص 528

-مديرية المؤسسات الكبيرةdge

-مراكز الضرائبcdi

-المركز الضريبي الجواريcpi

هذه العملية رمت لتقليص الهياكل الضريبية هدفها تجميع المفتشيات و القباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة بحيث تتكفل الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة و المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.[1]

هذا بالإضافة إلى تحقيق العدالة بين الجمهور، حيث يمكن لطلبي الخدمة أو المعلومة الدخول بالإجراءات الإدارية المؤدية إلى مطلبهم في وقت واحد وأن يتلقوا الخدمة أو المعلومة المطلوبة في وقت واحد وبما لا يجعل إجراءات المعاملة بين يدي موظف خاضعة لمزاجه واندفاعه نحو العمل.[2]

المطلب الثالث: البنية التحتية والمتطلبات التقنية للرقمنة الضريبية:

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود أطراف كثيرة تأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل ،وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ننسى الإطار القانوني وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة الشروط يمكن إيجازها فيما يلي :

المتطلبات القانونية : تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل

المتطلبات التنظيمية والإدارية:تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراءها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطه أو زيادة مرونته أو رفع فاعليتها

المتطلبات التقنية:ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية

[1] عبد المالك أشواق اعتماد الشفافية ومكافحة الفساد هدف منشود لتكريس فعالية الادارة الجبائية مجلة القانون والاعمال المجلد 01 العدد 01 جوان 2025 ص52

[2] الهاشمي مزهود و مصطفى رباحي دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي مجلة العلوم الانسانية الملجد31 العدد 4 ديسمبر 2020 ص 185

-متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت

-المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادره أو جودتها

-المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية[1].

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر:

أولا- الايجابيات:

تعميم تقنية الربط عن بعد عبر الإنترنت بين مصالح الإدارة الضريبية، لتعزيز التعاون والتنسيق وسهولة وصول المصالح إلى المعلومات الضرورية حسب اختصاصاتها؛

اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الضريبي، حيث يمكن للممول إرسال طلب الترقيم عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية، مما يسهل عليها الحصول على هذا الرقم بسرعة من خلال الموقع الإلكتروني؛

- وضع نظام للتصريح عن بعد، يتيح للممولين أمكانية تقديم تصريحاتهم الضريبية عبر الإنترنت من خلال موقع"جبايتك" المخصص لذلك. كما يمكنهم الحصول علىالمستخرج الضريبي بإدخال معلوماتهم على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية؛

- إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب، يعمل كنافذة للمعلومات الضريبية من منشورات وتصريحات وقوانين وغيرها، ويتيح التفاعل مع مستخدمي الإنترنت ونقل انشغالاتهم؛

- التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني، في إطار استراتيجية جديدة لتطوير آليات الفحص وتكييفها مع التجارة الإلكترونية واعتماد نظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية من قبل الشركات والمؤسسات.[2]

[1] قوادري محمد رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية المجلد06 العدد02 2022 ص 238

[2] مرزوقة جلال حسين ذيب مرجع سبق ذكره ص 532

ثانيا-السلبيات:

- نقص الإلمام التشريعي، حيث تعتبر المنظومة القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية شحيحة ولا تغطي جميع جوانب الإدارة الإلكترونية وكيفية تنفيذها، على عكس الدول التي جهزت ترسانة قانونية لتغطية كل ما يتعلق بالبرنامج الإلكتروني .

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية، حيث يعتمد نجاح برنامج الإدارة الإلكترونية على توفير المتطلبات التقنية من توصيلات أرضية وخلوية وتكنولوجيا معلومات وشبكات اتصالات، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت العالمية، إلا أن ضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وارتفاع أسعار الأجهزة والبرمجيات يشكل عائقا.[1]

[1] مرزوقة جلال حسين ذيب مرجع سبق ذكره ص 533

الفصل الثاني

أدوات الرقمنة الضريبية وآليات مكافحة الازدواج الضريبي

تمهيد

شهدت الأنظمة الضريبية في العقود الأخيرة تحولات عميقة نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبحت الرقمنة أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارات الضريبية الحديثة من أجل تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتعزيز الشفافية والامتثال الضريبي. فقد سمحت التقنيات الرقمية بإعادة تنظيم طرق إدارة البيانات الضريبية ومراقبة المعاملات الاقتصادية، مما ساهم في تقليل فرص التهرب الضريبي والحد من النزاعات الضريبية بين الدول، خاصة في ظل تزايد المعاملات الاقتصادية العابرة للحدود.

وفي هذا السياق، عملت العديد من المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، على تطوير مجموعة من المعايير والآليات الدولية التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الإدارات الضريبية وتسهيل تبادل المعلومات المالية بين الدول، ومن أبرز هذه الآليات التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، والمعيار المشترك للإفصاح، إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بتسوية النزاعات الضريبية مثل إجراءات الاتفاق المتبادل (MAP) ضمن مشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح .(BEPS) وقد أسهمت هذه المبادرات في دعم الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الازدواج الضريبي وتحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية على المستوى الدولي.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة أهم أدوات الرقمنة الضريبية والآليات الدولية التي تم اعتمادها لتعزيز التعاون الضريبي بين الدول، مع تقييم دور هذه الأدوات في الحد من ظاهرة الازدواج الضريبي. ولتحقيق ذلك، سيتم في المبحث الأول تناول الأدوات التقنية الحديثة للرقابة والامتثال الضريبي والآليات الدولية للتعاون الرقمي وفق معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بينما يخصص المبحث الثاني لتقييم أثر الرقمنة في الحد من الازدواج الضريبي من خلال دراسة بعض التجارب الدولية في هذا المجال.

المبحث الأول: الأدوات التقنية الحديثة للرقابة والامتثال والآليات الدولية للتعاون الرقمي (معاييرOECD)

أدى التحول الرقمي الذي شهدته الأنظمة الاقتصادية العالمية إلى اعتماد العديد من الإدارات الضريبية على أدوات تكنولوجية متطورة تهدف إلى تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية وتحسين مستويات الامتثال الضريبي. فقد مكّنت الرقمنة الإدارات الضريبية من جمع وتحليل البيانات الضريبية بشكل أكثر دقة وسرعة، كما ساعدت على تعزيز الشفافية في المعاملات الاقتصادية وتقليل فرص التهرب الضريبي والنزاعات المرتبطة بالازدواج الضريبي.

وفي هذا الإطار، عملت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على تطوير مجموعة من المعايير الدولية التي تهدف إلى تعزيز التعاون الضريبي بين الدول وتسهيل تبادل المعلومات الضريبية، وذلك من خلال اعتماد أدوات تقنية حديثة مثل الفوترة الإلكترونية، والملف القياسي للتدقيق الضريبي، وتقنيات السجلات الموزعة مثل البلوكشين، إضافة إلى آليات التبادل التلقائي للمعلومات وإجراءات تسوية النزاعات الضريبية. وتسهم هذه الأدوات في تعزيز الرقابة الضريبية وتحسين مستوى الامتثال الضريبي، خاصة في ظل تزايد المعاملات الاقتصادية العابرة للحدود.

وعليه، سيتم في هذا المبحث تناول أهم الأدوات التقنية الحديثة المستخدمة في مجال الرقابة والامتثال الضريبي، إضافة إلى الآليات الدولية للتعاون الرقمي وفق المعايير التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المطلب الأول :نظام الفوترة الإلكترونية (e-invoicing) والملف القياسي للتدقيق.(SAF-T)

أولاً: مفهوم الفوترة الإلكترونية

تُعدّ الفوترة الإلكترونية أحد مظاهر التحول الرقمي في إدارة المعاملات التجارية، حيث يتم إصدار الفواتير وتبادلها ومعالجتها في شكل رقمي عبر أنظمة إلكترونية مخصصة، بدلًا من الاعتماد على الفواتير الورقية التقليدية. ولا تقتصر الفاتورة الإلكترونية على كونها نسخة ممسوحة ضوئيًا من الفاتورة الورقية أو ملفًا بصيغة(PDF) ، بل هي وثيقة رقمية منظمة تحتوي على بيانات قابلة للمعالجة الآلية، مما يسمح بتبادلها وتخزينها وتحليلها إلكترونيًا، إضافة إلى إمكانية ربطها بأنظمة المحاسبة والإدارات الضريبية[1].

[1] مدونة قيود، "الفوترة الإلكترونية: دليل موجز للمزايا، التحديات والتحول الرقمي"، *مدونة قيود*، 29يوليو 2025، تم الإطلاع في 15 أفريل 2026 الساعة 13:00، https://www.qoyod.com/blog/e-invoicing/الفوترة-الإلكترونية-دليل-موجز./

ويقوم مفهوم الفوترة الإلكترونية على تحويل عملية إصدار الفواتير وإدارتها إلى بيئة رقمية متكاملة، حيث يتم إنشاء الفاتورة منذ البداية في صيغة إلكترونية، وفق تنسيقات بيانات معيارية تتيح تبادل المعلومات بين الأنظمة المختلفة مثل أنظمة المحاسبة وأنظمة تخطيط موارد المؤسسات. كما تسمح هذه التقنية بأتمتة العديد من العمليات المرتبطة بالفوترة، مثل إصدار الفواتير وإرسالها وتسجيلها ومطابقتها، الأمر الذي يساهم في تحسين دقة البيانات وتسريع الإجراءات الإدارية1.

وتتمتع الفواتير الإلكترونية كذلك بالقوة القانونية نفسها التي تتمتع بها الفواتير الورقية، شريطة أن تتوافق مع المتطلبات التنظيمية والضريبية المعمول بها في كل دولة. كما تعتمد أنظمة الفوترة الإلكترونية على آليات أمنية متقدمة، مثل التوقيع الإلكتروني والختم الزمني، لضمان سلامة البيانات وحمايتها من التلاعب، مما يعزز من موثوقية المعاملات التجارية ويزيد من شفافية العمليات المالية.

يتيح هذا النظام تبادل الفواتير والإشعارات المدينة والدائنة بين البائع والمشتري عبر تنسيق إلكتروني موحد، بما يضمن تكامل البيانات وسهولة معالجتها داخل الأنظمة المحاسبية والضريبية، ويساهم في تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة الرقابة على المعاملات التجارية2.

تُعرَّف منظومة الفوترة الإلكترونية أيضًا بأنها نظام رقمي تقوم بإنشائه الإدارة الضريبية ويتضمن مجموعة من القواعد وقواعد البيانات التي تمكّن المكلفين من إصدار الفواتير عبر منصة إلكترونية مخصصة. وتعمل هذه المنظومة على التحقق من صحة البيانات الواردة في الفاتورة قبل اعتمادها، حيث يتم التأكد من مطابقتها للمتطلبات القانونية والضريبية المعمول بها، ثم تُصادِق عليها المنصة وتمنحها رقمًا تعريفيًا فريدًا يميزها عن غيرها من الفواتير. وبعد إتمام عملية المصادقة، يتم إرسال الفاتورة المعتمدة إلكترونيًا إلى كلٍّ من البائع والمشتري، غالبًا عبر البريد الإلكتروني أو من خلال النظام الإلكتروني المعتمد، بما يضمن توثيق المعاملة وإمكانية الرجوع إليها عند الحاجة. ويمكن توضيح آلية عمل هذه المنظومة من خلال الشكل الآتي[3].

---

[1] نفس المرجع

[2] هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، "ما هي الفاتورة الإلكترونية؟"، *البوابة الرسمية للهيئة*، شوهد في 22 أبريل 2026، https://zatca.gov.sa/ar/E-Invoicing/Introduction/Pages/What-is-e-invoicing.aspx.

[3] بن عثمان خيرة، "الفوترة الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية في التشريع الجزائري"، *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية* 10، عدد 2 (أكتوبر 2021):ص 318.



الشكل 2: منظومة الفواتير الإلكترونية

المصدر(بن عثمان خيرة، 2021)

ثانياً: دور الفوترة الإلكترونية

تساهم الفوترة الإلكترونية في دعم الإدارة الضريبية من خلال تعزيز كفاءة الرقابة وتحسين جودة التحصيل الضريبي، حيث تعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي، مما يساهم في توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية. كما تمكّن هذه المنظومة من التحقق المسبق من صحة البيانات الواردة في الفواتير قبل اعتمادها، بما يضمن دقة المعلومات المتعلقة بالمكلفين ويحد من الأخطاء أو التلاعب المحتمل1.

كما تتيح الفوترة الإلكترونية للإدارة الضريبية إمكانية تتبع المكلفين ذوي المخاطر العالية، وذلك بالاعتماد على تحليل البيانات التي يتم جمعها بشكل آلي من مختلف الأطراف المتعاملة. ويساهم هذا الأسلوب في تحسين فعالية الرقابة الضريبية، بالإضافة إلى تسهيل عمليات تحصيل الضرائب المختلفة، مثل الرسم على القيمة المضافة والرسوم المحلية الأخرى، من خلال اعتماد بيانات دقيقة ومحدثة2.

إضافة إلى ذلك، تمكّن منظومة الفوترة الإلكترونية الدولة من تحليل البيانات الضريبية حسب الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، مما يدعم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في مجال الإصلاحات الضريبية وتحسين الإيرادات الجبائية. كما تؤدي هذه المنظومة إلى تقليل إجراءات

[1] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، *مبادرات لصالح الرقمنة والتحول الرقمي للإدارات الضريبية*)باريس: مطبوعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2021)، تم الإطلاع في 19 أفريل 2026 الساعة 21:00 ، https://www.oecd.org/fr/publications/initiatives-en-faveur-de-la-dematerialisation-et-de-la-transformation-numerique-des-administrations-fiscales_cf539ede-fr.html.

[2] بن عثمان خيرة، مرجع سابق، ص 318

المراجعة الضريبية التقليدية، مع إتاحة إمكانية إجراء عمليات التدقيق عن بعد، وهو ما يعزز من كفاءة الإدارة الضريبية ويقلل من التكاليف والوقت المستغرق في الرقابة.[1]

ثالثاً: مفهوم الملف القياسي للتدقيق الضريبي (SAF-T) وآلية عمله

يمكن تعريف نظام SAF-T (Standard Audit File for Tax) على أنه ملفًا إلكترونيًا قياسيًا، يعتمد غالبًا على صيغة XML، صُمّم لتسهيل تبادل المعلومات المحاسبية والضريبية بين الشركات والإدارات الضريبية. ويتمثل هدفه الأساسي في توحيد البيانات، وتبسيط عمليات التدقيق الضريبي، وتحسين تتبع الامتثال الضريبي2.

يُعرَّف نظام SAF-T بأنه ملف منظم يحتوي على بيانات محاسبية وضريبية بصيغة قابلة للقراءة والمعالجة، تتسم بالوحدة والمرونة، بغض النظر عن البرنامج المحاسبي المستخدم. وقد تم تطويره بمبادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بهدفين رئيسيين:

تسهيل عمليات التدقيق والمراقبة الضريبية من خلال اعتماد تنسيق موحد للبيانات .

تقليل الأعباء الإدارية والأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية للمعلومات .

وتقوم كل دولة بتكييف هذا المعيار وفق إطارها التنظيمي الخاص، من خلال إضافة حقول أو متطلبات تحقق أو هياكل بيانات تتناسب مع خصوصيات نظامها الضريبي. ولا يُعتبر هذا النظام بديلاً عن الالتزامات الضريبية الأخرى مثل التصريحات الضريبية أو الفوترة الإلكترونية، بل يُكملها من خلال تمكين السلطات الضريبية من الوصول السريع والمنظم إلى البيانات المحاسبية3.

ويستهدف هذا النظام في الأساس المؤسسات الخاضعة للضرائب، خاصة تلك الملزمة بضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى الإدارات الضريبية التي تسعى إلى توحيد وتحديث إجراءات التدقيق والمراقبة في ظل التحول الرقمي.

[1] نفس المرجع، ص319

[2] مجموعة إيديكوم، "ما هو نظام(SAF-T) ؟"، *مركز التكوين Edicom* - ، تم الإطلاع في 12 أفريل 2026 الساعة 00:23، https://edicomgroup.com/fr/centre-formation/quest-ce-que-le-systeme-saft.

[3] مجموعة إيديكوم، مرجع سابق.

آلية عمل الملف القياسي للتدقيق الضريبي(SAF-T)

تقوم آلية عمل نظام **SAF-T** على تحويل البيانات المحاسبية والضريبية داخل أنظمة المؤسسة إلى ملف إلكتروني موحد بصيغة معيارية (غالبًا XML)، يتم إعداده بطريقة تسمح للإدارة الضريبية بقراءته ومعالجته آليًا دون الحاجة إلى تدخل يدوي كبير.

وتتم هذه العملية عادة وفق المراحل التالية:

في المرحلة الأولى، يتم استخراج البيانات مباشرة من النظام المحاسبي للمؤسسة، وتشمل هذه البيانات المبيعات، المشتريات، الفواتير، القيود المحاسبية، وسجلات العمليات المالية المختلفة. بعد ذلك، يتم تحويل هذه البيانات إلى صيغة إلكترونية معيارية موحدة وفق متطلبات ملف SAF-T ، بما يضمن توحيد الهيكل والحقول بغض النظر عن نوع البرنامج المحاسبي المستخدم.

في المرحلة الثانية، يتم التحقق من صحة البيانات وتنظيمها داخل الملف، حيث يتم التأكد من اكتمال المعلومات ودقتها، وربطها بشكل منطقي يسمح بتتبع العمليات المالية بشكل تسلسلي وواضح. ثم يتم تجهيز الملف ليكون قابلاً للإرسال إلى الإدارة الضريبية.

أما في المرحلة الثالثة، فيتم إرسال ملف SAF-T إلى الإدارة الضريبية عبر منصة إلكترونية أو نظام تبادل بيانات معتمد، حيث تقوم هذه الأخيرة باستقباله ومعالجته آليًا باستخدام أنظمة تحليل البيانات والتدقيق الرقمي. ويمكن للإدارة الضريبية من خلال هذا الملف إجراء عمليات المراجعة والتدقيق عن بعد، واكتشاف أي تناقضات أو أخطاء محتملة في التصريحات الضريبية.[1]

وبذلك، تتيح آلية عمل SAF-T انتقالًا مباشرًا ومنظمًا للبيانات من المؤسسة إلى الإدارة الضريبية، مما يعزز الشفافية، ويسهل عمليات التدقيق، ويقلل من الاعتماد على الإجراءات الورقية التقليدية.

رابعاً: دور نظام (SAF-T) في تعزيز الرقابة الضريبية

يُقدّم نظام SAF-T مجموعة من المزايا المهمة التي تعزز فعاليته في المجال الضريبي. فهو يساهم في تأمين عملية نقل البيانات وضمان موثوقيتها، إضافة إلى دعم إجراءات التدقيق الضريبي من خلال بيئة رقمية أكثر أمانًا وتنظيمًا.

[1] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، "الإدارة الضريبية"، *المواضيع OECD* - ، تم الإطلاع في 16 أفريل 2026 الساعة 14:25، https://www.oecd.org/en/topics/tax-administration.html.

كما يتميز هذا النظام بإنتاج تقارير ضريبية بصيغة رقمية موحدة وقياسية، مما يسهل حفظ البيانات وإتاحتها للرجوع إليها عند الحاجة، ويعزز من قابلية معالجتها وتحليلها بشكل آلي1.

ومن جهة أخرى، يتيح نظام SAF-T للمكلفين إمكانية جمع ومعالجة البيانات وفق معايير موحدة، وهو ما يسهم في تبسيط الإجراءات المحاسبية وتسهيل عملية الأرشفة الإلكترونية للمعطيات المالية.

كما يحقق هذا النظام فائدة مهمة للإدارات الضريبية والمدققين، حيث يساهم في تقليص الوقت المستغرق في عمليات المراجعة والتدقيق، بفضل توفر البيانات بشكل منظم وقابل للمعالجة الفورية2.

وأخيرًا، يساعد نظام SAF-T المؤسسات متعددة الجنسيات على الحفاظ على الامتثال الضريبي في مختلف الدول، من خلال اعتماد معيار موحد للبيانات، مما يسهل تطبيق الالتزامات الضريبية عبر الحدود ويعزز التنسيق بين الأنظمة الضريبية المختلفة.

المطلب الثاني :تقنية "البلوكشين (Blockchain) "ودورها في توثيق المعاملات العابرة للحدود.

أولاً: مفهوم تقنية البلوكشين

تُعرَّف تقنية **البلوكشين (Blockchain)** بأنها سلسلة من الكتل الرقمية، حيث يشير مصطلح *Block* إلى "كتلة" و *Chain* إلى "سلسلة"، وهي عبارة عن نظام لتخزين السجلات والبيانات الإلكترونية ومشاركتها عبر شبكة لا مركزية بشكل آمن ومشفّر، بما يضمن صعوبة تعديلها أو حذفها بعد تسجيلها[3].

وقد ارتبط ظهور هذه التقنية في بداياتها بظهور عملة البيتكوين سنة 2008، مما أدى إلى الاعتقاد بأنها مرتبطة حصريًا بالعملات الرقمية. غير أن الواقع يبين أن البيتكوين يُعد مجرد تطبيق أولي لتقنية البلوكشين، في حين أن هذه التقنية تمتلك مجالات استخدام أوسع بكثير تشمل قطاعات متعددة[4].

[1] أر تي سي سويت، "الملف القياسي للتدقيق الضريبي :(SAF-T) المتطلبات والفوائد"، *RTC Suite*، شوهد في 16 أبريل 2026، https://rtcsuite.com/fr/saf-t/.

[2] نفس المرجع

[3] كمال لحياني، "الرقابة الجبائية في ظل الرقمنة"، *مجلة الدراسات الجبائية* 7، عدد 1 (2021):ص 945.

[4] نفس المرجع، ص946

وفي هذا السياق، تمثل تقنية البلوكشين الجيل الثاني من أنظمة حفظ البيانات الرقمية، حيث تتيح إمكانيات متقدمة مثل تخزين الهوية الرقمية، ودعم إعادة توزيع المعلومات والثروات بطريقة أكثر شفافية وأمانًا. كما أظهرت هذه التقنية قدرات كبيرة في تطبيقات متنوعة، مثل الخدمات المالية، وسجلات الملكية، والأنظمة الطبية، والخدمات الحكومية.

وقد أشار البنك الدولي إلى أن اعتماد حلول الدفع والخدمات القائمة على تقنية البلوكشين، خاصة عبر الهواتف المحمولة، يمكن أن يحقق عوائد مالية كبيرة للأنظمة البنكية العالمية، قد تصل إلى مئات المليارات من الدولارات[1].

كما أولت العديد من الحكومات، خصوصًا في الدول العربية، اهتمامًا متزايدًا بهذه التقنية باعتبارها أداة رئيسية في التحول الرقمي والتنويع الاقتصادي، نظرًا لقدرتها على تحسين الشفافية وتعزيز الكفاءة في إدارة البيانات والمعاملات.

وتتميز تقنية البلوكشين بكونها قاعدة بيانات رقمية موزعة، آمنة، شفافة، وسريعة، تُدار من قبل المستخدمين دون الحاجة إلى وسيط، وهي غير قابلة للتعديل أو الإزالة بعد تسجيل البيانات فيها (خاصية عدم القابلية للتغيير). وتعتمد هذه التقنية على تسجيل المعاملات في كتل مترابطة زمنيًا، يتم إنشاؤها بشكل تسلسلي من الأقدم إلى الأحدث، مما يسمح بتتبع جميع العمليات والتحقق من صحتها بشكل دقيق، وهو ما يعزز من موثوقية السجلات الرقمية ويمنع التلاعب بها.

ثانيا: آلية عمل تقنية البلوكشين

تقوم تقنية البلوكشين على مبدأ توزيع البيانات عبر شبكة واسعة من الحواسيب (العُقد) المتصلة فيما بينها، حيث تتولى هذه العُقد مهمة التحقق من صحة المعاملات والبيانات قبل إضافتها إلى السجل العام. ويتم ذلك وفق آلية إجماع داخل الشبكة، غالبًا مقابل حوافز أو مكافآت يحددها النظام، مما يشجع المشاركين على ضمان دقة وأمن العمليات[2].

وتعتمد هذه التقنية على تشفير كل معاملة وربطها بالمعاملة السابقة ضمن سلسلة متتابعة من الكتل، باستخدام تقنيات تشفير متقدمة تعتمد على مفاتيح عامة وخاصة. إذ يُستخدم المفتاح

[1] World Bank, "Blockchain and Financial Services," accessed April 23, 2026, https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/blockchain-and-financial-services.

[2] إلياس بوبصلة ومروان شنهون، "البلوك تشين كتوجه نحو الحوكمة الإلكترونية للحد من المحاسبة الإبداعية السلبية: دراسة تحليلية لحالة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق البلوك تشين" (مذكرة ماستر، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2024/2025)، ص.18.

العام لتعريف المعاملة داخل الشبكة، بينما يُستخدم المفتاح الخاص من طرف صاحب المعاملة لضمان ملكيته وسريتها، مما يعزز مستوى الأمان ويحد من إمكانية التلاعب.

كما تُخزَّن جميع البيانات ضمن كتل مترابطة زمنياً، بحيث تحتوي كل كتلة على سجل للمعاملات التي تم تنفيذها، مع إمكانية إضافة معاملات جديدة بشكل مستمر، في حين يستحيل تعديل أو حذف البيانات السابقة، وهو ما يعزز خاصية الشفافية وعدم القابلية للتغيير.

وتتميز البلوكشين بكونها قاعدة بيانات موزعة(Distributed Ledger Technology) ، حيث لا يتم تخزين البيانات في خادم مركزي واحد، بل يتم توزيعها على مجموعة من الأجهزة (Nodes)المنتشرة عبر الشبكة العالمية. وتختلف هذه البنية عن قواعد البيانات التقليدية المركزية التي تعتمد على خوادم رئيسية، إذ يقوم نظام البلوكشين على مبدأ الند للند–(Peer to–Peer)الذي يتيح تحديث البيانات بشكل جماعي بين جميع المشاركين في الشبكة دون وساطة مركزية1.

كما يجمع هذا النظام بين عدة مجالات علمية مثل التشفير، وهندسة البرمجيات، والحوسبة الموزعة، ونظرية الألعاب الاقتصادية، مما يوفر بنية تحتية رقمية آمنة وقابلة للتطوير، ويجعل من البلوكشين نظامًا يعتمد على الحوافز الاقتصادية لضمان مشاركة فعالة من قبل العقد الشبكية في تأمين البيانات والتحقق من صحتها[2].

ثالثاً: تأثيرات الاستخدام الأوسع لتقنية البلوكشين على المستقبل الرقمي للمعاملات الاقتصادية

شهدت المعاملات الاقتصادية وغير الاقتصادية خلال العقود الأخيرة تطورًا كبيرًا بفضل التقدم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أصبحت هذه المعاملات تُنجز اليوم بطرق أكثر دقة وسرعة واحترافية مقارنة بالأساليب التقليدية، وذلك نتيجة الاعتماد المتزايد على النظم التكنولوجية الحديثة التي أصبحت جزءًا أساسيًا من البيئة الرقمية العالمية3. وفي هذا السياق، برزت تقنية البلوكشين كإحدى أهم الابتكارات التكنولوجية التي أحدثت تحولًا جذريًا في طبيعة المعاملات الرقمية، إذ فتحت آفاقًا جديدة أمام الاقتصاد الافتراضي وأدت إلى نشوء أنماط متطورة من التبادل الاقتصادي.

[1] إلياس و مروان، مرجع سابق، ص19

[2] نفس المرجع، ص20

[3] عبير خليل ونوال علواني، "دور تقنية البلوك تشين في التعاملات التجارية" (مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، 2022/2023)، ص.10

وقد بدأت هذه التقنية بالظهور أولًا في مجال العملات الرقمية، خاصة مع البيتكوين، غير أن استخدامها توسع تدريجيًا ليشمل مجالات متعددة في الاقتصاد والأعمال والخدمات العامة، نظرًا لما توفره من خصائص متقدمة مثل الشفافية، والأمان، والسرعة، والموثوقية. وأصبحت بذلك عنصرًا محوريًا في دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي الحديث.

1) معاملات اقتصادية أكثر شفافية

أدت الأزمات المالية العالمية، وخاصة أزمة 2008 وأزمة الديون السيادية، إلى تعزيز المطالبة بزيادة مستويات الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية بهدف حماية الاستقرار الاقتصادي والمالي. وفي هذا الإطار، ساهمت تقنية البلوكشين في إرساء مستوى عالٍ من الشفافية في المعاملات الرقمية، حيث أصبحت كل عملية مسجلة ضمن السلسلة قابلة للمراقبة من قبل جميع المشاركين في الشبكة.[1]

وتتمثل مظاهر الشفافية في هذه التقنية في عدة نقاط أساسية، من أبرزها أن أي تعديل أو تغيير في البيانات يصبح مرئيًا لجميع المستخدمين داخل الشبكة، مما يجعل من الصعب التلاعب بالسجلات أو حذفها بعد تسجيلها. كما تعتمد البلوكشين على مبدأ الإجماع الجماعي بين العقد الشبكية، حيث يتطلب إدخال أي تعديل موافقة غالبية المشاركين، وهو ما يحد من إمكانية إدخال معاملات وهمية أو غير دقيقة[2].

إضافة إلى ذلك، تتيح هذه التقنية إمكانية تتبع كامل لسير المعاملة منذ بدايتها وحتى نهايتها، على عكس الأنظمة التقليدية التي غالبًا ما لا تسمح برؤية مسار العملية إلا بعد اكتمالها، مما يعزز من وضوح المعاملات المالية ويحد من الغموض المرتبط بها.

2) معاملات اقتصادية أكثر أمانًا

تتميز تقنية البلوكشين بدرجة عالية من الأمان، حيث يتم تخزين البيانات بطريقة مشفرة وغير قابلة للتعديل بعد إضافتها إلى السلسلة. ويتم التحقق من صحة كل كتلة جديدة قبل ربطها بالسلسلة وفق آلية إجماع بين أطراف الشبكة، مما يجعل أي محاولة للتلاعب بالبيانات السابقة شبه مستحيلة.

[1] نذير طروبيا، "تكنولوجيا البلوك تشين وتأثيراتها على المستقبل الرقمي للمعاملات الاقتصادية - الفرص والتحديات"- ، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، مج. 03، ع. 01 (جوان/يونيو 2020)، ص.105

[2] نفس المرجع، ص106

كما تسمح هذه التقنية بتتبع جميع العمليات المسجلة بشكل زمني دقيق، مما يسهل عمليات التدقيق والمراجعة ويعزز القدرة على كشف الاحتيال أو التلاعب. وبالتالي، فإنها تساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالمعاملات المالية، وتوفر بيئة أكثر أمانًا لتبادل الأصول الرقمية مثل الأموال والأسهم وحقوق الوصول إلى البيانات1.

وقد أدى ذلك إلى اهتمام متزايد من طرف المؤسسات المالية والبنوك العالمية، التي بدأت في تبني حلول تعتمد على البلوكشين لتعزيز مستويات الأمان والسرية في عملياتها، مع توقعات بنمو كبير في حجم سوق هذه التقنية خلال السنوات المقبلة.

3) معاملات اقتصادية فائقة السرعة وبتكلفة منخفضة

تُساهم تقنية البلوكشين في تقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات الاقتصادية من خلال الاستغناء عن الوسطاء التقليديين مثل البنوك أو المؤسسات المالية الوسيطة، حيث يتم تنفيذ المعاملات مباشرة بين الأطراف عبر الشبكة. ويؤدي هذا إلى تقليل الأعباء المالية وتسريع عمليات الدفع والتحويل.

كما تتيح هذه التقنية إمكانية متابعة سلاسل الإنتاج والتوريد بشكل لحظي، كما هو الحال في بعض التطبيقات الزراعية والتجارية التي تعتمد على تتبع المنتجات منذ مرحلة الإنتاج وحتى الاستهلاك، مما يعزز من كفاءة سلاسل الإمداد ويزيد من الشفافية في العمليات التجارية الدولية2.

وعلى المستوى الحكومي، بدأت العديد من الدول في اعتماد هذه التقنية لتحسين إدارة المالية العامة، وتعزيز كفاءة تحصيل الإيرادات وإنفاقها، بما يتماشى مع أهداف السياسة المالية. كما تُستخدم البلوكشين في دعم الشمول المالي من خلال توفير وسائل دفع منخفضة التكلفة للفئات غير المتعاملة مع البنوك التقليدية، خاصة في الدول النامية.[3]

4) معاملات اقتصادية دون وساطة معرقلة

تتيح تقنية البلوكشين تنفيذ المعاملات بشكل مباشر بين الأطراف دون الحاجة إلى وسطاء، مثل البنوك أو المؤسسات المالية، مما يساهم في تسريع العمليات وتقليل تكاليفها. كما تُستخدم

[1] نذير طروبيا، مرجع سابق، ص.106

[2] عبير خليل ونوال علواني، مرجع سابق، ص12

[3] نفس المرجع، ص14

هذه الميزة في حالات معقدة مثل تحويل الأموال في المناطق التي تعاني من الحروب أو ضعف البنية المالية، حيث يصعب الاعتماد على الأنظمة التقليدية.

وقد ساهمت هذه التقنية في توسع استخدام العملات الرقمية، حيث أصبحت بعض العملات مثل البيتكوين وسيلة دفع معتمدة في عدد كبير من المتاجر عالميًا، مع نمو كبير في قيمتها السوقية وحجم التداول عليها خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس تزايد الاعتماد على هذا النوع من الأنظمة المالية اللامركزية.[1]

5) التحديات والمعوقات المرتبطة باستخدام البلوكشين

رغم المزايا الكبيرة التي تقدمها تقنية البلوكشين، إلا أن تبنيها يواجه مجموعة من التحديات، من أبرزها الحاجة إلى تخطيط دقيق في المراحل الأولى لتطبيقها، وتحديد الأهداف بوضوح، وتحديد نطاق استخدامها بدقة. كما يتطلب نجاحها تنسيقًا فعالًا بين مختلف الأطراف المعنية وضمان استمرارية التواصل مع المستخدمين.

ومن التحديات أيضًا صعوبة ضمان الاستقرار التشغيلي خلال مرحلة التطبيق، إضافة إلى الحاجة إلى تطوير الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة. كما تبرز تحديات تتعلق بتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة وتحقيق الانسجام فيما بينها2.

إلى جانب ذلك، يُطرح تحدٍ بيئي مهم يتمثل في الاستهلاك المرتفع للطاقة الكهربائية، خاصة في أنظمة تعتمد على خوارزمية إثبات العمل، حيث يؤدي ذلك إلى استهلاك كبير للطاقة نتيجة المنافسة بين المعدّنين، مما يثير تساؤلات حول استدامة هذه التقنية على المدى الطويل.

رابعاً: تطبيقات البلوكشين في الإدارة الضريبية ومكافحة الازدواج الضريبي

يمكن أن تُحدث تقنية البلوكشين تحولًا جوهريًا في النظام الضريبي من خلال إعادة تشكيل طريقة تبادل المعلومات وإدارة البيانات بين المكلفين والإدارات الضريبية. وتقوم هذه التقنية على سجل موزع وآمن يسمح بتسجيل المعاملات بطريقة شفافة وغير قابلة للتعديل، مما يعزز الثقة في البيانات المالية ويقلل من احتمالات التلاعب أو التهرب الضريبي.

[1] روان ثائر عيسى القيسي، رسالة استكمال الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة، أثر اساخدام سلسلة الكتل (Blockchain)على القو ائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، العدد 2021 ،02، ص 16.

[2] روان ثائر عيسى القيسي، مرجع سابق، ص17

وتكمن إحدى أبرز الإضافات التي تقدمها البلوكشين للنظام الضريبي في قدرتها على توفير مستوى عالٍ من الشفافية والتتبع، حيث يمكن تسجيل كل معاملة مالية داخل سجل مشترك بين مختلف الأطراف، بما يسمح للإدارات الضريبية بتتبع حركة الأموال بدقة عبر مختلف المراحل الاقتصادية. وهذا يعزز من قدرة السلطات الضريبية على تحديد مصادر الدخل وتقييم الالتزامات الضريبية بشكل أكثر دقة وموضوعية[1].

كما تساهم هذه التقنية في تقليل الحاجة إلى الوسطاء في تبادل البيانات الضريبية، إذ يمكن تبادل المعلومات مباشرة بين الأطراف المعنية ضمن شبكة آمنة، مما يقلل من التعقيدات الإدارية ويخفض من تكاليف الامتثال الضريبي. إضافة إلى ذلك، يمكن دمج العقود الذكية في النظام الضريبي لأتمتة بعض الإجراءات، مثل احتساب الضرائب أو التحقق من شروط الامتثال، مما يرفع من كفاءة النظام ويقلل من الأخطاء البشرية.

ومن جهة أخرى، تشير بعض التحليلات إلى أن اعتماد البلوكشين قد يساهم في تحسين التعاون بين الإدارات الضريبية على المستوى الدولي، من خلال تسهيل تبادل المعلومات بين الدول بطريقة موحدة وآمنة، وهو ما قد يساعد في الحد من الفجوات المعلوماتية التي تُعد من أبرز أسباب الازدواج الضريبي[2].

وبذلك، فإن البلوكشين لا يمثل مجرد تقنية مالية، بل يُعد بنية تحتية رقمية قادرة على تعزيز فعالية النظام الضريبي، وتحسين الشفافية، ودعم الامتثال الضريبي، ورفع كفاءة إدارة الضرائب في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

المطلب الثالث :التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) والمعيار المشترك للإفصاح.(CRS)

أولاً: مفهوم التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية (AEOI) وأهميته

يُقصد بالتبادل التلقائي للمعلومات في الشؤون الضريبية (AEOI) آلية دولية تقوم على تبادل البيانات المالية والضريبية بشكل تلقائي ومنتظم بين الإدارات الضريبية للدول، بهدف تعزيز الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي عبر الحدود. ويشمل هذا التبادل مختلف الحسابات

[1] برايس وتر هاوس كوبرز(PwC) ، "كيف يمكن لتقنية البلوك تشين تحسين النظام الضريبي"، تم الاطلاع في 19 أفريل 2026 الساعة 23:11، https://www.pwc.co.uk/issues/futuretax/assets/documents/how-blockchain-could-improve-the-tax-system.pdf.

[2] نفس المرجع السابق

المالية التي يمتلكها غير المقيمين، سواء كانوا أفرادًا أو كيانات قانونية مثل الصناديق الائتمانية والشركات والشراكات1.

ويقتضي هذا النظام ضرورة تصنيف الكيانات الخاضعة للتبادل وفق معايير دقيقة، لتحديد طبيعتها الضريبية، سواء كانت مؤسسات مالية أو كيانات غير مالية نشطة أو سلبية أو كيانات استثمارية تُدار بشكل مهني. ويُعد هذا التصنيف خطوة أساسية لضمان دقة المعلومات المجمعة وتحديد نطاق الالتزام بالإبلاغ وفق القواعد الدولية المعتمدة.

كما يعتمد نظام التبادل التلقائي للمعلومات على معايير دولية مرتبطة بمكافحة غسل الأموال ومعايير الامتثال المالي، حيث تُلزم المؤسسات المالية باتباع إجراءات محددة لجمع البيانات ذات الصلة بالحسابات المالية، ومن ثم رفعها إلى السلطات الضريبية المختصة التي تتولى تبادلها مع الدول الشريكة عند الاقتضاء2.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام لا يُطبق عادة على الحالات التي يكون فيها الشخص مقيمًا ضريبيًا في نفس الدولة التي يوجد بها البنك، إذ في هذه الحالة لا يتم إرسال المعلومات إلى الخارج، رغم أن المؤسسة المالية تظل ملزمة بجمع البيانات وحفظها ضمن متطلبات الامتثال الداخلي.

ويتكون معيار التبادل التلقائي للمعلومات من العناصر التالية:

- نموذج اتفاقية السلطات المختصة (Model Competent Authority Agreement—CAA)والذي يعد بمثابة الإطار القانوني الدولي الذي يسمح بتبادل المعلومات.
- معيار الإبلاغ المشترك الذي يشمل إجراءات العناية الواجبة وقواعد الإبلاغ للمؤسسات المالية؛
- المذكرة التفسيرية التي تشرح وتفسر اتفاقية السلطات المختصة ومعيار الإبلاغ المشترك؛ و

[1] سويس كوت(Swissquote) ، "التبادل التلقائي للمعلومات"(AEOI) ، تم الاطلاع في 20 أفريل 2026،الساعة 15:40 https://www.swissquote.com/ar-mea/private/help/legal-tax/tax-compliance/aeoi.

[2] مرجع سابق

- الإرشادات حول الحلول التقنية لتبادل المعلومات بما في ذلك نمط التبادل (XML Schema)[1]

أهمية التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) تكمن في النقاط الرئيسية التالية:

- مكافحة التهرب الضريبي الدولي :يسمح بتبادل معلومات الحسابات المالية (بما في ذلك الفوائد، توزيعات الأرباح، وأرصدة الحسابات) تلقائياً، مما يصعب إخفاء الأصول المالية في ولايات قضائية أجنبية.
- تعزيز الشفافية الضريبية العالمية :يفرض على المؤسسات المالية تحديد الإقامات الضريبية للعملاء والإبلاغ عن حسابات المقيمين الأجانب، مما يضمن تدفق المعلومات لضمان الامتثال الضريبي
- زيادة الإيرادات الضريبية الوطنية :يساعد الدول على حماية وعاءها الضريبي واسترداد الضرائب المستحقة على الدخول والأصول غير المصرح عنها، خاصة في ظل العولمة.
- تفعيل الاتفاقيات الدولية :يعتبر التبادل التلقائي(AEOI) ، بما يشمله من معيار الإبلاغ المشترك (CRS) وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية(FATCA) ، الآلية الأكثر فاعلية لتنفيذ الاتفاقيات الجبائية الدولية خارج الحدود الاقليمية.
- الحد من غسل الأموال والجرائم المالية :يساهم في كشف الملاذات الضريبية الآمنة، ويضمن عدم استغلال الحسابات الخارجية (offshore accounts) للتملص من الضرائب[2].

ثانياً: المعيار المشترك للإفصاح (CRS)

يُعتبر معيار الإبلاغ المشترك(Common Reporting Standard – CRS) ، الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع مجموعة العشرين (G20)، أحد الركائز الأساسية للمعيار الدولي للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية في المسائل الضريبية .(AEOI Standard) ويهدف هذا الإطار إلى تمكين السلطات الضريبية

[1] الجهاز الوطني للإيرادات، "معيار الإبلاغ المشترك"(CRS) ، مملكة البحرين، تم الاطلاع في 20 أفريل 2026، https://www.nbr.gov.bh/FTR/common_reporting_standard.

[2] المصرف، "قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ومعيار الإبلاغ المشترك"(CRS) ، تم الاطلاع في 21 أفريل 2026، https://www.almasraf.ae/ar/FATCA-CRS.

من الحصول على بيانات دقيقة حول الأصول المالية التي يحتفظ بها المكلفون خارج دول إقامتهم، بما يعزز الشفافية ويحد من التهرب الضريبي على المستوى الدولي[1].

ويحدد هذا المعيار مجموعة من القواعد المتعلقة بالمعلومات المالية الواجب تبادلها بين الإدارات الضريبية، كما يحدد المؤسسات المالية الملزمة بالإبلاغ، وأنواع الحسابات الخاضعة للتصريح، وفئات أصحاب الحسابات. إضافة إلى ذلك، يضع إجراءات دقيقة للعناية الواجبة يتعين على المؤسسات المالية الالتزام بها عند جمع والتحقق من بيانات العملاء.

ويتألف معيار التبادل التلقائي للمعلومات من عدة عناصر رئيسية، أبرزها نموذج اتفاقية السلطات المختصة(Model Competent Authority Agreement – CAA) ، الذي يشكل الإطار القانوني المنظم لعملية تبادل المعلومات بين الدول. كما يشمل معيار الإبلاغ المشترك الذي يحدد قواعد العناية الواجبة ومتطلبات الإبلاغ المفروضة على المؤسسات المالية. ويضاف إلى ذلك مذكرة تفسيرية توضح كيفية تطبيق الاتفاقية والمعيار بشكل عملي، إلى جانب إرشادات تقنية لتنفيذ عملية تبادل البيانات، بما في ذلك اعتماد تنسيقات موحدة مثل (XML Schema).[2]

ثالثاً: دور التبادل التلقائي للمعلومات في مكافحة التهرب والازدواج الضريبي

يساهم التبادل التلقائي للمعلومات في تقليص فرص التهرب الضريبي الدولي من خلال تمكين السلطات الضريبية من الوصول إلى بيانات دقيقة حول الحسابات المالية للمقيمين في الخارج[3]. كما أن هذا النظام أدى إلى انخفاض ملحوظ في الودائع المودعة في الملاذات الضريبية بنسبة تقارب 25% بعد تطبيقه، مما يعكس أثره المباشر في الحد من التهرب الضريبي عبر الحدود.3

كما تشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن هذا النظام عزز بشكل كبير الشفافية الضريبية العالمية، حيث تم تبادل معلومات تخص أكثر من 111 مليون حساب مالي على مستوى العالم.[4]

---

[1] الجهاز الوطني للإيرادات، "معيار الإبلاغ المشترك"(CRS) ، مملكة البحرين، تم الاطلاع في 21 أفريل 2026 الساعة 16:30، https://www.nbr.gov.bh/FTR/common_reporting_standard.

[2] نفس المرجع

[3] European Commission, "DAC2 – Automatic Exchange of Financial Account Information," 2024, https://taxation-customs.ec.europa.eu.

[4] ibid

يساعد التبادل التلقائي للمعلومات في تقليل حالات الازدواج الضريبي من خلال تمكين الدول من تحديد الدخل العالمي للمكلفين بدقة، وتطبيق اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بشكل أكثر فعالية[1]،كما يساهم في توحيد قواعد الإبلاغ بين الدول، مما يقلل من التضارب في فرض الضرائب على نفس الدخل في أكثر من دولة. وبذلك، فإن هذا النظام يعزز مبدأ العدالة الضريبية من خلال ضمان عدم خضوع نفس الدخل للضريبة مرتين دون مبرر قانوني.[2]

رابعاً: التحديات المرتبطة بتطبيق نظام (AEOI) ومعيار(CRS)

يواجه تطبيق نظام التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) ومعيار الإبلاغ المشترك (CRS) مجموعة من التحديات التقنية، القانونية، والتشغيلية التي تؤثر على المؤسسات المالية والإدارات الضريبية على حد سواء. يهدف هذا النظام إلى مكافحة التهرب الضريبي الدولي، ولكنه يفرض عبئاً كبيراً على الامتثال[3] .

فيما يلي أبرز التحديات المرتبطة بتطبيق (AEOI) و(CRS):

1) التحديات التشغيلية والامتثال للمؤسسات المالية

- **زيادة أعباء الامتثال** :تتطلب المعايير من المؤسسات المالية تحديد الحسابات الخاضعة للإبلاغ، وجمع المعلومات، والإبلاغ عنها، مما يعني تكاليف تشغيلية مرتفعة.
- **صعوبة تحديد محل الإقامة الضريبي** :يجب على المؤسسات تحديد محل الإقامة الضريبي للعملاء، وهو أمر معقد في حال تعدد الجنسيات أو الإقامات.

[1] Agustín Bénétrix, Lorenz Emter, and Martin Schmitz, "Automatic for the (Tax) People: Information Sharing and Cross-Border Investment in Tax Havens," *Economic Policy* 39, no. 120 (2024).

[2] OECD, "Tax Transparency and International Cooperation," OECD, 2024, https://www.oecd.org/tax/beps/tax-transparency/.

[3] داتا تراكس(DataTracks) ، "كيف يختلف التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) عن قانون فاتكا ومعيار الإبلاغ المشترك؟"، مدونة داتا تراكس، تم الاطلاع في 22 أفريل 2026 الساعة 00:25، https://datatracks.com/eu/blog/how-is-aeoi-different-from-fatca-and-crs/.

- **إجراءات العناية الواجبة (Due Diligence):** يتعين على المؤسسات تطبيق إجراءات صارمة للتحقق من الحسابات القائمة والجديدة، وهو أمر مكلف وصعب خاصة للحسابات القديمة[1] .

2) التحديات التقنية وأمن البيانات

- **خصوصية وسرية البيانات:** ضمان أمن البيانات الحساسة أثناء تبادلها بين الدول يعد تحدياً كبيراً، حيث يجب الالتزام بمعايير عالية لحماية هذه المعلومات من الاختراق.
- **تعقيد النظم المعلوماتية:** تحتاج المؤسسات المالية إلى تحديث نظمها التقنية لتتمكن من استخراج وتقديم التقارير بالصيغة الإلكترونية المطلوبة (XML) وفقاً لمعايير (OECD). [2]

3) التحديات القانونية والتنظيمية

- **اختلاف القوانين المحلية:** يجب على كل دولة تحويل معيار CRS إلى قانون محلي، وقد يؤدي تباين التشريعات بين الدول إلى صعوبات في التوافق والتطبيق الموحد.
- **تعقيد التمييز بين القوانين:** يجد العديد من الفاعلين صعوبة في التمييز بين متطلبات (CRS)وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الأمريكي(FATCA) ، مما يسبب ارتباكاً في الامتثال[3] .

تحديات فنية وإجرائية[4]

- **تحديد الحسابات القابلة للإبلاغ:** قد تواجه المؤسسات صعوبة في تحديد الكيانات المعفاة والكيانات النشطة وغير النشطة التي يجب الإبلاغ عنها.

---

[1] كي بي إم جي(KPMG) ، "معيار الإبلاغ المشترك" (تقرير بحثي، سبتمبر/أيلول 2014)، تم الاطلاع في 22 أفريل 2026 الساعة 2:50 ، https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2014/09/the-common-reporting-standard-v3.pdf.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، "الالتزام بالتبادل التلقائي للمعلومات ومعيار الإبلاغ المشترك"، بوابة قارن بلدك، تم الاطلاع في 17 أفريل 2026، الساعة 16:12 ، https://www1.compareyourcountry.org/tax-cooperation/en/3/all/Commitment_to_AEOI_CRS_.

[3] نفس المرجع

[4] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، "مراجعة النظراء للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية: تحديث 2025" (باريس: مطبعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2025)، تم الاطلاع في 18 أفريل 2026 في 23:40، https://www.oecd.org/en/publications/peer-review-of-the-automatic-exchange-of-financial-account-information-2025-update_bbf150e4-en.html

- **تحديثات المعيار :(Amended CRS)** التحديثات المستمرة للمعايير (مثل تحديثات 2023) تفرض تحدياً دائماً للبقاء على اطلاع دائم بمتطلبات الحكومات[1] .

المطلب الرابع :إجراءات الاتفاق المتبادل (MAP) في ظل الرقمنة.

تُعد إجراءات الاتفاق المتبادل (Mutual Agreement Procedure – MAP) آلية قانونية منصوصًا عليها في الاتفاقيات الضريبية الدولية تهدف إلى حل النزاعات التي قد تنشأ بين الدول المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أحكام المعاهدات الضريبية الثنائية. وقد جاءت هذه الآلية لضمان تحقيق الهدف الأساسي لهذه المعاهدات، والمتمثل في منع الازدواج الضريبي الدولي الذي قد يحدث عندما يخضع نفس الدخل أو نفس المكلف بالضريبة في دولتين مختلفتين وفقًا للتشريعات الضريبية الداخلية لكل منهما.2

ويُعد منع الازدواج الضريبي أحد الأهداف الجوهرية للمعاهدات الضريبية، نظراً لما قد يترتب على فرض الضريبة مرتين على نفس الدخل من آثار سلبية على حركة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وهي عناصر أساسية في دعم التنمية الاقتصادية للدول.

وتعمل المعاهدات الضريبية على تحقيق هذا الهدف من خلال توزيع حقوق فرض الضريبة بين الدولة التي يقيم فيها المكلف بالضريبة (دولة الإقامة) والدولة التي ينشأ فيها الدخل (دولة المصدر). كما تتضمن المعاهدة آليات محددة لإزالة الازدواج الضريبي في الحالات التي يسمح فيها للطرفين بفرض الضريبة على نفس الدخل.3

فعلى سبيل المثال، قد تسمح إحدى مواد المعاهدة المتعلقة بالفوائد بفرض الضريبة على الفوائد التي تنشأ في دولة معينة وتُدفع إلى مقيم في الدولة الأخرى في كلتا الدولتين، مع تحديد حد أقصى لمعدل الضريبة في دولة المصدر. وفي هذه الحالة يتم تجنب الازدواج الضريبي من خلال منح دولة الإقامة خصمًا أو ائتمانًا ضريبيًا مقابل الضريبة التي تم دفعها في دولة المصدر وفقًا لأحكام المعاهدة[4]

.[1] Lara Yaffar, « Exchange of Information: Practical and Technical Aspects » (Communication présentée à la dixième session du Comité d'experts de l'ONU sur la coopération internationale en matière fiscale, Genève, octobre 2014), p12.

[2] Nations Unies, *Guide sur l'application de la procédure d'accord mutuel* (New York : Département des affaires économiques et sociales, 2014), p.4

[3] نفس المرجع السابق، ص 5

[4] Hugh J. Ault, « La procédure d'accord mutuel » (Document de travail, Comité d'experts des Nations Unies sur la coopération internationale en matière fiscale, Genève, mai 2013), p.3.

ورغم وجود هذه الأحكام، قد تظهر حالات ازدواج ضريبي حتى في ظل وجود معاهدة ضريبية بين الدولتين، وذلك نتيجة التطبيق غير الصحيح للمعاهدة من قبل إحدى الدول، أو بسبب اختلاف وجهات النظر بين الدولتين حول تفسير بعض الوقائع أو حول تكييف نوع معين من الدخل وفقًا للتشريعات الوطنية لكل منهما .

ولمعالجة مثل هذه الحالات، تنص المعاهدات الضريبية عادةً على إجراءات الاتفاق المتبادل وفقًا لما ورد في المادة 25 من نموذج الأمم المتحدة للاتفاقيات الضريبية. وتتم هذه الإجراءات من خلال مفاوضات مباشرة بين السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين، حيث تُعد هذه العملية في جوهرها عملية تفاوض حكومي بين الدول وليس إجراءً قضائيًا .

وبذلك تمثل إجراءات الاتفاق المتبادل الآلية الأساسية التي تعتمدها الدول لحل النزاعات أو الصعوبات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ المعاهدات الضريبية وتطبيقها. كما تضمن هذه الآلية عدم تحول هذه النزاعات إلى عائق أمام تحقيق الهدف الرئيسي للمعاهدات الضريبية والمتمثل في منع الازدواج الضريبي الدولي، إذ يتعين على السلطات المختصة بذل أقصى الجهود للتوصل إلى حل متفق عليه في أقرب وقت ممكن..

المبحث الثاني: تقييم أثر الرقمنة في الحد من الازدواج الضريبي (دراسة تجارب)

أدت التحولات الرقمية التي شهدتها الأنظمة الضريبية في السنوات الأخيرة إلى إحداث تغييرات جوهرية في طرق إدارة الضرائب وتعزيز التعاون بين الإدارات الضريبية على المستوى الدولي. فقد ساهمت الرقمنة في تطوير أدوات حديثة لتبادل المعلومات وتحليل البيانات الضريبية، الأمر الذي مكّن السلطات الضريبية من تحسين مستوى الشفافية والرقابة والحد من العديد من الإشكالات التي كانت تعترض تطبيق القواعد الضريبية الدولية، وعلى رأسها مشكلة الازدواج الضريبي.

وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الآليات الرقمية التي تعتمد على تبادل المعلومات الضريبية إلكترونياً، واستخدام الأنظمة الذكية في معالجة النزاعات الضريبية وتسوية الخلافات بين الدول، إضافة إلى اعتماد العديد من الدول تجارب متقدمة في رقمنة إدارتها الضريبية. وقد أكدت تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن التحول الرقمي في المجال الضريبي أصبح من أهم الوسائل لتعزيز الامتثال الضريبي وتحسين فعالية تطبيق اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تقييم أثر الرقمنة في الحد من الازدواج الضريبي من خلال دراسة دور التبادل الرقمي للمعلومات، وإبراز مساهمة الأنظمة الذكية في تسريع إجراءات

الاتفاق المتبادل، ثم عرض بعض التجارب الدولية والعربية في مجال الرقمنة الضريبية، مع التطرق إلى نموذج من التجارب الأوروبية في الربط الرقمي بين الإدارات الضريبية.

المطلب الأول :أثر التبادل الرقمي للمعلومات في تقليل حالات التصادم الضريبي.

يشهد النظام الضريبي الدولي تزايداً في حالات التصادم الضريبي نتيجة اختلاف التشريعات وتعدد معايير فرض الضريبة بين الدول. وفي هذا السياق، برز التبادل الرقمي للمعلومات الضريبية كأداة أساسية لتعزيز التعاون بين الإدارات الضريبية، من خلال تمكينها من الحصول على بيانات دقيقة حول الدخول والأصول العابرة للحدود، مما يحد من فجوة المعلومات ويعزز الشفافية.

كما يساهم هذا التبادل في دعم تطبيق اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي عبر تحسين تحديد الإقامة الضريبية وتوزيع الاختصاص بين الدول، وهو ما ينعكس إيجاباً على تقليل النزاعات الضريبية. ولذلك يهدف هذا المطلب إلى دراسة دور التبادل الرقمي للمعلومات في الحد من التصادم الضريبي من خلال أبعاده المختلفة.

أولا: دور تبادل المعلومات الضريبية في تعزيز الشفافية الجبائية الدولية

يُعد تبادل المعلومات الضريبية من أهم الآليات الحديثة التي تعتمدها الدول لتعزيز الشفافية الجبائية الدولية، خاصة في ظل توسع المعاملات العابرة للحدود وتعقد الهياكل المالية للمكلفين. إذ يتيح هذا التبادل للإدارات الضريبية الحصول على بيانات دقيقة حول الدخول والأصول والحسابات المالية خارج الإقليم الضريبي، مما يحد من إمكانيات إخفاء الوعاء الضريبي الحقيقي.[1]

كما يساهم هذا النظام في تقليص فجوة المعلومات بين الإدارات الضريبية، وهي إحدى أهم الإشكالات التي تؤدي إلى التهرب الضريبي الدولي وصعوبة تطبيق القوانين الجبائية بشكل فعال. فكلما ارتفعت جودة تبادل المعلومات، زادت قدرة الإدارة الضريبية على التحقق من صحة التصريحات الجبائية ومطابقتها مع الواقع الاقتصادي للمكلفين.[2]

ومن جهة أخرى، يؤدي تعزيز الشفافية الجبائية إلى رفع مستوى الامتثال الضريبي الطوعي، إذ يصبح المكلف على علم بأن السلطات الضريبية قادرة على تتبع معاملاته المالية الدولية.□

[1] بخدة عواد، "الإطار القانوني لتبادل المعلومات الجبائية بين الدول كآلية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي"، *مجلة حوليات جامعة الجزائر*، العدد 36 (2022): ص 112–.

[2] نفس المرجع، ص 114.

وقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الشفافية المبنية على تبادل المعلومات تعد ركناً أساسياً لمكافحة التهرب الضريبي الدولي وتعزيز العدالة الجبائية1

وبذلك، فإن تبادل المعلومات لا يُعد مجرد إجراء تقني، بل هو إطار مؤسسي يعزز الثقة بين الدول ويقلل من عدم تماثل المعلومات في النظام الضريبي الدولي.

ثانيا: مساهمة التبادل الرقمي للمعلومات في دعم تطبيق اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

يشكّل التبادل الرقمي للمعلومات الضريبية إحدى الآليات المحورية التي عززت فعالية تطبيق اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، في ظل تزايد تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وتعدد الأنشطة العابرة للحدود. إذ يتيح هذا التبادل للإدارات الضريبية الحصول على بيانات دقيقة حول الدخول والأصول والمعاملات المالية للمكلفين، بما يسمح بتحديد الدولة المختصة بفرض الضريبة وفقاً لمقتضيات الاتفاقيات الجبائية الدولية.2

يساهم هذا النظام بشكل مباشر في تحديد الإقامة الضريبية الحقيقية للمكلفين، وهي نقطة أساسية في تطبيق اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، لأن معيار الإقامة يُستخدم لتحديد نطاق الولاية الضريبية لكل دولة. فكل غموض أو نقص في المعلومات قد يؤدي إلى تنازع بين الدول حول الإقامة الضريبية، مما يفضي إلى فرض الضريبة المزدوجة على نفس الدخل.3

كما يساعد التبادل الرقمي للمعلومات في تحسين تطبيق قواعد توزيع الوعاء الضريبي بين الدول، من خلال توفير معطيات دقيقة حول مصادر الدخل وطبيعة النشاط الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بأرباح الشركات متعددة الجنسيات أو دخول الأفراد. وهذا ما يسمح بتطبيق أكثر دقة لبنود الاتفاقيات المتعلقة بالأرباح والفوائد والإتاوات وغيرها من عناصر الدخل الدولي.

إضافة إلى ذلك، فإن توفر المعلومات بشكل فوري ودقيق يقلل من النزاعات بين الإدارات الضريبية، حيث يمكن التحقق من الوضعيات الجبائية عبر تبادل إلكتروني مباشر للبيانات، دون الحاجة إلى إجراءات طويلة ومعقدة. وقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمي

---

[1] علام ليلة، "التبادل الدولي للمعلومات الضريبية كآلية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي"، *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية* :(2022)ص 88

[2] عبد القادر قندوز، "التعاون الدولي في المجال الضريبي وأثره في مكافحة التهرب الضريبي"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، جامعة الجزائر، ص 81–83.

[3] نفس المرجع، ص 95.

(OECD)1أن تعزيز تبادل المعلومات بين الإدارات الضريبية يُعد شرطاً أساسياً لضمان التطبيق الفعلي والفعال لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.

ثالثا: أثر التبادل الرقمي للمعلومات في الحد من النزاعات والتصادم الضريبي الدولي

يشكّل التبادل الرقمي للمعلومات الضريبية إحدى الركائز الأساسية في تطوير الحوكمة الضريبية الدولية، حيث يساهم بشكل مباشر في تقليص النزاعات والتصادمات بين الدول الناتجة عن اختلاف تطبيق القوانين الجبائية وتعدد معايير فرض الضريبة. ويعود ذلك أساساً إلى قدرة هذا النظام على توفير بيانات دقيقة ومحدثة حول المكلفين، بما في ذلك مصادر الدخل، الإقامة الضريبية، والأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود، وهو ما يقلل من حالات الغموض التي كانت تؤدي إلى تنازع الاختصاص الضريبي بين الدول.2

في السياق نفسه، يؤدي توفر المعلومات الضريبية بشكل رقمي وفوري إلى تحسين قدرة الإدارات الضريبية على التحقق المتبادل من الوضعيات الجبائية، مما يسمح بتحديد الدولة المختصة بفرض الضريبة وفقاً لقواعد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي. وهذا الأمر يحد بشكل كبير من حالات فرض الضريبة المزدوجة، التي تعد أحد أهم مصادر النزاعات الضريبية الدولية، خاصة في ما يتعلق بالأرباح التجارية للشركات متعددة الجنسيات والدخول الرأسمالية العابرة للحدود.3

كما يساهم التبادل الرقمي للمعلومات في تقوية آليات التعاون الإداري بين الدول، من خلال تسهيل تبادل البيانات بشكل مباشر وسريع، دون الحاجة إلى إجراءات دبلوماسية أو إدارية طويلة. وقد أدى ذلك إلى تحسين فعالية تسوية النزاعات الضريبية عبر تقليل اللجوء إلى الإجراءات التقليدية المعقدة، مثل إجراءات الاتفاق المتبادل(MAP) ، أو على الأقل تسريعها بشكل ملحوظ عند استخدامها.4

ومن جهة أخرى، فإن تعزيز الشفافية الناتج عن التبادل الرقمي للمعلومات يرفع من مستوى الثقة بين الإدارات الضريبية، وهو عامل أساسي في الحد من النزاعات الجبائية الدولية. فكلما

[1] OECD, *Model Tax Convention on Income and on Capital: Commentary* (Paris: OECD Publishing, 2022), 40–43.

[2] عاطف بلعلمي وبلقاسم جواحي، "دور الرقمنة في تطور أداء الجهاز الضريبي في الجزائر" (مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2024/2025)، ص.11.

[3] نفس المرجع، ص12

[4] OECD, *Mutual Agreement Procedure (MAP) Statistics and Guidelines* (Paris: OECD Publishing, 2023), 18–21.

كانت البيانات المتبادلة أكثر دقة وموثوقية، كلما انخفضت احتمالات التفسير المختلف لنفس الوقائع الجبائية بين الدول. وقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تحسين آليات تبادل المعلومات الضريبية يُعد من أهم الأدوات التي تقلل من النزاعات الضريبية وتعزز التطبيق الفعال لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، خاصة في ظل توسع الاقتصاد الرقمي والعابر للحدود.[1]

إضافة إلى ذلك، فإن الرقمنة في تبادل المعلومات سمحت بظهور أنظمة أكثر تطوراً في تحليل البيانات الضريبية(Data Analytics) ، ما مكّن الإدارات الضريبية من اكتشاف التناقضات بسرعة وتفادي تراكم النزاعات في مراحل متقدمة.[2] وبالتالي، فإن التبادل الرقمي للمعلومات لم يعد مجرد وسيلة تقنية، بل أصبح أداة استراتيجية لضمان استقرار النظام الضريبي الدولي وتقليل الاحتكاك بين الدول في المجال الجبائي.

المطلب الثاني :دور الأنظمة الذكية في تسريع إجراءات الاتفاق المتبادل.(MAP)

يُعدّ إجراء الاتفاق المتبادل (Mutual Agreement Procedure – MAP) من الآليات الأساسية التي أقرتها اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بهدف تسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول نتيجة اختلاف تفسير أو تطبيق الأحكام الجبائية، خصوصاً في ما يتعلق بتحديد الوعاء الضريبي أو الإقامة الضريبية أو توزيع حق فرض الضريبة بين الدول. ويكتسي هذا الإجراء أهمية كبيرة في النظام الضريبي الدولي، باعتباره وسيلة قانونية لتفادي الازدواج الضريبي وضمان عدالة تطبيق الاتفاقيات الجبائية بين الدول المتعاقدة.

غير أن التطبيق التقليدي لإجراءات MAP كان يتسم غالباً بالبطء والتعقيد، نتيجة الاعتماد على المراسلات الورقية، وتعدد المراحل الإدارية، وطول فترات التنسيق بين السلطات الضريبية في الدول المختلفة، إضافة إلى اختلاف الأنظمة القانونية والإدارية. وهو ما كان يؤدي في كثير من الحالات إلى تأخر تسوية النزاعات الضريبية، مما يحد من فعالية هذا الإجراء كأداة لحل الخلافات الجبائية الدولية.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى تحليل دور الأنظمة الذكية في تسريع إجراءات الاتفاق المتبادل، من خلال إبراز أثر الرقمنة في إدارة ملفاتMAP ، ودور التقنيات التحليلية

[1] OECD, *Tax Transparency and Exchange of Information: Global Forum Reports* (Paris: OECD Publishing, 2023), 33–35

[2] IMF, *International Taxation and Digitalization of Tax Administration*, Washington D.C.: International Monetary Fund, 2023, 27–30.

في دعم اتخاذ القرار الضريبي، إضافة إلى توضيح انعكاسات ذلك على فعالية تسوية النزاعات الضريبية الدولية.

أولا: رقمنة إجراءات الاتفاق المتبادل (Mutual Agreement Procedure – MAP)

تُعد رقمنة إجراءات الاتفاق المتبادل (Mutual Agreement Procedure – MAP) أحد التحولات البنيوية في إدارة النزاعات الضريبية الدولية، حيث انتقلت العديد من الإدارات الجبائية من المعالجة التقليدية القائمة على المراسلات الورقية والإجراءات البيروقراطية الطويلة إلى أنظمة رقمية متكاملة تعتمد على تبادل المعلومات إلكترونياً ومعالجة الملفات بشكل آني. ويأتي هذا التطور في إطار الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الجبائية والحد من الازدواج الضريبي، وفق التوجهات والمعايير التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)في مجال الحوكمة الضريبية.

1. التحول الرقمي في مسار إجراءاتMAP

أدى إدخال الرقمنة إلى إعادة تنظيم مسار معالجة طلبات MAP بشكل جذري، من خلال اعتماد أدوات رقمية متخصصة تضمن السرعة والدقة في معالجة الملفات الضريبية، ومن أهمها:

- **المنصات الإلكترونية الموحدة** التي تتيح تقديم طلبات MAP وتحميل الوثائق والمستندات بشكل رقمي آمن، مما يقلل من الاعتماد على المعاملات الورقية ويُحسن من كفاءة إدارة الملفات.[1]
- **أنظمة التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI)** التي تسمح بربط قواعد البيانات بين الإدارات الضريبية في الدول المتعاقدة، وتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالحالات الضريبية العابرة للحدود بشكل فوري ومنظم.
- **التوقيع الإلكتروني والتوثيق الرقمي** الذي يضمن تسريع المصادقة على الاتفاقات بين السلطات المختصة، مع الحفاظ على الحجية القانونية للوثائق الإلكترونية في الإجراءات الضريبية الدولية.[2]

[1] OECD, *Tax Administration 2023: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies* (Paris: OECD Publishing, 2023), 52–54

[2] OECD, *Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes: Exchange of Information Report* (Paris: OECD Publishing, 2023), 20–23.

2. تحسين معالجة الملفات الضريبية عبر التقنيات الذكية

ساهمت التقنيات الرقمية المتقدمة في رفع كفاءة إدارة ملفات MAP وتقليص المدة الزمنية لمعالجتها، وذلك من خلال:

- **الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضريبية** :حيث يتم استخدامه في تصنيف الملفات حسب درجة الخطورة، وتحديد القضايا ذات الأولوية، إضافة إلى تحليل أسعار التحويل (Transfer Pricing) ومقارنتها بالمعايير الدولية بشكل آلي ودقيق.[1]
- **أنظمة إدارة سير العمل (Workflow Management Systems):** التي تسمح بتتبع مراحل الملف الضريبي بشكل لحظي، بدءاً من تقديم الطلب إلى مرحلة التفاوض ثم التسوية، مما يعزز الشفافية الإدارية.[2]
- **الأرشفة الرقمية للسوابق الضريبية** :والتي تتيح بناء قاعدة بيانات مرجعية للنزاعات السابقة، بما يساعد على توحيد القرارات وتحسين اتساق المعالجة في الحالات المماثلة.[3]

3. النتائج العملية للرقمنة في إجراءات MAP

أدى اعتماد الرقمنة في معالجة إجراءات MAP إلى مجموعة من النتائج العملية ذات الأثر المباشر على فعالية النظام الضريبي الدولي، من أبرزها:

- **تقليص مدة تسوية النزاعات الضريبية** نتيجة تسريع تبادل المعلومات بين الإدارات الضريبية .
- **تعزيز الشفافية الإدارية** من خلال تقليل التدخل البشري وإخضاع الملفات لمعالجة رقمية معيارية .
- **رفع اليقين القانوني للمكلفين** مما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار وتقليل المخاطر الجبائية .

[1] OECD, *Transfer Pricing Guidelines for Multinational Enterprises and Tax Administrations* (Paris: OECD Publishing, 2022), 35–38.

[2] نفس المرجع، 40–42.

[3] OECD, *Tax Administration 2023*, 55–58.

- **خفض التكاليف الإدارية** المرتبطة بالإجراءات التقليدية مثل الأرشفة الورقية والمراسلات الدولية.

4. التحديات المرتبطة برقمنة إجراءاتMAP

رغم الفوائد الكبيرة للرقمنة، إلا أن تطبيقها يواجه مجموعة من التحديات التي تتطلب معالجة دقيقة، من أبرزها:

- **تحديات الأمن السيبراني** المرتبطة بحماية البيانات الضريبية الحساسة من الاختراق أو التسريب .
- **الحاجة إلى تأهيل الموارد البشرية** داخل الإدارات الضريبية للتعامل مع الأنظمة الرقمية والتقنيات الحديثة .
- **ضرورة التكييف التشريعي** بما يسمح بالاعتراف القانوني الكامل بالإجراءات الإلكترونية مثل التبليغ والتوقيع الرقمي.[1]

وفي هذا الإطار، يتضح أن نجاح رقمنة إجراءات MAP لا يرتبط فقط بتطوير الأدوات التقنية، بل يعتمد أيضاً على مستوى التعاون الدولي بين الإدارات الضريبية، ومدى قدرتها على تبادل المعلومات بمرونة وفعالية ضمن إطار قانوني موحد يضمن الأمن والشفافية والعدالة الضريبية.

ثانياً: دور الذكاء التحليلي في دعم اتخاذ القرار الضريبي

أصبح الذكاء التحليلي (Analytics Intelligence) أحد أهم الأدوات الحديثة التي تعتمدها الإدارات الضريبية في تطوير عملية اتخاذ القرار، حيث ساهم في الانتقال من نموذج الإدارة الضريبية التقليدية القائم على المعالجة اللاحقة للملفات إلى نموذج أكثر استباقية يعتمد على التنبؤ بالمخاطر وتوجيه الرقابة بشكل دقيق.[2] ويأتي هذا التطور في إطار التحول الرقمي الشامل الذي تشهده الأنظمة الجبائية الحديثة، خاصة في سياق تعزيز فعالية إجراءات تسوية النزاعات الضريبية مثل **الاتفاق المتبادل.(MAP)**

1. تحليل البيانات للتنبؤ بالمخاطر(Predictive Analytics)

[1] IMF, *Digital Transformation of Tax Administration*, 22–25.

[2] OECD, *Tax Administration 2023: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies* (Paris: OECD Publishing, 2023), 60–62.

يساهم الذكاء التحليلي في تطوير قدرة الإدارات الضريبية على التنبؤ بالمخاطر الضريبية قبل وقوعها، من خلال تحليل كميات ضخمة من البيانات الجبائية وربطها بمصادر خارجية مثل البيانات البنكية والجمركية.

ويظهر هذا الدور في عدة جوانب رئيسية، أهمها:

- **كشف التهرب الضريبي** عبر تحليل الأنماط غير الطبيعية في التصريحات الجبائية، ومقارنتها ببيانات الأطراف الثالثة، مما يسمح باكتشاف حالات التلاعب أو الإخفاء الضريبي بشكل أسرع وأكثر دقة.
- **تحديد أولويات التدقيق الضريبي** من خلال توجيه عمليات الفحص نحو الملفات التي تُظهر مؤشرات عالية لوجود فروقات ضريبية، بدل الاعتماد على أسلوب التدقيق العشوائي، وهو ما يؤدي إلى تحسين فعالية الرقابة ورفع مردودية التدقيق.[1]

2. دعم قرارات أسعار التحويل(Transfer Pricing Decisions)

في سياق إجراءات **الاتفاق المتبادل(MAP)** ، يلعب الذكاء التحليلي دوراً محورياً في دعم القرارات المتعلقة بأسعار التحويل بين الشركات متعددة الجنسيات، وهي من أكثر القضايا ارتباطاً بالازدواج الضريبي الدولي.[2]

ويتم ذلك من خلال:

- **المقارنة المعيارية (Benchmarking):** حيث تعتمد الإدارات الضريبية على قواعد بيانات دولية لتحليل هوامش الربح في المعاملات المماثلة، بهدف تحديد السعر العادل وفق المعايير الدولية .
- **محاكاة السيناريوهات التفاوضية:** إذ تسمح أدوات التحليل بمحاكاة النتائج المالية المحتملة لكل خيار تفاوضي قبل اعتماده، مما يساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة وتوازناً في إطار التسويات الضريبية الدولية.[3]

3. تحسين جودة السياسة الضريبية واتخاذ القرار الجبائي

[1] IMF, *Digital Transformation of Tax Administration and Data Analytics in Tax Systems* (Washington D.C.: International Monetary Fund, 2023), 18–21.

[2] نفس المرجع، 22–24.

[3] OECD, *Transfer Pricing Guidelines for Multinational Enterprises and Tax Administrations* (Paris: OECD Publishing, 2022), 35–38

لا يقتصر دور الذكاء التحليلي على الجانب الرقابي فحسب، بل يمتد إلى دعم صياغة السياسة الضريبية من خلال توفير معطيات دقيقة تساعد صناع القرار على تقييم أثر التشريعات الجبائية.

ويتجلى ذلك في:

- **قياس أثر التشريعات الضريبية** عبر التنبؤ بسلوك المكلفين تجاه التعديلات القانونية، مثل تعديل نسب الضرائب أو منح الإعفاءات، مما يساعد على تقييم فعالية السياسات الجبائية قبل تطبيقها .
- **تحليل الفجوة الضريبية (Tax Gap Analysis)** من خلال تحديد الفرق بين الضرائب المستحقة والضرائب المحصلة فعلياً، وهو ما يسمح بتوجيه الإصلاحات نحو مصادر الخلل وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي.[1]

وبالتالي، فإن الذكاء التحليلي يمثل أداة استراتيجية في دعم اتخاذ القرار الضريبي، ليس فقط من خلال تحسين الرقابة الجبائية، بل أيضاً من خلال تعزيز جودة السياسات الضريبية وتقليل مخاطر النزاعات الدولية المرتبطة بالازدواج الضريبي.

المطلب الثالث :تجارب عربية في الرقمنة الضريبية.

يشكّل موضوع **الرقمنة الضريبية** أحد أهم محاور الإصلاح المالي والإداري في الدول العربية خلال العقود الأخيرة، وذلك في ظل التحولات العميقة التي مست أنظمة الجباية بفعل التطور التكنولوجي، وتزايد الحاجة إلى تحسين فعالية التحصيل الضريبي، وتقليص فجوة الامتثال، ومكافحة التهرب الضريبي بوسائل أكثر دقة وشفافية. وقد أصبحت الرقمنة اليوم خياراً استراتيجياً وليس مجرد تحديث تقني، بل تحولاً بنيوياً يمس طريقة عمل الإدارة الضريبية وعلاقتها بالمكلفين.

ويأتي هذا التوجه في سياق اقتصادي ومالي خاص عرفته العديد من الدول العربية، خاصة بعد التغيرات التي مست أسعار النفط منذ سنة 2014، وما ترتب عنها من ضغوط على المالية العمومية، مما دفع عدداً من الدول إلى إعادة هيكلة مصادر الإيرادات العامة، والاتجاه نحو توسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل عبر اعتماد الأنظمة الرقمية.[2] كما ساهمت

[1] OECD, *Tax Gap Measurement: Current Approaches and Future Developments* (Paris: OECD Publishing, 2022), 15–18.

[2] د. هبة عبد المنعم صبري الفران، صندوق النقد العربي،"*دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية*"، (أبوظبي، 2021،) ص 10–12.

متطلبات الحوكمة المالية الحديثة والتزامات الشفافية الدولية في تسريع تبني هذه الإصلاحات الرقمية.

وفي هذا الإطار، لم تعد الرقمنة الضريبية مقتصرة على جانب واحد مثل التصريح الإلكتروني أو الدفع الإلكتروني، بل أصبحت تشمل منظومة متكاملة من الخدمات الجبائية الرقمية، تمتد من تسجيل المكلفين، إلى تقديم الإقرارات، ومعالجة الملفات، والرقابة الضريبية، وصولاً إلى التحصيل الإلكتروني والتواصل الرقمي بين الإدارة والمكلف. وقد ساعد هذا التحول على تقليص الطابع الإداري التقليدي المعقد، وتعزيز الكفاءة والسرعة في معالجة المعاملات الضريبية1.

انطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى عرض وتحليل أبرز التجارب العربية في مجال الرقمنة الضريبية، من خلال دراسة نماذج مختارة تمثل مستويات مختلفة من التطور، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتقييم مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المتعلقة بتحسين التحصيل الضريبي وتعزيز الشفافية وتقليل التهرب الضريبي.

أولاً: التجربة الأردنية

تُعدّ الأردن من الدول العربية السباقة في مجال رقمنة الإدارة الضريبية، حيث انطلقت منذ سنة 2005 في تبني مسار التحول الرقمي ضمن إطار تطوير الخدمات الحكومية، ولا سيما الخدمات الجبائية. ووفقاً لتقارير صندوق النقد العربي، فقد تميزت هذه التجربة بتدرجها واعتمادها على مقاربة شاملة تجمع بين الجوانب التقنية والتنظيمية والمؤسساتية.

1. تطوير الخدمات الضريبية الإلكترونية

شهدت الإدارة الضريبية الأردنية توسعاً ملحوظاً في اعتماد الخدمات الإلكترونية، حيث أتاحت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات مجموعة من الخدمات الرقمية التي شملت مختلف مراحل العملية الجبائية، ومن أبرزها: تسجيل المكلفين وتحديث بياناتهم، تقديم الإقرارات الضريبية والحصول على براءات الذمة، إضافة إلى إصدار الإشعارات الضريبية والتحصيل الإلكتروني. كما تم تطوير خدمات أخرى تتعلق بطلبات الاسترداد الضريبي، وتعديل الإقرارات، وطلبات تقسيط الضرائب، فضلاً عن متابعة الامتثال الضريبي وتقديم الشكاوى عبر المنصات الرقمية.[2]

[1] IMF, *Digital Tax Administration in MENA Countries*, Washington D.C., 2023, 18–20.

[2] ابراهيم ناصر جودة، "التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي"،*مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 5*، ص246

2. الإطار المؤسسي والتنظيمي

تعتمد التجربة الأردنية على منظومة مؤسساتية متكاملة لتفعيل الرقمنة الضريبية، حيث تتولى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الإشراف المباشر على تنفيذ برامج التحصيل الإلكتروني، في حين تقدم وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الدعم التقني والاستشاري اللازم لتطوير البنية الرقمية. كما تشارك البنوك وشركات الدفع في تنفيذ عمليات التحصيل الإلكتروني، بما يضمن انسيابية المعاملات المالية.

وفي الجانب التنظيمي، تم اعتماد هيكلة إدارية داعمة للتحول الرقمي، من خلال إحداث وحدات متخصصة مثل مديرية خدمات المكلفين، وقسم الحكومة الإلكترونية، ومراكز الاتصال، بهدف ضمان فعالية التشغيل وتحسين جودة الخدمات المقدمة.[1]

3. نظام الفوترة الإلكترونية والاسترداد الضريبي

اعتمدت الأردن نظام الفوترة الإلكترونية كأداة أساسية لتعزيز الرقابة الضريبية، حيث تم إلزام معظم القطاعات الاقتصادية، بما فيها التجارية والصناعية والخدمية، باستخدام نظام الفوترة الإلكتروني، مع استثناء بعض المنشآت الصغيرة ذات رقم أعمال محدود.

كما تم تطوير نظام الاسترداد الضريبي الإلكتروني الذي يسمح بتقديم طلبات الاسترداد عبر المنصات الرقمية، حيث يتم تدقيقها إلكترونياً وتحويل المبالغ المستحقة مباشرة إلى الحسابات البنكية للمكلفين، مما ساهم في تسريع الإجراءات وتقليل التدخل الإداري المباشر.[2]

4. النتائج والمكاسب المحققة

أسفر تطبيق الرقمنة الضريبية في الأردن عن مجموعة من النتائج الإيجابية، أبرزها تحسين كفاءة الإدارة الضريبية من خلال تمكين تتبع الأرصدة والمعاملات بشكل إلكتروني دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر في اختيار الملفات الخاضعة للرقابة. كما ساهم هذا التحول في تعزيز الامتثال الضريبي وتقليص الفجوة الضريبية عبر تحسين دقة الرقابة وتشجيع المكلفين على التسجيل الطوعي.

[1] نفس المرجع، ص. 248

[2] صندوق النقد العربي، "رقمنة جباية الضرائب في الدول العربية" (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ديسمبر 2021)، ص26

إضافة إلى ذلك، تم تعزيز مبدأ الشفافية من خلال تمكين المكلفين من تقييم جودة الخدمات الجبائية عبر مؤشرات خاصة برضا المستخدمين، مما ساهم في تحسين جودة الخدمة الإدارية.

5. التحديات القائمة

رغم النجاحات المحققة، ما تزال التجربة الأردنية تواجه عدداً من التحديات، من أبرزها الحاجة إلى تعزيز التوعية الضريبية لدى المكلفين فيما يتعلق باستخدام الخدمات الإلكترونية وآليات الدفع الرقمي، إضافة إلى ضرورة تطوير الكفاءات البشرية داخل الإدارة الضريبية، وتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لضمان استدامة الأنظمة الرقمية وصيانتها وتحديثها بشكل مستمر.[1]

ثانياً: التجربة الإماراتية في الرقمنة الضريبية

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز النماذج العربية المتقدمة في مجال **الرقمنة الضريبية**، حيث مثّل إدخال النظام الضريبي الحديث سنة 2017 نقطة تحول أساسية في مسار تحديث الإدارة الجبائية، خاصة مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية. وقد جاء هذا التحول في إطار استراتيجية مالية أوسع تهدف إلى تعزيز تنويع الإيرادات العامة وتطوير منظومة مالية أكثر كفاءة وشفافية، بما يتماشى مع المعايير الدولية في الحوكمة الضريبية.[2]

وقد تميزت التجربة الإماراتية بسرعة الانتقال من مرحلة التأسيس الضريبي إلى مرحلة الرقمنة الشاملة، حيث تم منذ البداية اعتماد مقاربة رقمية في تصميم النظام الجبائي، بدل الاعتماد على تحديث تدريجي للأنظمة التقليدية. ويعكس ذلك توجهاً واضحاً نحو بناء إدارة ضريبية رقمية قائمة على التكنولوجيا والبيانات، وليس فقط على تحسين الإجراءات الإدارية التقليدية.[3]

1. النموذج الرقمي المتكامل للإدارة الضريبية

اعتمدت الإمارات نموذجاً رقمياً متكاملاً يقوم على توحيد مختلف العمليات الضريبية داخل منظومة إلكترونية واحدة، مما جعل الإدارة الضريبية تعمل في بيئة رقمية شاملة تغطي كامل دورة الجباية.

---

[1] نفس المرجع، ص30

[2] Federal Tax Authority UAE, *Annual Report 2020*, Abu Dhabi, 2021, 10–12.

[3] IMF, *Tax Policy and Digital Transformation in Gulf Countries*, Washington D.C., 2023, 18–20.

ويقوم هذا النموذج على عدة عناصر أساسية، من أبرزها:

- منصة إلكترونية موحدة لإدارة جميع العمليات الضريبية .
- نظام رقمي شامل لتسجيل المكلفين وتقديم الإقرارات الضريبية .
- آليات دفع إلكتروني متكاملة مرتبطة مباشرة بالمنصات الرسمية .
- خدمات رقمية مخصصة لاسترداد الضرائب بشكل إلكتروني .
- إدارة إلكترونية متطورة لطلبات المكلفين والشكاوى والاستفسارات.[1]

ويعكس هذا التكامل درجة عالية من النضج الرقمي، حيث لا يتم التعامل مع كل خدمة ضريبية بشكل منفصل، بل ضمن منظومة موحدة تضمن انسيابية تدفق المعلومات بين مختلف مراحل العملية الجبائية.

2. خصائص النموذج الإماراتي في الرقمنة الضريبية

يتميز النموذج الإماراتي بكونه نموذجاً مركزياً رقمياً (Centralized Digital Tax System)، حيث يتم دمج جميع الوظائف الضريبية داخل بيئة إلكترونية واحدة، ما يسمح بتبادل البيانات بشكل فوري بين مختلف مكونات النظام.

وقد ساهم هذا التوجه في تحقيق عدة خصائص مهمة، أبرزها:

- تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية بشكل شبه كامل .
- تسريع إجراءات التسجيل والتصريح والدفع الضريبي .
- تحسين دقة البيانات وتقليل الأخطاء الإدارية .
- تعزيز الرقابة الضريبية من خلال تتبع العمليات بشكل لحظي .
- رفع مستوى الامتثال الضريبي الطوعي لدى المكلفين.[2]

3. آثار التحول الرقمي على كفاءة النظام الضريبي

أدى اعتماد الرقمنة الشاملة في النظام الضريبي الإماراتي إلى تحسين كبير في كفاءة الإدارة الجبائية، سواء على مستوى الأداء الإداري أو على مستوى العلاقة بين الإدارة والمكلفين. فقد

[1] Federal Tax Authority UAE, مرجع سابق، 13–15.
[2] نفس المرجع، 16–18.

ساهمت الأنظمة الرقمية في تقليص الزمن الإداري اللازم لإنجاز المعاملات الضريبية، وتسريع عمليات التحصيل، وتسهيل إجراءات الامتثال.

كما انعكس هذا التحول إيجاباً على مستوى الشفافية والحوكمة، من خلال تقليل التدخل البشري في معالجة الملفات، واعتماد أنظمة رقمية دقيقة تقلل من احتمالات الخطأ أو التلاعب، إضافة إلى تعزيز ثقة المكلفين في النظام الضريبي.[1]

وفي السياق نفسه، ساعدت الرقمنة على تحسين جودة الخدمات الضريبية المقدمة، حيث أصبح بإمكان المكلفين إنجاز مختلف معاملاتهم إلكترونياً دون الحاجة إلى التنقل الإداري، مما ساهم في رفع مستوى الرضا وتحسين تجربة المستخدم في التعامل مع الإدارة الضريبية.

ثالثاً: التجربة المصرية في الرقمنة الضريبية

تُعد التجربة المصرية في مجال الرقمنة الضريبية من التجارب العربية البارزة التي عرفت تطوراً تدريجياً ثم تسارعاً واضحاً خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحديث الإدارة الضريبية في إطار استراتيجية الدولة للتحول الرقمي. وقد بدأت ملامح هذا التحول منذ منتصف العقد الأول من الألفية، إلا أن المرحلة الأكثر عمقاً جاءت بعد سنة 2016 مع إدخال منظومة ضريبة القيمة المضافة، ثم لاحقاً مع إطلاق منظومات الفاتورة الإلكترونية والإقرارات الرقمية، بما يعكس انتقالاً نحو إدارة ضريبية أكثر حداثة وكفاءة.[2]

وقد جاء هذا التحول في سياق إصلاحي شامل يهدف إلى تحسين كفاءة التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الجبائية، وتعزيز الشفافية، والحد من الاقتصاد غير الرسمي، وذلك من خلال الاعتماد التدريجي على الحلول الرقمية في مختلف مراحل العملية الجبائية بدل الأساليب التقليدية القائمة على المعالجة الورقية.

1. تطور البنية الرقمية للإدارة الضريبية

عملت مصر على إنشاء بنية رقمية متكاملة للإدارة الضريبية، تقوم على رقمنة مختلف الخدمات المرتبطة بالممولين، حيث تم تطوير منصات إلكترونية تسمح بتقديم الإقرارات الضريبية ومعالجة البيانات الجبائية بشكل رقمي.

[1] IMF, *Digital Tax Administration in MENA Countries*, Washington D.C., 2023, 22–24.

[2] وزارة المالية المصرية، *تقارير الإصلاح الضريبي والتحول الرقمي 2018–2023*، القاهرة.

وقد شمل هذا التطور:

- إنشاء بوابة إلكترونية موحدة لإدارة الحسابات الضريبية للممولين .
- تمكين المكلفين من تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً دون الحاجة إلى التوجه للإدارة .
- تطوير أنظمة رقمية لمعالجة البيانات وتحليلها بشكل آلي .
- إدماج قواعد بيانات ضريبية موحدة تربط بين مختلف المصالح الجبائية.[1]

ويعكس هذا التحول انتقال الإدارة الضريبية من نموذج إداري تقليدي يعتمد على الملفات الورقية إلى نموذج رقمي يعتمد على البيانات المهيكلة والتبادل الإلكتروني للمعلومات.

2. منظومة الفاتورة الإلكترونية والتحول في الرقابة الضريبية

تُعد منظومة الفاتورة الإلكترونية من أهم ركائز التحول الرقمي في النظام الضريبي المصري، حيث تمثل أداة رئيسية لتعزيز الرقابة على المعاملات التجارية وتقليل التهرب الضريبي.

وتقوم هذه المنظومة على إلزام الشركات والمكلفين بإصدار فواتير إلكترونية موحدة يتم تسجيلها بشكل لحظي في قاعدة بيانات الإدارة الضريبية، مما يسمح بمتابعة العمليات التجارية في الوقت الفعلي.[2]

وقد ساهم هذا النظام في:

- تحسين شفافية المعاملات التجارية بين المكلفين .
- الحد من إصدار الفواتير غير النظامية أو غير المصرح بها .
- تعزيز قدرة الإدارة الضريبية على تتبع سلاسل القيمة .
- دعم عمليات التدقيق الضريبي بشكل أكثر دقة وسرعة .

كما ساعدت هذه المنظومة في تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة الضريبية والممولين، مما انعكس إيجاباً على فعالية الرقابة الجبائية.

[1] IMF, *Digital Tax Administration in Emerging Economies*, Washington D.C., 2023, 25–27.

[2] وزارة المالية المصرية، مرجع سابق.

3. رقمنة الإقرارات والخدمات الضريبية

إلى جانب الفاتورة الإلكترونية، اعتمدت مصر على رقمنة الإقرارات الضريبية باعتبارها أحد المحاور الأساسية للتحول الرقمي، حيث أصبح بإمكان الممولين تقديم إقراراتهم عبر الإنترنت بشكل كامل، مع إمكانية متابعة الحسابات الضريبية بشكل لحظي.

كما تم إدخال تقنيات التخزين السحابي (Cloud Storage) لحفظ البيانات والفواتير والمستندات الضريبية، بما يتيح الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان، مع تعزيز أمن المعلومات الجبائية.[1]

وقد ساهم هذا التطور في:

- تسهيل إدارة السجلات الضريبية للممولين .
- تقليل الوقت والإجراءات الإدارية المرتبطة بالتقديم الورقي .
- تحسين دقة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية .
- دعم التحول نحو إدارة ضريبية قائمة على البيانات الرقمية .

4. النتائج المحققة من التحول الرقمي

أدى تطبيق الرقمنة في النظام الضريبي المصري إلى تحقيق مجموعة من النتائج الإيجابية على مستوى الأداء الجبائي، حيث ساهم في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي بشكل ملحوظ، إلى جانب توسيع نطاق الامتثال الضريبي.

ومن أبرز هذه النتائج:

- ارتفاع كفاءة التحصيل الضريبي بنسبة معتبرة نتيجة تحسين المتابعة الرقمية .
- توسع قاعدة المسجلين في منظومات ضريبة القيمة المضافة .
- زيادة حجم الإقرارات المقدمة إلكترونياً مقارنة بالإقرارات الورقية .
- تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والممولين عبر تقليل الاحتكاك المباشر.[2]

[1] OECD, *Tax Administration 2023: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies*, Paris: OECD Publishing, 2023, 70–72.

[2] IMF, *Fiscal Transparency and Digital Tax Systems in MENA*, Washington D.C., 2023, 30–32.

كما ساهمت الرقمنة في تعزيز الشفافية الجبائية وتقليل فرص التلاعب، من خلال الاعتماد على أنظمة رقمية دقيقة في التتبع والمراقبة.

5. التحديات المرتبطة بالتجربة المصرية

رغم التقدم الملحوظ في الرقمنة الضريبية في مصر، إلا أن التجربة ما تزال تواجه عدداً من التحديات، من بينها ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية بشكل مستمر، ورفع كفاءة المستخدمين سواء داخل الإدارة الضريبية أو لدى المكلفين، إضافة إلى الحاجة إلى تطوير الإطار التشريعي بما يتماشى مع التطور الرقمي السريع.

كما تبرز تحديات مرتبطة بثقافة الامتثال الرقمي لدى بعض الفئات الاقتصادية، مما يستدعي مزيداً من التوعية والتأهيل لضمان نجاح التحول الرقمي بشكل شامل ومستدام.

رابعا: التجربة الجزائرية

شهدت العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة في الجزائر، خاصة الأشخاص الطبيعيين، تحولاً جوهرياً مع إدماج الرقمنة في المنظومة الضريبية. فقد أسهم هذا التحول في إعادة هيكلة أنماط التفاعل بين الطرفين، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحديث وسائل التواصل، وتعزيز مستويات الشفافية والنجاعة. وأمام هذا التطور، أصبح من الضروري تحليل مدى تأثير الرقمنة على المكلف بالضريبة، سواء من حيث تسهيل التزاماته الجبائية أو من حيث طبيعة تعامله اليومي مع الإدارة الضريبية[1].

وفي هذا السياق، لم تعد الإدارة الجبائية تعتمد على الأساليب التقليدية القائمة على الحضور المادي وتبادل الوثائق الورقية، بل انتقلت تدريجياً نحو بيئة رقمية تفاعلية، أتاحت للمكلف إمكانية إنجاز مختلف العمليات الجبائية عن بعد، مثل التصريح، الدفع، وطلب الشهادات الإدارية. وقد ساهم هذا الانتقال في تقليص الوقت الإداري، والحد من التعقيدات الإجرائية، وتقليل التكاليف المرتبطة بالتنقل والمعاملات الورقية[2].

كما أفرز هذا التحول الرقمي إعادة تعريف لطبيعة العلاقة الجبائية، إذ أصبحت أكثر مرونة وانفتاحاً، تقوم على مبدأ الخدمة الإلكترونية بدل المعالجة التقليدية المباشرة. وفي المقابل، أدى هذا التطور إلى تعزيز الشفافية من خلال إتاحة المعلومات الجبائية بشكل مباشر للمكلف،

[1] عاطف بلعلمي وبلقاسم جواحي، مرجع سابق، ص46

[2] عاطف بلعلمي وبلقاسم جواحي، مرجع سابق، ص48

وتمكينه من تتبع وضعيته الجبائية في أي وقت، مما ساهم في رفع مستوى الوعي الجبائي وتحسين درجة الامتثال الطوعي[1].

ومن جهة أخرى، ساعدت الرقمنة على تحسين جودة الخدمات الجبائية وتقليص الفجوة بين الإدارة والمكلف، من خلال توفير قنوات رقمية للتواصل والاستفسار ومعالجة الطلبات بشكل أسرع وأكثر دقة. كما أدى ذلك إلى تخفيف الضغط على المصالح الجبائية، وإعادة توجيه الجهود نحو الرقابة والتحليل بدل المعالجة اليدوية للملفات.

وبناءً عليه، فإن التحول الرقمي في المجال الجبائي بالجزائر لم يقتصر على الجانب التقني فحسب، بل تجاوز ذلك ليحدث تغييراً بنيوياً في طبيعة العلاقة بين الإدارة والمكلف، من علاقة تقليدية قائمة على الإجراءات الورقية إلى علاقة رقمية أكثر شفافية وفعالية، تقوم على التفاعل السريع وتبادل المعلومات في إطار من التنظيم والحوكمة الحديثة.[2]

المطلب الرابع :تجارب أوروبية في الرقمنة الضريبية

شهدت الدول الأوروبية خلال العقدين الأخيرين تحولاً جذرياً في إدارة الأنظمة الضريبية، حيث انتقلت من النماذج الورقية التقليدية إلى أنظمة رقمية متقدمة تعتمد على الفوترة الإلكترونية، والتقارير الفورية، والتبادل الآلي للبيانات. ويأتي هذا التحول في إطار إصلاح أوسع على مستوى الاتحاد الأوروبي يعرف بـ "الضريبة في العصر الرقمي (VAT in the Digital Age ViDA)" –، الذي يهدف إلى توحيد المعايير الرقمية وتحسين الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي عبر الحدود[3]

أولاً: تجربة إيطاليا (الريادة في الفوترة الإلكترونية)

تُعد إيطاليا من أبرز النماذج الأوروبية الرائدة في مجال الرقمنة الضريبية، حيث كانت من أوائل الدول التي انتقلت بشكل شامل من الفوترة الورقية إلى الفوترة الإلكترونية الإلزامية، سواء في التعاملات بين المؤسسات الاقتصادية (B2B) أو بين الشركات والإدارة العمومية .(B2G)

[1] رانية غديري وشيماء بلحاج، "دور التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي: دراسة حالة مركز الضرائب لولاية جيجل" (مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، 2024/2025)، ص.33

[2] نفس المرجع، ص40

[3] إيفرشيدس سوذرلاند(Eversheds Sutherland) ، "إصلاح ضريبة القيمة المضافة الرقمية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة"، منشورات الرؤى(Insights) ، تم الاطلاع في 23 أفريل/نيسان 2026، https://www.eversheds-sutherland.com/et/estonia/insights/the-e-us-digital-vat-reform.

وقد جاء هذا التحول في إطار استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية، وتحسين فعالية التحصيل الضريبي، وتقليص فجوة التهرب الضريبي.

وقد اعتمدت إيطاليا على بنية تحتية رقمية مركزية تُعرف باسم Sistema di Interscambio (SdI)، وهو نظام حكومي تديره وكالة الضرائب الإيطالية، ويُعد بمثابة منصة وسيطة إلزامية تمر عبرها جميع الفواتير الإلكترونية. يقوم هذا النظام باستقبال الفواتير بصيغة رقمية موحدة، ثم التحقق من صحتها شكلياً وتقنياً، قبل تمريرها إلى المستلم وربطها مباشرة بقاعدة بيانات الإدارة الضريبية[1].

هذا النموذج سمح بإنشاء بيئة رقابية شبه لحظية، حيث أصبحت الإدارة الجبائية قادرة على تتبع المعاملات الاقتصادية بشكل فوري تقريباً، مما عزز من قدرة الدولة على كشف التلاعبات وتقليص عمليات التهرب الضريبي المعقدة. كما أدى إلى تحسين جودة البيانات الضريبية وتقليل الأخطاء المرتبطة بالتصريحات اليدوية أو الورقية.

ومن النتائج المهمة لهذا النظام:

- **تعزيز الشفافية الجبائية** من خلال توفير رؤية دقيقة لحركة المعاملات التجارية .
- **الحد من التهرب الضريبي** عبر ربط كل فاتورة إلكترونية بقاعدة بيانات مركزية قابلة للتتبع .
- **رفع كفاءة الإدارة الضريبية** من خلال أتمتة عمليات المعالجة وتقليل التدخل البشري .
- **تسريع الإجراءات المحاسبية والجبائية** لدى المؤسسات والشركات[2] .

وقد ساهم نجاح التجربة الإيطالية في جعلها مرجعاً أساسياً داخل الاتحاد الأوروبي، حيث اعتمدت العديد من الدول الأوروبية لاحقاً عناصر من هذا النموذج في تطوير أنظمتها الخاصة بالفوترة الإلكترونية والرقابة الرقمية. كما شكلت هذه التجربة نقطة انطلاق مهمة في النقاش الأوروبي حول توحيد معايير الرقمنة الضريبية ضمن إطار السوق الموحدة.

ثانياً: تجربة فرنسا (نموذج الانتقال التدريجي)

[1] نفس المرجع

[2] نفس المرجع

تعتمد فرنسا مقاربة تدريجية ومنظمة في تطبيق الفوترة الإلكترونية، حيث اختارت الإدارة الجبائية الفرنسية الانتقال بشكل مرحلي بدل التطبيق الفوري والشامل، وذلك بهدف تقليل الصعوبات التقنية والإدارية على المؤسسات الاقتصادية.1

وقد تم تصميم هذا النظام بحيث يبدأ الإلزام أولاً بالشركات الكبرى، ثم يمتد تدريجياً إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وفق جدول زمني يمتد لعدة سنوات. ويشرف على هذا الإصلاح المديرية العامة للمالية العمومية (DGFiP) التي تعتبر الجهة المركزية المسؤولة عن تنفيذ الإصلاح الضريبي الرقمي.

ويعتمد النموذج الفرنسي على بنية تقنية مزدوجة، تقوم على استخدام منصات وسيطة مرخصة (PDP) تتولى نقل ومعالجة الفواتير الإلكترونية بين الأطراف الاقتصادية، مع إرسال البيانات ذات الطابع الضريبي إلى الإدارة الجبائية بشكل منفصل. هذا النظام يهدف إلى ضمان التوازن بين المرونة التقنية للمؤسسات والرقابة الجبائية الفعالة.

كما تم إدماج نظام التقارير الضريبية الإلكترونية الفورية(E-reporting) ، الذي يسمح للإدارة الجبائية بالحصول على بيانات إضافية حول العمليات التي لا تمر عبر الفوترة الإلكترونية، مثل بعض العمليات مع الأفراد أو المعاملات الدولية. وبذلك يصبح النظام الفرنسي أكثر شمولاً من حيث تغطية النشاط الاقتصادي2.

وتسعى فرنسا من خلال هذا النموذج إلى تحسين الامتثال الضريبي وتقليل الفجوة الضريبية، مع تعزيز قدرة الدولة على مراقبة التدفقات المالية بشكل شبه لحظي، دون فرض عبء تقني مفاجئ على الفاعلين الاقتصاديين.

ثالثاً: تجربة ألمانيا (الإلزام التدريجي ضمن إطار أوروبي موحد)

تتبنى ألمانيا مقاربة إصلاحية حذرة ولكن متقدمة في مجال الرقمنة الضريبية، حيث بدأت في إدخال الفوترة الإلكترونية ضمن إطار إصلاح قانوني شامل يعرف بـ قانون فرص النمو (Wachstumschancengesetz)[3]، والذي يهدف إلى تحديث النظام الضريبي وتحسين بيئة الأعمال.

[1] Direction Générale des Finances Publiques (DGFiP), *Réforme de la facturation électronique en France* (Paris : DGFiP, 2024), p12

[2] نفس المرجع

[3] Bundesministerium der Finanzen (BMF), *Wachstumschancengesetz*, Berlin, 2024.

وبموجب هذا الإصلاح، سيتم إلزام الشركات تدريجياً باعتماد الفوترة الإلكترونية في المعاملات بين الشركات (B2B) ابتداءً من عام 2025، مع تطبيق مرحلي يسمح بفترة انتقالية لتأقلم المؤسسات مع النظام الجديد.[1]

ويتميز النموذج الألماني بتركيزه على التوافق مع المعايير الأوروبية، خاصة المعيار الموحد EN 16931 الذي يحدد شكل ومضمون الفاتورة الإلكترونية داخل الاتحاد الأوروبي[2]. هذا التوجه يعكس رغبة ألمانيا في ضمان قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة الوطنية المختلفة داخل السوق الأوروبية الموحدة.

كما ترتبط التجربة الألمانية بشكل مباشر بمبادرة الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم VAT in the Digital Age (ViDA)، والتي تهدف إلى إنشاء نظام ضريبي رقمي موحد يعتمد على تبادل البيانات بشكل آلي وفوري بين الدول الأعضاء.[3]

وتسهم هذه المقاربة في تعزيز التكامل الضريبي الأوروبي، وتحسين الشفافية في المعاملات العابرة للحدود، وتقليل فرص التهرب الضريبي في التجارة الدولية داخل الاتحاد الأوروبي.

[1] نفس المرجع

[2] European Committee for Standardization (CEN), *EN 16931*, Brussels, 2017.

[3] European Commission, *VAT in the Digital Age (ViDA)*, 2022.

خلاصة

تناول هذا الفصل التحول الذي عرفته الأنظمة الجبائية نحو الرقمنة، من خلال اعتماد أدوات وتقنيات حديثة أصبحت تشكل أساس الرقابة الضريبية والتعاون الدولي، بما يهدف إلى تعزيز الامتثال الجبائي والحد من الازدواج الضريبي.

فقد أظهرت الأدوات التقنية مثل الفوترة الإلكترونية (e-invoicing) والملف القياسي للتدقيق (SAF-T)دوراً مهماً في تحسين جودة البيانات الضريبية وتسهيل تتبع المعاملات الاقتصادية بشكل أكثر دقة، مما ساهم في تقليص فرص التلاعب وتعزيز الشفافية في التصريحات الجبائية. كما برزت تقنية البلوكشين كآلية داعمة لتوثيق المعاملات العابرة للحدود، من خلال توفير سجلات رقمية موثوقة وصعبة التعديل، وهو ما يعزز الثقة بين الإدارات الضريبية في الدول المختلفة.

وعلى مستوى التعاون الدولي، ساهم كل من التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) والمعيار المشترك للإفصاح (CRS) في إرساء نظام عالمي لتبادل البيانات الضريبية وفق معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، مما حدّ من إخفاء الدخل والأصول عبر الحدود. كما ساعدت إجراءات الاتفاق المتبادل(MAP) ، خاصة في إطار توصيات BEPS Action 14، على تحسين آليات تسوية النزاعات الضريبية الدولية وتسريع معالجتها في ظل البيئة الرقمية.

وفيما يخص الأثر، أظهرت التجارب الدولية أن الرقمنة الضريبية ساهمت في تقليل حالات الازدواج الضريبي عبر تحسين تدفق المعلومات بين الإدارات الجبائية وتعزيز التنسيق الدولي، إضافة إلى تسريع إجراءات تسوية النزاعات الضريبية بفضل الأنظمة الرقمية. كما بيّنت بعض التجارب المقارنة، خاصة الأوروبية، أن توظيف الرقمنة في المجال الضريبي أدى إلى رفع كفاءة الرقابة وتحسين الامتثال الجبائي بشكل عام.

وبناءً على ذلك، يتضح أن الرقمنة الضريبية أصبحت أداة استراتيجية في تطوير الإدارة الجبائية الحديثة، حيث لم تعد تقتصر على الجانب التقني، بل أصبحت وسيلة لتعزيز الشفافية الدولية وتقليل الازدواج الضريبي وتحسين فعالية التعاون الضريبي بين الدول.

نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى أن الازدواج الضريبي يُعد من أبرز الإشكالات التي تواجه الأنظمة الضريبية في ظل تزايد المعاملات الدولية، حيث يتفاقم بشكل أكبر مع ظهور الاقتصاد الرقمي الذي يتسم بتجاوز الحدود الجغرافية وصعوبة تحديد الوعاء الضريبي ومكان فرض الضريبة. كما أظهرت الدراسة أن الرقمنة، رغم مساهمتها في تعقيد بعض الجوانب الضريبية، إلا أنها في المقابل تمثل أداة فعالة لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتعزيز الشفافية. وقد تبين أن اعتماد أدوات رقمية مثل التبادل التلقائي للمعلومات، الفوترة الإلكترونية، والأنظمة الذكية، يساهم بشكل كبير في تقليل حالات الازدواج الضريبي والحد من التهرب الضريبي .كما خلصت الدراسة إلى أن التعاون الدولي، خاصة في إطار المبادرات التي تقودها المنظمات الدولية، يلعب دورًا محوريًا في مواجهة التحديات الضريبية المرتبطة بالرقمنة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، من بينها نقص البنية التحتية الرقمية في بعض الدول، والتفاوت في مستوى تبني التكنولوجيا، إضافة إلى الحاجة لتحديث التشريعات الضريبية بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي. وعليه، فإن فعالية الرقمنة في الحد من الازدواج الضريبي تبقى مرهونة بمدى تكاملها مع إصلاحات قانونية ومؤسساتية شاملة.

خاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن العلاقة بين الازدواج الضريبي والرقمنة الضريبية أصبحت علاقة متداخلة ومركّبة، حيث لم يعد الازدواج الضريبي مجرد إشكال قانوني تقليدي مرتبط بتعدد الأنظمة الجبائية، بل أصبح يرتبط بشكل مباشر بمدى تطور الأدوات الرقمية وقدرة الدول على تبادل المعلومات بشكل فوري ودقيق.

وقد أظهر الفصل الأول أن الازدواج الضريبي الدولي يُعد نتيجة طبيعية لتداخل السيادات الجبائية وتعدد مصادر الدخل، في حين أن الرقمنة الضريبية تمثل تحوّلاً نوعياً في إدارة الجباية، يقوم على استخدام التقنيات الحديثة لتحسين الشفافية ورفع فعالية التحصيل وتقليص التهرب الضريبي.

أما الفصل الثاني، فقد بيّن أن الأدوات التقنية الحديثة مثل الفوترة الإلكترونية وملفات التدقيق المعيارية وتقنية البلوكشين، إضافة إلى الآليات الدولية المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مثل التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) والمعيار المشترك للإفصاح (CRS) وآلية الاتفاق المتبادل(MAP) ، أصبحت تشكل منظومة متكاملة تهدف إلى الحد من الازدواج الضريبي وتعزيز التعاون الجبائي بين الدول.

وعليه، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية، أهمها أن الرقمنة الضريبية لم تعد خياراً تقنياً فقط، بل أصبحت أداة استراتيجية في إعادة تشكيل النظام الضريبي الدولي، كما أنها تساهم بشكل مباشر في تعزيز العدالة الجبائية وتقليص النزاعات الضريبية العابرة للحدود. غير أن فعالية هذه الأدوات تبقى رهينة بمدى تجانس التشريعات الوطنية، وتطور البنية التحتية الرقمية، ومستوى التعاون الدولي.

وبناءً على ذلك، يمكن تقديم جملة من التوصيات، من أبرزها ضرورة تعزيز التنسيق بين الإدارات الضريبية على المستوى الدولي، وتطوير الإطار القانوني المنظم لتبادل المعلومات، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتكوين الموارد البشرية، بما يضمن الاستفادة المثلى من التحول الرقمي في المجال الجبائي والحد من إشكالية الازدواج الضريبي بشكل فعّال ومستدام.

قائمة المصادر و المراجع

1. الكتب

- تركي كاظم عبيس (2016). الضريبة وعلاقتها بالقانون. ص 7-8 .
- محمود أحمد عياد. الإقتصاد الرقمي. دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ص 5 .

2. المذكرات والرسائل الجامعية

- إلياس بوبصلة ومروان شنهون (2025/2024). البلوك تشين كتوجه نحو الحوكمة الإلكترونية للحد من المحاسبة الإبداعية السلبية: دراسة تحليلية لحالة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق البلوك تشين. مذكرة ماستر، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، ص 18-20 .
- دانية حابس سفهان العيان (كانون الثاني، 2020). الاتجاهات نحو تطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتل وأثرها على أداء سلسلة التوريد: دراسة ميدانية في فضاء الصناعات التعدينية في الأردن. رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ص 14، 22 .
- روان ثائر عيسى القيسي (2021). أثر استخدام سلسلة الكتل (Blockchain) على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، العدد 02، ص 16-17 .
- الضب طارق (2018-2019). آليات مكافحة الازدواج الضريبي وأثرها على الاستثمارات الأجنبية. أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 28، 32 .
- عاطف بلعلمي وبلقاسم جواحي (2025/2024). دور الرقمنة في تطور أداء الجهاز الضريبي في الجزائر. مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ص 11، 12، 46، 48 .

3. المجلات والمقالات العلمية(Scientific Journals & Articles)

- نعيم عاشوري (جوان 2014). "الاتفاقيات الجبائية كوسيلة لمعالجة الازدواج الضريبي الدولي". مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 2، العدد 41، ص 178 .

- آيت دحمان سيد علي (2017). "معالجة ظاهرة الازدواج الضريبي في التشريع الجزائري". مجلة صوت القانون، جامعة الجزائر 1، العدد الثامن، ص 117 .
- آيت دحمان سيد علي. "واقع الازدواج الضريبي وطرق تسويته في التشريع الجزائري". مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجزائر 1، ص 233 .
- بخدة عواد (2022). "الإطار القانوني لتبادل المعلومات الجبائية بين الدول كآلية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي". مجلة حوليات جامعة الجزائر Upper ، العدد 36، ص 112-114 .
- بن عيان سمير وناصر مراد (ديسمبر 2013). "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري". مجلة دراسات جبائية، العدد 03، ص 403 .
- بن دنيدينة سعيد وبوعكاز عامر (جوان 2018). "سبل ووسائل حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي". مجلة البناء الاقتصادي، جامعة الجلفة، العدد 01، ص 67، 69 .
- بن شعوان فاتح وحاشي النوري (أفريل 2022). "الازدواج الضريبي وطرق تفاديه ومعالجته". مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، الجلفة، المجلد السادس، العدد الاول، ص 33 .
- بن عثمان خيرة (أكتوبر 2021). "الفوترة الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية في التشريع الجزائري". مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، ص 318-319 .
- د. سامي محمود مراد (أبريل 2019). "دراسة تحليلية لآليات تجنب الازدواج الضريبي الدولي". المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية بريد الاهلية, العدد الثاني، ص 12 .
- السيد محمد عطية بيبرس (2022). "الدور الاجتماعي للنظم الضريبية في ظل أزمة كورونا العالمية دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للنظام الضريبي المصري والسعودي". مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة شقراء، المجلد 10، العدد 01، ص 91-113 .
- سعدان شبايكي وملاك قارة. "التهرب الضريبي دراسة ميدانية في ولاية قسنطينة". ص 162 .

- ابـراهيم ناصـر جـودة. "التجربـة الأردنيـة فـي تطبيـق تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات في النظام الضريبي". مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 5، ص 246، 248 .
- عــزوز مفتــاح (17-06-2018). "الازدواج الضــريبي المفهــوم وآليــات المعالجــة". مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 11، العدد الثاني، ص 82 .
- عبـد المالـك أشـواق (جـوان 2025). "اعتمـاد الشـفافية ومكافحـة الفسـاد هـدف منشـود لتكـريس فعاليـة الادارة الجبائيـة". مجلـة القـانون والاعمـال، المجلـد 01، العـدد 01، ص 52 .
- عبـد القـادر قنـدوز. "التعـاون الـدولي فـي المجـال الضـريبي وأثـره فـي مكافحـة التهـرب الضــريبي". مجلــة الدراســات القانونيــة والاقتصــادية، جامعــة الجزائــر، ص 81-83، 95 .
- عــلام ليلــة (2022). "التبــادل الــدولي للمعلومــات الضــريبية كآليــة لمكافحــة التهــرب الضريبي الدولي". المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، ص 88 .
- قـوادري محمـد (2022). "رقمنـة النظـام الضـريبي ودوره فـي دعـم الرقابـة الجبائيـة فـي الجزائـر". مجلـة المنتـدى للأبحـاث والدراسـات الاقتصـادية، المجلـد 06، العـدد 02، ص 238 .
- كمـال لحيـاني (2021). "الرقابـة الجبائيـة فـي ظـل الرقمنـة". مجلـة الدراسـات الجبائيـة، المجلد 7، العدد 1، ص 945-946 .
- د/ لعجــال ياســمينة (جــوان 2016). "إشــكالية الازدواج الضــريبي الــدولي بــين الآثــار السـلبية وفعاليـة الحلـول الوطنيـة". مجلـة السياسـة والقـانون، العـدد الخـامس عشـر، ص 115، 117، 118 .
- د. مهـداوي عبـد القـادر (جـانفي 2015). "الآليـات القانونيـة الاتفاقيـة لمكافحـة التهـرب الضريبي الدولي". مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثاني عشر، ص 3 .
- د. محمــد رعــد تحســين الــدراجي. "شــروط تحقــق الازدواج الضــريبي ظــاهرة الازدواج الضريبي وآليات مكافحته ."

- مرزوقة جلال وحسين ذيب (2025). "مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في التقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياتها ايليزي". مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، ص 528، 532، 533 .
- معروف رابح ولسلوس مباركة (2025). "دور الرقمنة في تعزيز حوكمة النظام الضريبي الجزائري". مجلة دراسات جبائية، المجلد 14، العدد 27، ص 64 .
- منصور شريفة وعدة أسماء (2020). "النظام الضريبي الجزائري في ظل الاصلاحات الضريبية". مجلد الاقتصاد والتنمية، جامعة وهران، المجلد 08، العدد 02، ص 49-62 .
- منير بن عزوق ومسقم مريم (2020). "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي". مجلة طبنة للدراسات العلمية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، الجزائر، ص 40، 525، 526 .
- د. ميلود حاج عمر ود. سليمان بوزكري (أفريل 2023). "أثر البعد الاقتصادي في القاعدة القانونية الضريبية". مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 02، العدد 01., ص 7 .
- م.د. نور حمزة حسين (2020). "الازدواج الضريبي الدولي وسبل علاجه". مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الاول، ص 270-272، 286، 287 .
- الهاشمي مزهود ومصطفى رباحي (ديسمبر 2020). "دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي". مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد 4، ص 185 .
- يعقوب عبد الكريم (سبتمبر 2019). "الاطار المفاهيمي للضريبة والنزاع الضريبي". مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، جامعة الجلفة، المجلد الثاني، العدد الثامن، ص 228 .

4. الملتقيات والأيام الدراسية

- بن الدين أمحمد. "الازدواج الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي". اليوم الدراسي حول التحفيز الضريبي وعلاقته بالواقع الاستثماري في ولاية أدرار .

- د.جمال الدين بكيري ود.جيلالي بهاز. "الالتزامات الضريبية لمختلف أنواع الضرائب والرسوم حسب النظام الضريبي الجزائري". الملتقى الوطني حول: الجباية بين التشريع والقضاء، جامعة غرداية، ص 4-5 .

5. المطبوعات والتقارير والمواقع الإلكترونية العربية

- الجهاز الوطني للإيرادات (2026). "معيار الإبلاغ المشترك"(CRS) ، مملكة البحرين، تم الاطلاع في 20 و21 أفريل 2026، من الرابط : https://www.nbr.gov.bh/FTR/common_reporting_standard.
- د. هبة عبد المنعم صبري الفران (2021). دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد العربي، أبوظبي، ص 10-12 .
- د. محمد جمعي (2023-2024). مطبوعة جامعية محكمة في مقياس النظم الجبائية الدولية. ص 59 .
- داتا تراكس" .(2026) (DataTracks) كيف يختلف التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI)عن قانون فاتكا ومعيار الإبلاغ المشترك؟"، مدونة داتا تراكس، شوهد في 22 أفريل 2026 .
- سويس كوت" .(2026) (Swissquote) التبادل التلقائي للمعلومات"(AEOI) ، شوهد في 20 أفريل 2026 .
- صندوق النقد العربي (ديسمبر 2021). رقمنة جباية الضرائب في الدول العربية. أبوظبي، ص 26، 30 .
- المصرف (2026). "قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ومعيار الإبلاغ المشترك"(CRS) ، شوهد في 21 أفريل 2026 .
- مدونة قيود (2025). "الفوترة الإلكترونية: دليل موجز للمزايا، التحديات والتحول الرقمي"، مدونة قيود، 29 يوليو 2025، شوهد في 15 أفريل 2026 .
- مفتاح فاطمة (2019-2020). مطبوعة دروس في مقياس: النظم الضريبية الدولية. جامعة ابن خلدون تيارت، أستاذة محاضرة "ب"، ص 40 .

- وزارة الماليــة المصــرية (2018–2023). تقــارير الإصــلاح الضــريبي والتحــول الرقمــي. القاهرة .
- هيئــة الزكــاة والضــريبة والجمــارك (2026). "مــا هــي الفــاتورة الإلكترونيــة؟"، البوابــة الرسمية للهيئة، شوهد في 22 أبريل 2026 .

6. المراجع الأجنبية(Foreign References)

- Bénétrix, A., Emter, L., & Schmitz, M. (2024). "Automatic for the (Tax) People: Information Sharing and Cross-Border Investment in Tax Havens." Economic Policy, 39(120).
- Azzaoui, M., & Berouki, A. (2025). "An analytical study of the concept of digital economy and the prospects for its development in Algeria." Journal of Management Organizations and Strategy (JMOS), Vol. 7, No. 2, p. 45.
- Federal Tax Authority UAE (2021). Annual Report 2020. Abu Dhabi, pp. 10–12, 13–15, 16–18.
- IMF (2023). Digital Tax Administration in Emerging Economies. Washington D.C., pp. 25–27.
- IMF (2023). Digital Tax Administration in MENA Countries. Washington D.C., pp. 18–20, 22–24.
- IMF (2023). Digital Transformation of Tax Administration and Data Analytics in Tax Systems. Washington D.C., pp. 18–21, 22–24.
- IMF (2023). Fiscal Transparency and Digital Tax Systems in MENA. Washington D.C., pp. 30–32.
- IMF (2023). International Taxation and Digitalization of Tax Administration. Washington D.C., pp. 27–30.

- IMF (2023). Tax Policy and Digital Transformation in Gulf Countries. Washington D.C., pp. 18–20.
- Nations Unies (2014). Guide sur l'application de la procédure d'accord mutuel. New York, pp. 4–5.
- OECD (2021). Initiatives en faveur de la dématérialisation et de la transformation numérique des administrations fiscales. Paris: Éditions OCDE.
- OECD (2022). Model Tax Convention on Income and on Capital: Commentary. Paris: OECD Publishing, pp. 40–43.
- OECD (2022). Tax Gap Measurement: Current Approaches and Future Developments. Paris: OECD Publishing, pp. 15–18.
- OECD (2022). Transfer Pricing Guidelines for Multinational Enterprises and Tax Administrations. Paris: OECD Publishing, pp. 35–38, 40–42.
- OECD (2023). Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes: Exchange of Information Report. Paris: OECD Publishing, pp. 20–23.
- OECD (2023). Mutual Agreement Procedure (MAP) Statistics and Guidelines. Paris: OECD Publishing, pp. 18–21.
- OECD (2023). Tax Administration 2023: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies. Paris: OECD Publishing, pp. 52–54, 55–58, 60–62, 70–72.
- OECD (2023). Tax Transparency and Exchange of Information: Global Forum Reports. Paris: OECD Publishing, pp. 33–35.
- OECD (2025). Peer Review of the Automatic Exchange of Financial Account Information: 2025 Update. Paris: OECD Publishing.

- Bundesministerium der Finanzen (BMF) (2024). Wachstumschancengesetz. Berlin.
- Direction Générale des Finances Publiques (DGFiP) (2024). Réforme de la facturation électronique en France. Paris, p. 12.
- European Commission (2022). VAT in the Digital Age (ViDA).
- European Committee for Standardization (CEN) (2017). EN 16931. Brussels.
- Ault, H. J. (May 2013). "La procédure d'accord mutuel." Document de travail, Genève, p. 3.
- Edicom Group (2026). "Qu'est-ce que le système SAF-T?." Centre de formation - Edicom.
- European Commission (2024). "DAC2 – Automatic Exchange of Financial Account Information."
- Eversheds Sutherland (2026). "The E-US Digital VAT Reform." Insights Publications.
- KPMG (September 2014). The Common Reporting Standard. Research Report.
- OECD (2024). "Tax Transparency and International Cooperation."
- OECD (2026). "Tax Administration."
- OECD (2026). "Commitment to AEOI and CRS." Compare Your Country Portal.
- PricewaterhouseCoopers (PwC) (2026). "How blockchain could improve the tax system."

- RTC Suite (2026). "Le Fichier Standard de Contrôle Fiscal (SAF-T): Exigences et avantages."
- World Bank (2026). "Blockchain and Financial Services."
- Yaffar, L. (Octobre 2014). "Exchange of Information: Practical and Technical Aspects." Comité d'experts de l'ONU, Genève, p. 12.